

جمعية التنمية الصحية والبيئية

برنامج البيئة والتنمية

سلسلة تقارير:
حالة البيئة فى مصر من منظور الناس

١

الأرض والمياه ... وسبل عيش الفلاحين

عبد المولى إسماعيل

منسق برنامج البيئة والتنمية

٢٠٠٤

جمعية التنمية الصحية والبيئية



برنامج البيئة والتنمية

سلسلة تقارير

حالة البيئة من منظور الناس

١. الأرض والمياه.... وسبل عيش الفلاحين

عبد المولى إسماعيل

منسق برنامج البيئة والتنمية

مقدمة

آمال إبراهيم صبرى

مدير برنامج البيئة والتنمية

٢٠٠٤

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٤/٢٢٢٩١

* الفهرس

* قائمة الأشكال والجداول والإطارات

الأشكال

الجداول

الإطارات

* مقدمة

إذا كانت كلمة "البيئة" تعنى أشياء مختلفة لفئات مختلفة من الناس فإن الرؤية السائدة عن البيئة تنظر إليها باعتبارها البيئة الطبيعية التى تواجه مخاطر وتهديدات من البشر جميعاً. ولكن القضايا تختلف تماما عند النظر إليها من رؤية فئات مختلفة من الناس، فمثلاً تختلف رؤية أهالى عزبة الهجانة عن رؤية سكان الزمالك داخل القاهرة. كما تختلف رؤية فقراء وصغار الفلاحين فى سوهاج عنهم فى ولاية البنجاب فى الهند. كذلك بين صغار الصيادين فى نيل مصر وكبار ملاك أساطيل الصيد فى أعالى البحار.

ومن ثم يظل التساؤل يدور حول أياً من مكونات البيئة لها القيمة الأهم، ولمن؟؟ ومن الذى يُملى علينا طبيعة علاقاتنا المختلفة والمتنوعة مع الطبيعة بما تحتوى عليه من ثروات ؟

على الجانب الآخر، فإن هناك "**تقارير وطنية عن حالة البيئة**" تصدر عن عديد من دول العالم الآن وتقوم على توجهات "فنية" من خلال رصد مدى الخسائر التى تلحق بالموارد الطبيعية وتأثيراتها على البشر بصفة عامة. وهذا المنهج - الذى لا يزال قائماً ومستمراً - غالباً ما يغيب عنه العلاقات المركبة والديناميكية بين التغير البيئى وتأثيراته المختلفة على صحة وسبل كسب العيش لمجموعات مختلفة من الناس، إضافة إلى المعرفة المحدودة لدى الخبراء والفنيين عن حياة الناس الذين يعيشون على هامش الحياة.

وفى الواقع فإن كل السياسات – تقريباً – المتعلقة بالبيئة تُصنع بعيداً عن الناس وأوضاعهم المعيشية، ويكون الهدف من كل هذه السياسات والحلول التى يتم الترويج لها وتطبيقها بغرض حماية الموارد الطبيعية أن تصبح أكثر كفاءة إدارياً وفنياً – وغالباً ما تكون إدارة أزمات – بدلاً من إمعان النظر والتحليل الجاد للعلاقات المركبة وذات الطبيعة الديناميكية بين مجموعات مختلفة من الناس والنظم البيئية المختلفة وأيضاً الأسباب والعمليات الجوهرية للتدهور البيئى. فغالباً ما يتم إدارة البيئة بكل ما تشتمل عليه من نواحى كثيرة متعددة ومركبة بطريقة مجزأة، مثل ما يحدث فى إدارة بيئة الأراضى الزراعية التى يدخل من ضمنها إقتصاديات وسبل حماية وترشيد استخدام كمية ونوعية المياه لكل الأغراض المختلفة وحماية الرقعة الزراعية وخصوبتها من الإهدار.

وفى كل هذا يظل التساؤل يدور حول أين الناس بكل تنوعهم وتباينهم الاجتماعى والاقتصادى والثقافى وعلاقاتهم الديناميكية والمركبة مع البيئة الطبيعية؟؟ ففى هذا العالم الذى يزداد هشاشة، بات من المُلح أكثر فأكثر ضرورة الإمعان فى أسباب وعمليات الإفقار والانكشاف إزاء التعرض للصدمات والشدائد والمخاطر للناس وبيئاتهم.

ففى إعتقادى – وعدد متزايد من الآخرين – تحدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية علاقات الناس مع بيئاتهم سواء على المستوى الجزئى أو الكلى. ورغم أننا لدينا جميعاً الآن معرفة عن العديد من الآثار السلبية المختلفة لتدهور النظم البيئية التى تدعم الحياة لكل الكائنات الحية بما فيها البشر، فإنني أكرر أن إدارة البيئة والمصالح المتضاربة حولها تدور حول كيفية تعامل البشر مع الطبيعة، وأيضاً وبنفس الأهمية كيفية تعامل البشر مع بعضهم البعض. بهذا المنظور فإن إدارة الموارد الطبيعية والمشاكل البيئية لا بد من التعامل معها دائماً بنظرة شاملة حول علاقات الناس ببيئاتهم وأيضاً علاقات الناس ببعضهم البعض. ومن ثم فإن التوجه نحو صياغة علاقات جديدة وقابلة للإستدامة مع البيئة الطبيعية حتماً تستلزم صياغة علاقات جديدة وأكثر إنصافاً بين البشر أنفسهم. وإذا انتفى الوصول إلى ذلك فإننا "*سوف نستمر – فقط – فى التفاوض بيننا حول ما تبقى من الطبيعة وإعادة توزيع المخاطر بدلاً من إعادة توزيع الثروات الطبيعية*" كما ذهبت د. فاندانا شيفا الناشطة العالمية فى مجال البيئة. وهنا أود التأكيد على أن هذا التفاوض مستمر من مواقع قوى غير متساوية بين دول الشمال والجنوب أو داخل البلدان نفسها.

وعند إمعان النظر في جذور الضغوط على البيئة وبالأخص فى علاقاتها وتأثيراتها على صحة وسبل عيش الأكثرية – أى الفقراء والمهمشين – فإن هذا يطرح عدة أسئلة جوهرية حول النواحى التوزيعية لنماذج التنمية الحالية السائدة والتأكيد على أن المشاكل البيئية من صنع البشر ما هى إلا مكونات من نماذج نمو وتنمية مشوهة. فالتنمية المستدامة الحقيقية تتطلب التساؤل والتحليل حول كيفية توزيع الثروات وملكية الموارد على كل المستويات، محلياً وإقليمياً ودولياً.

فى هذا السياق فإن برنامج البيئة والتنمية بجمعية التنمية الصحية والبيئية يواصل السعي للتعامل مع هذه التساؤلات الجوهرية، مع نشطاء ومتخصصين آخرين. فأحد هدفي البرنامج طويلة الأجل هو العمل فى مصر على تشجيع الحوار والقيام بأبحاث وأنشطة ميدانية حول العلاقة بين أسباب وعمليات الإفقار وزيادة الانكشاف إزاء التعرض للصدمات والشدائد والمخاطر بين الناس وبيئاتهم. (أما الهدف الآخر فهو السعى إلى خلق وتطوير قنوات ملائمة لتمكين المواطنين – وبالذات الفقراء والقطاعات الأكثر تهميشاً –

من التعبيرعن أنفسهم والدفاع عن قضاياهم ومطالبهم المرتبطة بالموارد، وتوصيلها إلى الساحة القانونية والمؤسسية عموماً.)

وكأحد الأنشطة فى سعينا لتحقيق الهدف الأول، فإننا بصدد إصدار سلسلة من التقارير عن "**حالة البيئة فى مصر من منظور الناس**". ومن خلال كل عدد سوف نركز ونلقى الضوء على فئة معينة من فئات المجتمع المصرى، وعلاقات وتفاعلات هذه الفئة مع بيئتها، وآثار التغيرات البيئية على صحة وسبل عيش هذه الفئة. كما ننوى أن نقدم معلومات قائمة على أساس واقعى وتحليل لهذه التفاعلات، وذلك فى إطار لغة مبسطة للقارئ غير المتخصص. فى الإطار ذاته، تحاول هذه التقارير أن تلقى الضوء على رؤى وخبرات تلك الفئات فى قرى ومدن مصر، بإعتبارها الملهم لتلك التقارير.

وفى هذا الإصدار الأول من تلك السلسلة عن "الأرض والمياه وسبل العيش"، نحاول أن نعالج واحد من أعقد وأهم منظومات العلاقات البيئية فى بلدنا. فالزراعة هى طريقة عيش كاملة تشتمل على تفاعلات مركبة ودقيقة بين علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وطرق استخدامات الموارد الطبيعية، مع الإشارة لكونها جميعاً علاقات فهى ليست جامدة أو مسلم بها ولكنها متغيرة عبر الزمن وقابلة للتغير.

وفى هذا السياق فإن الأرض بمثابة ركن جوهرى فى حياة واعتقادات الناس فى الريف، ومصدر للمكانة والوجاهة الاجتماعية. وفى القلب من ذلك فإن فلاحينا هم الأساس لقاعدتنا الزراعية والذين صانوا عبر القرون تلك القاعدة داخل شريط ضيق من التربة الخصبة – حوالى ٤٪ من مساحة مصر – ومن خلال استخدام حالى لما يقرب من ٨٠٪ من مواردنا المائية.

وقد ظلت أحوال تلك المجتمعات الريفية معتمدة مباشرة على وضع هذين الموردين اللذان يدعمان الحياة. وكمنتجين معتمدين مباشرةً على الموارد الطبيعية، فإن حياة هذه المجتمعات أيضاً تتشكل بالبيئات الطبيعية المحلية الخاصة بهم. أيضاً كما إن جموع المستهلكين يعتمدون بصفة أساسية على كفاءة فلاحينا ومهاراتهم فى توفير الغذاء الكافى وبأسعار مناسبة.

وهنا يثار العديد من الأسئلة، من بينها: كيف أثرت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على فلاحينا، فيما يخص مستوى دخولهم وقدراتهم على كسب عيشهم؟ وأيضاً فى تفاعلهم وعلاقاتهم بتلك الموارد الطبيعية؟ وهل انكشافهم إزاء الصدامات والضغوط الممتدة (vulnerability) ازداد أم انخفض؟

وعبر التاريخ البشرى ظل هؤلاء المنتجين المعتمدين مباشرة على الموارد الطبيعية كنظام كامل لسبل العيش واعين تماماً بأن استمرارية إنتاجية هذه الثروات الطبيعية هى التى تضمن استمرار حياتهم. وهم أيضاً الذين سعوا لضمان هذه الاستدامة وعدم الأخذ من الطبيعة بما يزيد عن قدرتها على استعادة نفسها. فهم حماة البذور عبر التاريخ وهم الذين صانوا البذور وعملوا على تحسين سلالات المحاصيل الزراعية.

وعبر مئات السنين - كمثال على هذا الشأن - ظل الفلاح يزرع محاصيل متنوعة ومختلفة لأغراض متعددة من بينها غذاء عائلته وماشيته إضافةً للبيع. فى حين يسود الآن نظام يقوم على زراعة المحصول الواحد (monoculture) الذى يتجاهل العلاقات المتوازنة بين البشر والنباتات وباقى الكائنات الحية، ويزيد من احتمالية إصابة المحصول بالأمراض والآفات. كما يجعل من الفلاح رهين لدى الشركات المنتجة للمبيدات والأسمدة الزراعية. فعلى المستوى العالمى، أصبح مربو أصناف جديدة من النباتات (والذين هم أصحاب شهادات خاصة تمنح للإنتاج والترخيص والإيجار فى مادة إكثار الصنف الجديد) ومنتجو الكيماويات الزراعية هم فى الوقت نفسه الشركات متعددة الجنسيات التى تتخذ من دول الشمال مقراً لها. ولتمكين هذه الشركات من فرض سيطرتها على المزارعين فى كيفية استخدام البذور والكيماويات الزراعية، تقوم بفرض براءات على البذور والكيماويات بما يعمل على تهميش المربين الأصليين (المزارعين) لأصناف جديدة من النباتات الذين قاموا فى كل أنحاء العالم بالمحافظة على وتطوير التنوع الغنى من المحاصيل الزراعية لصالح جميع البشر*.

وعلى صعيد آخر، فإنه حينما تكون حيازة الأرض آمنة، يسعى الفلاح للاعتناء بأرضه على المدى الطويل، ويستخدم حيازته بحيث يضمن استمرارية خصوبتها. ولكن عندما ينتفى أمان الحيازة أو تتعرض لعدم استقرار فإن الأمور تتبدل تماماً، ومن ثم تتأثر سبل العيش والبيئات المتعلقة بها. كما تتغير العلاقات البيئية سلباً أو إيجاباً حسبما تحددها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وفى هذا السياق - كلما أثير الجدل حول تجريف الأراضى الزراعية فى مصر - كم من مرة قمنا بلوم الفلاحين؟ وكم عدد الأبحاث التى تناولت بعمق بحث وتحليل أسباب هذا التجريف؟ وما هى العوامل التى تدفع الفلاح - الذي تعتمد سبل عيشه بأكملها على هذه الأرض - إلى عملية تجريف التربة والتى لا رجعة فيها؟ وما هى الضغوط المتعددة

---

* فى هذا الصدد أصدر برنامج البيئة والتنمية بالجمعية تقرير حول "تأثير تحرير التجارة والعولمة على الأمن الغذائى والتنوع الحيوى فى الزراعة" ويمكن الإطلاع عليه من خلال موقع الجمعية على شبكة الإنترنت
www.ahedegypt.org/epubs.htm

والمتنوعة التى تجعل من الحياة داخل نظام بيئى ريفى وضع لا يحتمل بحيث يدفع فلاحينا وفلاحاتنا إلى مغادرة أراضيهم والانضمام إلى غيرهم فى البحث عن سبل عيش أخرى؟ لا شك أن كل هذه الضغوط لها صلة مباشرة بكيفية إدارة وتوزيع الثروات الطبيعية.

وفى نهاية الأمر، فإننا جميعاً – وبالتأكيد – واعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك أمن غذائى بدون أمان للمزارع! مع التأكيد على أن المنتج وليس المستهلك هو الذى يتأثر بطريقة مباشرة وسريعة بالتغيرات التى تحدث فى العلاقات البيئية، وأن تلك العلاقات تتضمن عوامل أساسية مثل الأمان فى الوصول إلى الأرض الزراعية ومدى استقراره عليها لزراعتها وحمايتها على المدى الطويل.

وعندما توجد أوضاع تعرض المزارع للانكشاف التام إزاء التغيرات الشديدة فى اقتصاد السوق الذى يفرض أسعار متغيرة للمحاصيل، ويرفع من تكلفة العلاج الصحى والتعليم لأولاده، مصحوباً بزيادة فى تكلفة المدخلات الزراعية والفوائد على القروض الزراعية، وحيازة غير آمنة للأرض، فما هى النتائج المترتبة على كل هذه العوامل بالنسبة لأى مزارع صغير؟ وما هى الآثار المتوقعة على مواردنا الزراعية والمائية؟ وكيف يمكن للمزارع أن يصون أرضه؟ هل يلجأ إلى زراعة المحاصيل التى قد تولد ربحاً سريعاً دون الاهتمام برعاية الأرض والاعتناء بخصوبتها؟ هل ينتظر منه أن يخرج أطفاله من التعليم وتشغيلهم فى أراضى الغير كعمالة مؤقتة مهما كانت التكاليف الصحية وغيرها من العوامل الحياتية الأخرى؟ وفى القلب من ذلك ما هى استراتيجيات التكيف إزاء تلك التحديات والضغوط المترتبة على سبل كسب العيش؟

إننى على ثقة من أن القارئ على معرفة بعدد من النتائج السلبية المتوقعة على الأقل. والسؤال الجوهرى هنا بالنسبة إلى الوضع الحالى والاستدامة على المدى البعيد هو كالآتى: هل صغار المزارعين لديهم القدرات الكافية للتعامل والتكيف مع تلك الصدمات والشدائد طويلة المدى دون أن يلحق الضرر بهم وبأنفسهم وعائلاتهم وبيئاتهم الطبيعية؟

إن هذا التقرير يعالج الكثير من هذه القضايا، مع علمنا بأن هناك العديد من الباحثين الذين تناولوا مثل هذه القضايا أو بعضاً منها، ولكن ما نأمله أن يكون التوجه الذى نتبناه لمعالجة هذه القضايا وما تطرحها من تساؤلات – عرضنا لبعضها – يهدف إلى تقديم منظور شامل عن كيفية تكيف الناس وبيئاتهم مع التغيرات الحالية فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من إثارة اهتمام القارئ.

إلى ذلك نود التأكيد على أنه لا يمكن تغطية كل نواحى منظومة العلاقات المعقدة والمركبة بين الموارد الطبيعية على المستوى المحلى والإقليمى والقومى وبين العلاقات والتفاعلات الاجتماعية/الاقتصادية بين الناس بفئاتهم المختلفة. بقدر ما نهدف إلى تسليط الضوء على قضايا وعلاقات وطرق النظر إليها من زوايا مختلفة. على أمل أن تشجع القارئ لطرح المزيد من التساؤلات ومحاولة البحث عن إجابات لها. وهذا هو هدفنا الأساسى من إصدار تلك السلسلة.

وفى النهاية. نأمل أن يشاركنا آخرون فى إصدار تقارير أخرى من هذه السلسلة، من خلال الإسهام بمعلومات أو أبحاث أو خبرات ميدانية فعلية حول موضوعات أخرى سوف نتناولها فى المستقبل. كما نأمل – ونعد – أن يكون هناك طبعات أخرى لكل تقرير نصدره ضمن هذه السلسلة تزود بمعلومات إضافية ويتم تجويدها وتحديثها باستمرار.

آمال صبرى

مدير برنامج البيئة والتنمية

جمعية التنمية الصحية والبيئية

* مفتتح

- تراحيل يابوى تراحيل
واحنا فى أرض النيل
الأرض مش أرضنا والنيل مهوش نيلنا
وقالولنا نصبر وياما صبرنا ولا نلنا
من غيط لغيط واحنا لعبة صاحب الأطيان
وسية ترمينا لوسية.. وبالمجان
تغريبة.. طول عمرنا عايشين فى تغريبة
مالينا مهرب ولا المساجين فى تخشيبة
- تراحيل يابوى تراحيل
واحنا فى أرض النيل
ييجى معاد الفطار نفطر على الدقة
ييجى معاد الغدا لا لقمة ولا سقا
ييجى معاد العشا يبقى العشا ريقنا
يارازق النملة تسترها وترزقنا
- تراحيل يابوى تراحيل
واحنا فى أرض النيل
الميه دى دمعنا يانيل بيجرى فيك
والحمرة دى دمنا ياطمى ناطق فيك
والشمس شاهدة على الشبعان وع المحروم
والعدل مر ببلدنا قال أنا مظلوم

مقطع من مسرحية منين أجيب ناس
للشاعر الراحل نجيب سرور
(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ديسمبر ١٩٧٥)

* تمهيد

تعد الزراعة وستظل لفترة طويلة قادمة أحد أهم القطاعات الاقتصادية وذلك لتعاظم دورها فى الاقتصاد القومى حيث نجدها تمثل ١٧٪ من إجمالى الناتج القومى لعام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤[1] وتساهم بـ ١,٩٤ مليار دولار فى الصادرات المصرية وهو ما يوازى ٢٥٪ من حجم الصادرات المصرية[2].

كما تمثل ٣٠,٦٪ من جملة العمالة المصرية، فى الوقت الذى تستوعب فيه ٥٠,٢ ٪ من جملة العمالة فى الريف المصرى[3].

هذا وتعد الأرض والمياه بمثابة القاعدة الأساسية التى تشكل ملامح الزراعة فى مصر. حيث تنطوى الأرض على الكثير من المعانى بالنسبة للفلاح فى الريف المصرى فهى مصدر الرزق والأمان النفسى والاجتماعى، كما تعد رمزاً للكرامة والإباء وغيرها من المعانى.

وإذا كان للأرض تلك القيمة فإن المياه تحتل مكانة هامة فى الذاكرة التاريخية لعموم سكان مصر وفلاحيها على وجه الخصوص، وصلت إلى حد القداسة، من خلال وصف النيل "بنهر السماء" باعتباره مصدر تلك المياه وسبب بقائها وتجددها ونشرها للخير العميم فى ربوع البلاد.

من هنا جعلنا من هذين الموردين "الأرض والمياه" عنوان هذا التقرير وتلك الدراسة، وذلك فى علاقتهم بالفلاحين صناع الحياة. وما تطرحه تلك العلاقة من تساؤلات حول، الآثار المترتبة على قدرة هؤلاء الفلاحين فى الوصول لتلك الموارد من عدمه، وهل من أثر لتلك الموارد على التفاوت فى الأوضاع الاجتماعية بين الفلاحين فى الريف المصرى؟ ومن ثم ما هى حدود الإنصاف فى علاقة الفلاحين بالأرض والمياه؟ باعتبار ذلك مدخل جوهرى لبحث سبل عيش الفلاحين.

---

(١) وزارة التخطيط، ٢٠٠٤

(٢) تقرير التجارة الخارجية المجمع، وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٤

(٣) تقرير التنمية البشرية، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٣)

هذا وقد أتبعنا فى هذا التقرير المنهج القبلى/البعدى باعتباره يتيح إمكانية التعرف على أوضاع الفلاحين فى فترات سابقة، ومقارنتها بما هو معاش حالياً، ومن ثم التعرف على التغيرات التى طالت الفلاحين سواء بالسلب أو بالايجاب.

وقد جعلنا من تطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية فى أكتوبر من العام ١٩٩٧نقطة إرتكاز أساسية للتعرف على أوضاع الفلاحين قبل وبعد تلك المرحلة.

أيضاً سوف يبرز فى سياق هذا التقرير فى بعض محاوره اعتمادنا على منهج تحليل لغة الخطاب لبعض الدراسات التنموية، وهو فى اعتقادنا منهج لم يتم استخدامه إلا فيما ندر فى الدراسات التنموية، حيث ظل مقتصر الاستخدام على الدراسات اللغوية فى المقام الأول.

وفى هذا السياق فقد اعتمدنا على المصادر الثانوية فى الحصول على البيانات، إضافة إلى المعلومات المستقاة من مصادر ميدانية قمنا باستقصائها من خلال عدد من النقاشات المفتوحة مع مجموعات عمل فلاحية، ومن لهم صلة بواقع الأرض والمياه فى ريف مصر.

هذا فى الوقت الذى لاقينا فيه صعوبات كثيرة فى التعامل مع البيانات والمعلومات من مصادرها الثانوية سواء من حيث صعوبة الحصول عليها، أو من حيث التناقضات الواردة بالأرقام والإحصائيات التى تناولتها تلك المصادر، وقد أشرنا إلى ذلك فى أكثر من موضع فى سياق هذا التقرير، فى الوقت الذى فرض علينا هذا التضارب الإحصائى، أن نسلك العديد من السبل والأدوات البحثية فى محاولة الوصول إلى أكثر تلك الأرقام قرباً من الحقيقة والمصداقية.

وإن كان هذا لم يمنع من اعتمادنا على بعض تلك المصادر فى قراءة الأرقام الواردة بها وتحليل محتواها وذلك باعتبارها الأكثر شمولاً لواقع الزراعة المصرية، مثل التعدادات الزراعية فى مراحل زمنية مختلفة، مع مقارنة الأرقام الواردة بها بوقائع ميدانية على الأرض لتبيان أوجه التناقض والتضارب بين ما هو مدون وماهو موجود على أرض الواقع، وهو ما شكل العديد من المصاعب بالنسبة لنا.

فى الوقت ذاته فإن هذا لم يمنعنا من الاعتماد على مصادر أخرى ثانوية تتناول ذات الموضوعات المتعلقة بالزراعة المصرية ولكن بدرجة غير تفصيلية، ولكنها تعطى جانب آخر من الصورة، يغيب فى بعض الأحيان عن الصورة الكلية التى تمنحنا إياها التعدادات الزراعية فى مصر، التى نعتقد أنها على الرغم من بعض الملاحظات التى يبديها البعض

حولها إلا أنها تمثل الأهمية الأكبر فى هذا المجال وبخاصة ما يتعلق منها بالحيازة الزراعية فى مصر، وتنويعاتها المختلفة.

وسوف يلاحظ عند التعامل مع هذا التقرير العديد من المصادر الثانوية والميدانية التى تتناول موضوعات الزراعة، المحاصيل، المياه ،...الخ، وحتى لا تكون عبئاً على المطالع لهذا التقرير فقد حاولنا عرضها من خلال رسوم وأشكال إيضاحية مختلفة.

فى الوقت الذى أوردنا فيه بعض تلك المصادر ضمن ملاحق هذا التقرير لمن يريد تعميق إطلاعه حول الموضوعات التى نتناولها، والتى أقتصرت على بعض الجداول الإحصائية.

أيضاً من بين الصعوبات التى واجهتنا عدم وجود اتفاق عام بين الباحثين فى مصر حول بعض المفاهيم التى ترد فى سياق هذا التقرير مثل ،أغنياء الفلاحين، وكبار المزارعين..الخ(*).

هذا ونود التأكيد على أن هذا التقرير قاصر فقط على دراسة واقع الحيازة الزراعية فى الأراضى القديمة.

وفى السياق ذاته قمنا بتبويب هذا التقرير على عدد من الأقسام الرئيسية، التى تتناول موضوعات الأرض والحيازة، وما يرتبط بهما من محاور أخرى مثل التغيرات التى طالت تلك الحيازة، وآثارها على الفلاحين، النساء، العمالة الزراعية.. الخ.

فى حين تناول القسم الثانى المحاصيل الزراعية وإن كان فى إطار يقتصر على بعض الموضوعات التى لها علاقة مباشرة بموضوع تقريرنا مع علمنا التام بأن هذا الجانب على درجة كبيرة من الغنى والتنوع اللذان يصعب التعامل معهما جميعاً وحاجتهما إلى المزيد من الجهود فى هذا الشأن وهو ما ينطبق على موضوع المياه الذى خصصنا له القسم الثالث من هذا التقرير.

(*) حاولنا قدرالإمكان الاجتهاد فى وضع إطار عام لهذا المفهوم من خلال ما يتم حيازته من أرض وماشية، آلات... الخ، وقد استقر بنا المقام فى هذا الشأن إلى اعتبار من يحوزون ١٠أفدنة إلى ٢٠ فدان من أغنياء الفلاحين، بينما استقر بنا الأمر فيما يتعلق بكبار المزارعين باعتبار من يحوزون ٢٠ فدان فأكثر وذلك فى الأراضى الزراعية القديمة، بينما اعتمدنا على الدكتور محمد أبو مندور فى تحديده لفقراء الفلاحين باعتبارهم من يحوزون فدانين فأقل وذلك فى دراسته حول اتجاهات علاقات الإنتاج فى الزراعة المصرية والتى عرض لها د. حسانين كشك فى دراسته حول إفقار الفلاحين والصادرة عن دار ميريت بالقاهرة ،٢٠٠٤، ص١١٦، كما اعتمدنا على "صلاح العمروسى" فى تحديده لصغار الفلاحين بإعتبارهم من يجمعون بين الملكية والإيجار ويحوزون بين أقل من فدانين وأقل من خمسة أفدنة وذلك ضمن دراسة المسألة الفلاحية والزراعة فى مصر، الصادرة عن مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٢ ' ص٢٣، ٢٤ ،وإن كنا سنضيف تعديل طفيف باعتبار صغار الفلاحين من يحوزون فدانين و٥ أفدنة فأقل.

فى حين خصصنا القسم الرابع للأشكال المختلفة من العنف الاجتماعى التى تدور رحاها فى الريف المصرى بسبب الصراع على موارد الأرض والمياه.

فى ذات السياق فقد خصصنا القسم الخامس لمناقشة سبل عيش الفلاحين وما تعرضت له من تدنى وأشكال مختلفة من التأكل.

بينما خصصنا القسم السادس لبعض الاستخلاصات. فى الوقت الذى خصصنا فيه القسم الأخير للملاحق حيث آثرنا أن نعرض للبعض منها لمن يريد تعميق فكرته حول بعض الجوانب التى اشتمل عليها هذا التقرير.

١ الأرض والحيازة الزراعية

١-١. تطور مساحة الأرض الزراعية والتغيرات التى لحقت بها

على الرغم من الأهمية التى يجب أن نوليها للأرض الزراعية فى مصر، وما يرتبط بذلك من ضرورة توافر إحصاءات دقيقة بشأنها إلا أن واقع الحال يشهد بعكس ذلك، حيث نجد التضارب فى الأرقام الرسمية من ناحية، والتصريحات الخاصة بالقائمين على صون الأراضى من ناحية أخرى، الأمر الذى يشير إلى غياب أرقام دقيقة حول معدلات الفقد فى الأراضى الزراعية بمصر، ولا شك أن عدم توافر المعلومات والإحصاءات الدقيقة حول الأرض الزراعية هو أولى المقدمات نحو المزيد من الإهدار.

وعلى سبيل المثال نجد التضارب بين الأرقام التى ترد فى التعداد الزراعى الصادر عن وزارة الزراعة حول الأرقام الخاصة بالأراضى الجديدة والتى يقدرها التعداد بمساحة قدرها ٢ مليون فدان[1]، فى الوقت الذى نجد فيه أن التقرير الخاص بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٠ يشير إلى أن مساحة الأراضى الجديدة تصل إلى ٣,٢ مليون فدان، وهو نفس الرقم الذى أخذ به تقرير مجلس الشورى حول الأراضى المستصلحة فى مصر الصادر فى ٢٠٠٤ وهو ما سوف نأخذ به أيضاً فى سياق قراءتنا لواقع التغيرات التى أعترت الأرض الزراعية وما لحق بها من فقد وإهدار على مدار نصف قرن وبالتحديد فى الفترة من ١٩٥٠ وحتى ٢٠٠٠، وإن كان هذا لا يغنى عن التعداد الزراعى حول الأرض الزراعية باعتباره الأوسع والأكثر شمولاً ولكن فى إطار القراءة النقدية له وبخاصة ما يتعلق منه بالتطورات التى لحقت بمساحة الأرض الزراعية فى مصر.

وفى هذا الإطار نحاول قدر الإمكان بحث مساحة الأرض الزراعية (الأراضى القديمة) التى تعرضت للفقد والضياع على مدار سنوات ممتدة، مستخدمين فى ذلك الأرقام المتاحة فى هذا المقام وذلك من خلال إعادة قراءتها وكشف ما بها من أوجه الخلل وصولاً إلى رقم يمكن أن يكون معبراً عن الوضع الذى آلت إليه الرقعة الزراعية فى مصر من الأراضى القديمة.

---

(١) التعداد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي،٢٠٠٠

في هذا السياق شهد زمام الأرض الزراعية في مصر المزيد من الإهدار على مدى عقود وقد ساعد على هذا الإهدار عدد من العوامل لعل من بينها:

سوء إدارة واستخدام الري والصرف في الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا، وارتفاع المعدلات الخاصة بالملوحة والقلوية في الأراضي الزراعية بسبب زيادة منسوب المياه، مما ينعكس بالسلب على الجدارة الإنتاجية لجملة الرقعة الزراعية في مصر، ولا شك أن سوء توزيع المياه يلعب دوراً في هذا الإهدار إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى منها تلوث مياه الري بسبب عوادم المصانع الحاملة للسموم التي تصب في مياه نهر النيل والتي تزيد عن ٥٠٠ مليون متر مكعب .هذا ناهيك عن ملايين أخرى من الأمتار المكعبة الناتجة عن الصرف الصحي غير المعالج[1]، إضافة إلى الأفراط في استخدام المخصبات والمبيدات الزراعية الكيماوية.

ولا تتوقف عملية إهدار الأرض الزراعية عند هذه الحدود بل أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي يصعب إبرازها جميعاً في هذا السياق لعل من بينها العمليات الخاصة بتجريف الأرض الزراعية، سواء لأغراض البناء أو لاستخدامات أخرى.... الخ (راجع الإطار رقم " ١").

إطار رقم (١)

اعتصام احد الفلاحين بسبب تبوير أرضه

اعتصم أحد المزارعين بمركز دمنهور، محافظة البحيرة، ويدعى شحاتة عيد واعر ،والذي يبلغ من العمر ٥٣ سنة وذلك احتجاجاً علي تبوير أرضه الزراعية، بسبب انبعاث الأدخنة والأتربة من خلاطي مشروع الرصف الإنتاجي بالمحافظة، وقد أرسل العديد من الشكاوى إلى الجهات المسئولة ولكن دون جدوى، الأمر الذي دفعه إلى الإضراب عن الطعام، حيث تم نقله إلى مستشفى دمنهور التعليمي في حالة غيبوبة لإضرابه عن الطعام لعدة أيام، احتجاجاً علي تبوير أكثر من خمسة أفدنه من أجود الأراضي الزراعية، ومن الجدير بالذكر أن وحدة الرصف اقيمت بقرار من محافظ البحيرة منذ خمس سنوات علي قطعة أرض من أملاك الدولة وسط الزراعات، وأكدت التقارير انبعاث الأدخنة والأتربة من الوحدة مما أدي الي بوار عشرات الأفدنة المجاورة.(نقلاً عن جريدة الوفد في ٢٠٠٤/٩/٢٥).

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن هناك زمامات زراعية لبعض القرى قد أبيدت تماماً، ولم يعد لها وجود مثال العديد من المدن التي كانت قرى سابقاً كقرية وراق الحضر التابعة الآن لقسم "الوراق" بمحافظة الجيزة، التي كان زمامها الزراعي في عام ١٩٦١ يبلغ ١٥٢٦

(١) د رشدي سعيد: مصر المستقبل (القاهرة: دار الهلال،٢٠٠٤) صـ ٤٦.

فدان، لم يبق منها شئ، الأمر نفسه بالنسبة لقرى آخرى سابقة تابعة للمحافظة نفسها بقسم إمبابة"، كميت كردك، وبرك الخيام، تاج الدول"، حيث كان زمامهم الزراعى يقرب من ٢٠٠٠ فدان لم يعد منها الآن أى شئ، أيضاً قرى أخرى سابقة مثل "ميت عقبة، الجيزة، الدقى، الطالبية، ترسا، ساقية مكى"، وكان زمامهم يزيد عن الـ ٩ آلاف فدان، إضافة إلى قرى أخرى بمحافظتى القاهرة والقليوبية منها على سبيل المثال "الخصوص، بسوس، القلج".... الخ[1].

وفى هذا السياق يلعب الفساد دوراً كبيراً فى العمليات المتعلقة بتجريف الأرض الزراعية وذلك من خلال بروز ما يطلق عليه (مكاتب أو شركات تقسيم الأراضى) التى يقوم نشاطها على أساس تبوير الأرض الزراعية ثم تقسيمها لإغراض السكن، وقد انتشرت تلك الشركات انتشاراً واسعاً فى العديد من القرى الواقعة على أطراف المدن والذين اثروا ثراء فاحشاً على حساب المضاربة والمتاجرة بأجود الأراضى الزراعية فى مصر، وذلك بالتعاون مع أجهزة الحكم المحلى التى غضت الطرف عن تلك التجارة.



وتسببت فى الوقت ذاته فى تدمير الأرض الزراعية التى يصعب تعويضها فى المستقبل، ولا أحد يعرف على وجه الدقة كيف سمحت السلطات المعنية بمثل هذا النشاط الذى

(١) التعداد الزراعى، وزارة الزراعة، عام ١٩٦١

تسبب فى ضياع ما يزيد عن ٥٠٪ من الرقعة الزراعية لبعض القرى ؟! مثل قرية "الوراق" سابقاً والتى صارت مدينة لاحقاً، قرية "بشتيل"، قرية "البراجيل، جزيرة محمد"، وغيرها من القرى الواقعة ضمن زمام قسم "الوراق"، ومركز وقسم "إمبابة" بمحافظة الجيزة وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

هذا ويتفنن أصحاب تلك النوعية من الشركات فى كيفية السطو على تلك الأراضى، فتارة يأخذونها عنوة من الفلاحين عن طريق إجبارهم على ترك الأرض وشرائها بأبخس الأثمان، وذلك عن طريق تكوين تشكيلات عصابية، أو التحالف مع بلطجية، تقوم بإهلاك المحاصيل، وسرقة ماكينات الرى، والماشية.. الخ.

أيضاً افتعال الشجار مع الفلاحين بصفة شبه دورية، والاستعانة ببعض رجال الشرطة الذين يقومون بخلق صلات وروابط قوية معهم، وتلفيق المحاضر ضد الفلاحين الذين يضطرون فى النهاية إلى الرضوخ وبيع الأرض الزراعية التى ورثوها عن أجدادهم، بأسعار تقل عن أسعار السوق المتداولة، وما أن تؤول الأرض لأصحابها الجدد حتى يتفننون فى كيفية التحايل على السلطات والجهات التنفيذية الواقعة ضمن نطاقها زمام تلك الأراضى، فبعض هذه الشركات تقوم بتخصيص قطعة أرض لتشييد دور عبادة، أو معهد دينى، كمبرر لتبوير الأرض، التى يتم بيعها لاحقاً بالمتر كأرض بناء بعد أن كانت أرضاً زراعية.

اطار رقم (٢)

البناء على الأرض الزراعية وسجن الفلاحين!

العم " سعيد " من قرية " وردان " التابعة لمركز إمبابة بمحافظة الجيزة، حيث اضطرته الحاجة لسد قوت أسرته، والإعداد لتجهيز ابنته التى حان وقت زفافها إلى بيع قيراط من أرضه الزراعية .. وفى ذروة انشغاله بالترتيبات الخاصة بزواج ابنته، فوجئ العم " سعيد " بقوة من نقطة الشرطة تلقى القبض عليه تنفيذاً لحكم صادر عليه بالبناء على أرض زراعية.

ساعتها حاول عم " سعيد " الدفاع عن نفسه بانه لم يقم بالبناء على أرض زراعية لكنه فقط باع قيراط من قراريطه الستة لأحد أبناء قريته.

ولأن العم " سعيد " لايفهم أصول اللعبة، لم يقم بدفع المعلوم، ولم يقم فى الوقت ذاته بنقل الحيازة الزراعية للمشترى الجديد بالجمعية الزراعية التابع لها.

ومن ثم أصبح العم " سعيد " هو المسئول عن عملية البناء على الأرض الزراعية، حاول أن يتوسل للقوة القادمة من نقطة شرطة قريته بإن يرحموا شيبته التى جاوزت السبعين عاماً لكنهم لم يبالوا، واقتادوه إلى غرفة مظلمة فى انتظار مصيره الذى يجهله.

وقد وصل سعر متر الأرض تلك فى "الوراق" على سبيل المثال إلى ما يزيد عن الـ ٢٠٠٠ جنيه بأسعار ٢٠٠٣.

وفى هذا السياق نادى أحد أصحاب هذه الشركات ضمن برنامجه الانتخابى فى العام ٢٠٠٠ بدائرة "أوسيم والوراق" وهى من الدوائر التى توجد بها قرى متاخمة للمدن، أن تعمل الدولة على تسهيل إنشاء مراكز الشباب، ودور العبادة، والوحدات الصحية على الأرض الزراعية كمدخل لتبوير الأرض التى فى حوزته وتحويلها إلى أرض للبناء.

والآن تسمح وزارة الزراعة بالبناء على أراضى المتخللات باعتبارها المدخل لحل مشكلة إهدار الأرض الزراعية من جذورها وذلك حسب تصور وزارة الزراعة[1].

ولأن تحديد هذه النوعية من الأراضى داخل زمام كل قرية لا يتسم بالشفافية، فإن هذا معناه المزيد من إهدار الأرض الزراعية فى الوادى والدلتا، بدلاً من تشجيع البناء فى الظهير الصحراوى للعديد من القرى، وفى الوقت الذى يتم فيه إغلاق منافذ السكن فى المدن الجديدة التى باتت تغالى فى تحديد سعر المتر من الأراضى المخصصة للبناء فى تلك المدن " كسكن عائلى " والذى وصل إلى ٣٨٠ جنيهاً للمتر فى العام ٢٠٠٤ وذلك حسب الأسعار التى حددتها وزارة الإسكان فى ذلك الوقت بمدينة السادس من أكتوبر على سبيل المثال، فى الوقت الذى يُمنح فيه المستثمرين أراضى المدن الجيدة بقروش معدودة للمتر الواحد.

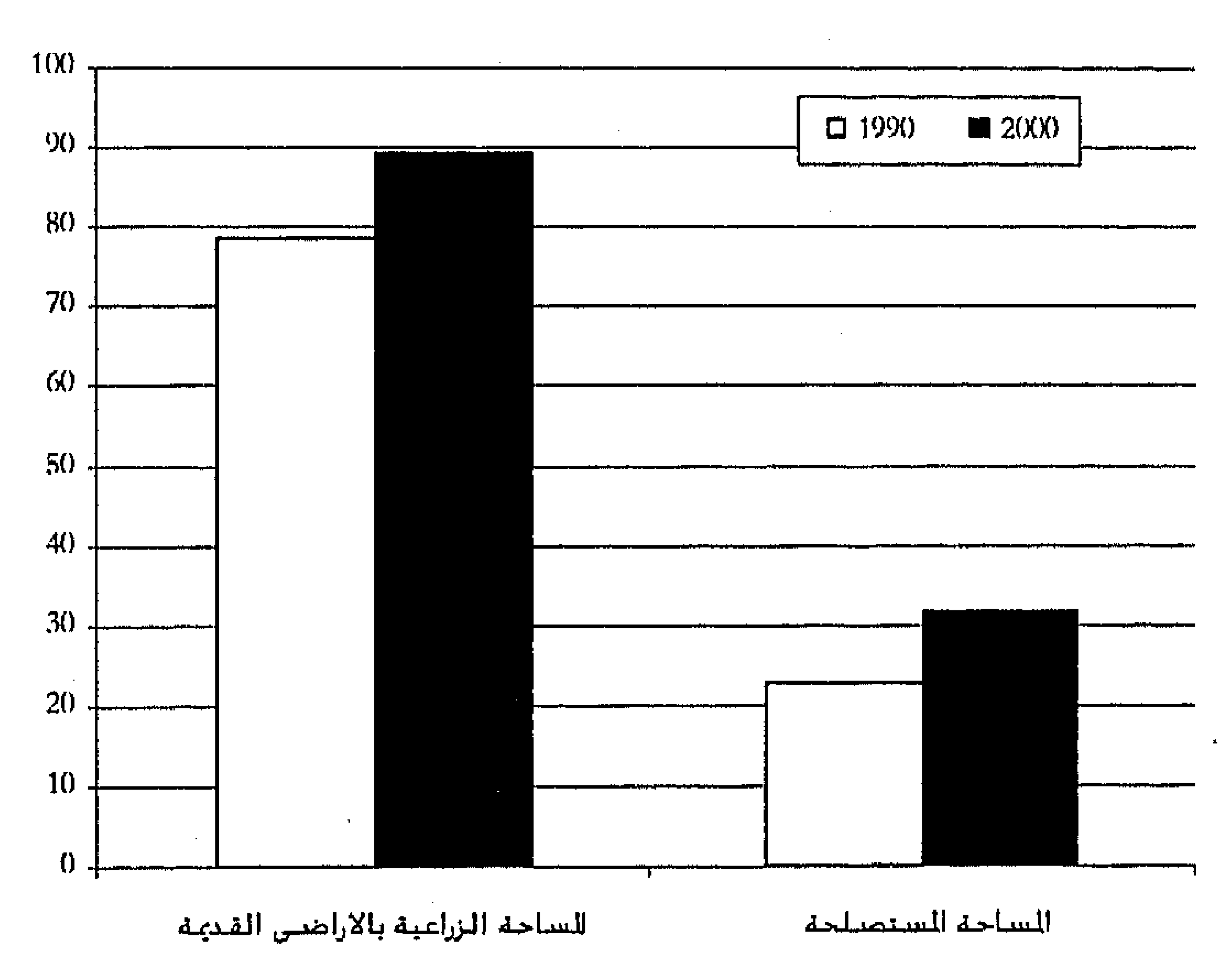
على الجانب الأخر يتم إيداع الفلاحين السجون لأنهم قاموا باقتطاع جزء من أرضهم لسد حاجتهم لمسكن مقام من الطوب الأحمر أو اللبن والطين النيئ، وهو ما يحدث للعديد من الفلاحين فى قرى مصر.(راجع الإطار رقم ٢).

هذا ناهيك عن أشكال أخرى يتم بموجبها إهدار الأرض من خلال تجريفها مثل قمائن الطوب التى كانت تستعين بتربة الأرض الزراعية كأحد المدخلات الرئيسية فى صناعة الطوب..الخ.

---

(١) راجع مجلة عمال الزراعة، العدد رقم ٥٠، أكتوبر – نوفمبر، ٢٠٠٤

شكل (١): التطور في مساحة الأراضي الزراعية في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠ (بالمائة ألف فدان)



المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي أعوام ١٩٥٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استصلاح الاراضي،عام ٢٠٠٠.

وبصفة عامة فإن مصر وعلى مدار سنوات فقدت جزءاً كبيراً من أجود أراضيها الزراعية ودلالة على ذلك إذا ما نظرنا إلى الزمام الزراعي في العام ١٩٥٠ سوف نجده كان يبلغ ٨٢٩٠١٢٨ فدان بينما نجده قد تناقص في العام ١٩٩٠ الى ٧٨٤٩١٧٣ فدان[1] ثم زادت هذه المساحة إلى ٨٩٢٨٥٣٥ فدان وذلك في العام ٢٠٠٠، وهذه الزيادة راجعة إلى إضافة مساحة الأراضي المستصلحة إلى الدلتا والوادي حتى تبدو الصورة أكثر تفاؤلاً، ولكن إذا ما استثنينا المساحات المستصلحة من خريطة الحيازة الزراعية في الأراضي القديمة التي هي محل دراستنا فسوف نجد أن مساحة الرقعة الزراعية في العام ٢٠٠٠ هي ٥٧٧٠٩٣٥ فدان فقط، الأمر الذي يعني أن مصر قد فقدت ما يقرب من ٢٥١٩٢٠٣ [2] فدان على مدار نصف قرن من أجود أراضيها.

وتعد محافظة الجيزة مثالاً حياً في هذا الشأن فيما يتعلق بالصورة الكلية للتغيرات التي لحقت بالأرض الزراعية في الريف المصري والإهدار الذي تعرضت له، حيث كانت المساحة الزراعية لتلك المحافظة في التعداد الزراعي لعام ١٩٩٠ تبلغ ٢٥٧٤١٤ فدان، إلا أن وزارة الزراعة وفي إحصاءها الخاص بعام ٢٠٠٠، قد عمدت إلى زيادة هذه المساحة المنزرعة إلى ٤٠٢٤٢٩ فدان وذلك بزيادة تصل إلى ما يزيد عن ١٥٦٪ عن المساحة الواردة في تعداد عام

(١) راجع التعداد الزراعي الثاني والسادس، وزارة الزراعة

(٢) الرقم الخاص بالأراضي المهدرة تم استنتاجه بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي في عام ١٩٥٠ و التعداد الزراعي عام ٢٠٠٠.

٨٩/١٩٩٠، وتأتى هذه الزيادة من خلال إضافة المساحة المستصلحة من الأراضى الجديدة إلى الأراضى القديمة فى الوقت الذى لا تُظهر فيه الأرقام الواردة بالتعداد الزراعى للمحافظة مقدار الفقد فى الأراضى القديمة[1]. وفى هذا الإطار فقد أشار تقرير لمجلس الشورى إلى أن هناك محافظات قد فقدت ٤٢ ٪ من مساحتها الزراعية مثال محافظة "الاسكندرية" فى الفترة من ١٩٨١ حتى ٢٠٠١. أيضاً محافظة "قنا" التى فقدت ما يقرب من ١٥ ٪ من جملة أراضيها. ومحافظة "أسيوط" التى فقدت ما يزيد عن الـ ٨٪ من مساحتها. ومحافظة "الغربية" التى فقدت ما يزيد عن الـ٦٪. والمنوفية ما يزيد عن الـ ٥ ٪ إضافة إلى محافظات أخرى فقدت جزءاً من أراضيها مثل "المنيا وسوهاج" [2].

هذا فى الوقت الذى أكد فيه وزير الزراعة أن جملة ما تم فقده من أراضى زراعية فى مصر بلغ ١.٢ مليون فدان على مدار الـ ٢٠ سنة الأخيرة [3].الأمر الذى يعنى أن مصر تفقد سنوياً ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف فدان.

لكن وعلى الجانب الآخر وإذا ما نظرنا إلى عملية الفقد فى الأراضى الزراعية وفقاً للتعداد الزراعى الصادر فى العام ٢٠٠٠ وهو الأحصاء الخاص بوزارة الزراعة. سوف نجد أن الأرقام الواردة حول الأراضى البور. والحيازات المقام عليها سكن .... الخ لا تزيد عن ١٠٠ ألف فدان وذلك عن الفترة من ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٠. وهو ما يقل كثيراً عن التصريحات الخاصة بوزارة الزراعة فى هذا الشأن. وهو ما يعطى انطباعاً عن التضارب الذى تحتويه الإحصاءات الرسمية وهو ما سبق الإشارة إليه.

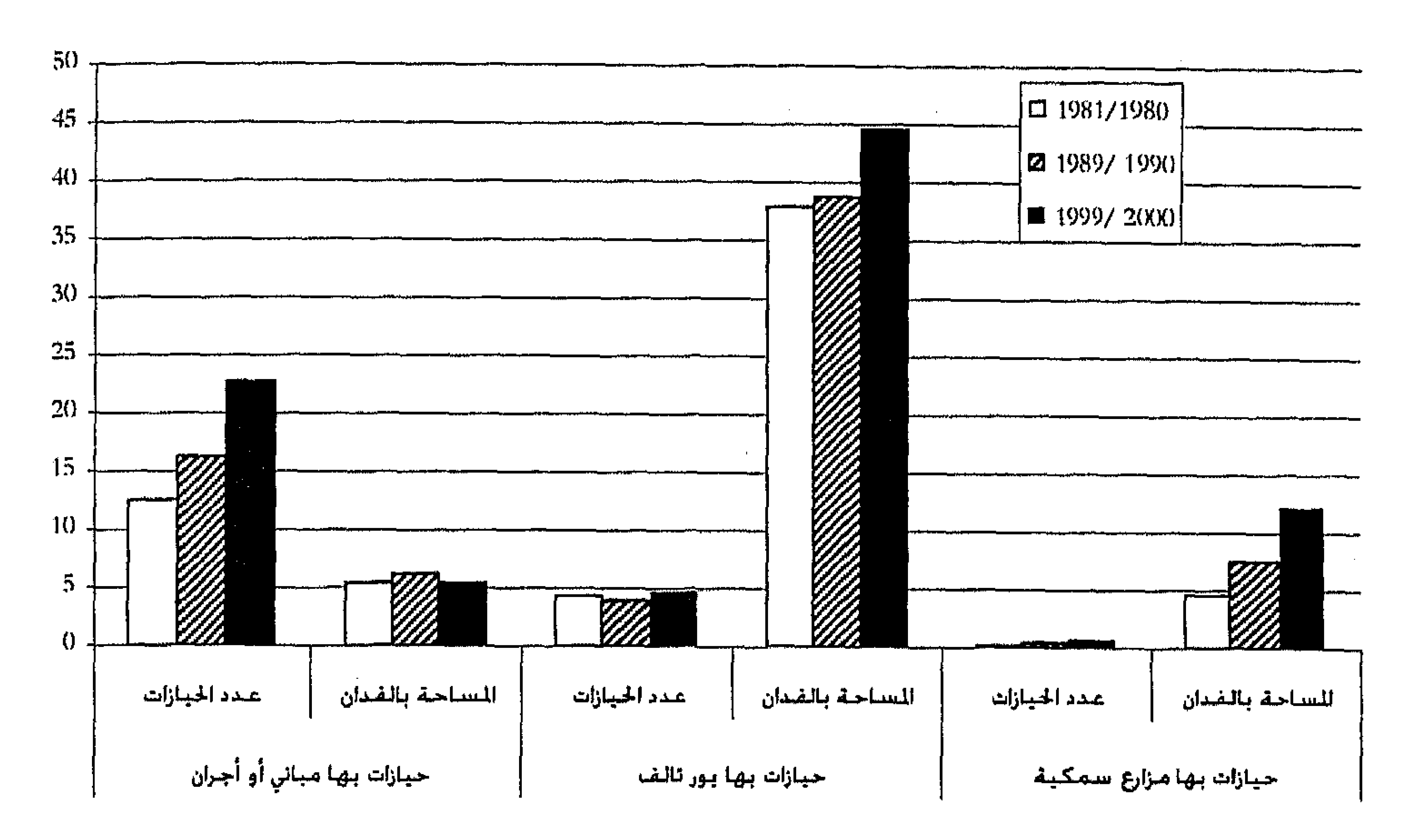
---

(١) التعداد الزراعى لمحافظة الجيزة. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى. ١٩٩٩/٢٠٠٠.

(٢)استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها. مجلس الشورى. دور الإنعقاد الرابع والعشرون. ٢٠٠٤ صـ ٢٢، ٢٣.

(٣) تصريح وزير الزراعة لجريدة الوفد. ٢٠٠٤/٩/١٥.

شكل (٢): جملة الحيازات الغير مزروعة حسب عام الزراعة (بالعشرة آلاف فدان)



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى لأعوام ١٩٩٠، ١٩٨٠، ٢٠٠٠.

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن الأرقام التى ترد حول الحيازات الغير مزروعة تعطى مؤشرات هامة حول طبيعة التقسيمات المختلفة للأراضى التى تم استقطاعها من الأراضى الزراعية سواء لغرض السكن، أو كمزارع سمكية ،أو كأجران وأراضى بور، حيث يشير التعداد الزراعى الأخير إلى أن الأراضى الغير مزروعة قد زادت إلى ما يزيد عن ٩٧ ألف فدان فى العام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام ١٩٩٠، منها ما يزيد عن ٥٤ ألف فدان تشمل مساحة المبانى والأجران، إضافة إلى ما يزيد عن ٤٦ ألف فدان كأراضى بور تالفة، كما جرى اقتطاع مساحة من الأرض الزراعية تزيد عن الـ ١٢٠ ألف فدان كمزارع سمكية (راجع شكل رقم ٢).

على الجانب الآخر تعطى الإحصاءات الواردة بالتعداد الزراعى الصادر عام ٢٠٠٠ مؤشرات هامة حول المسئولية الاجتماعية عن عملية الفقد والإهدار فى الارض الزراعية، حيث دوماً ما يشار إلى تحميل فقراء وصغار الفلاحين المسئولية الرئيسية حول عمليات الاستقطاع تلك فى الأراضى الزراعية وهو ما تدحضه الأرقام التى ترد فى هذا الشأن.

فعند النظر إلى معدلات الفقد فى الأراضى الزراعية وعلاقتها بالفئات الاجتماعية فى الريف المصرى فسوف نجد أن معدلات الفقد والإهدار تبلغ اقصى مدى لها عند كبار الحائزين للأرض الزراعية والتى تصل إلى ما يزيد عن ٦٤ ألف فدان بالنسبة للحائزين لمائة

فدان فأكثر وذلك فى العام ٢٠٠٠، فى حين نجدها ٣٣٧٠ فدان بالنسبة لفقراء الفلاحين وبخاصة المنضوين تحت فئة فدان فأقل. سوف نجد أن هناك علاقة قوية بين زيادة فئة الحيازة من جهة ومعدلات الفقد والإهدار فى الأرض الزراعية من جهة أخرى حيث نجد تزايد الفقد فى الاراضى الزراعية كلما زادت فئة الحيازة (راجع الجدول رقم (٧) ضمن الملاحق).

٢-١. التغير فى الحيازة الزراعية وأثره على العلاقات الاجتماعية

عند النظر إلى التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية في الريف المصري في علاقتها بالحيازة الزراعية، سوف نجد أنه قد شابها العديد من المتغيرات التي لحقت بها.

حيث برزت علاقات زراعية من نوع جديد لم تكن موجودة قبل تطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الارض الزراعية عام ١٩٩٢، مثل الزراعة بالمرابعة والمتالتة... الخ، وهي علاقات زراعية كانت قد اختفت مع تطبيق المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى.

ومثل هذه النوعية من العلاقات الزراعية تزيد بلا شك من درجةسوء استغلال الفلاح المستأجر في علاقته بالأرض الزراعية، حيث أن المطلوب من هذا الفلاح الذي يشارك في مثل هذه النوعية من العلاقات (المرابعة، المتالتة) أن يقوم بزراعة الأرض بمحاصيل معينةبالاتفاق مع مالك الأرض، على أن يتولى هذا المزارع كافة الأعمال المتعلقة بزراعة الأرض وخدمتها بالإضافة إلى كافة التكاليف المتعلقة بالعمالة في مقابل أن يتولى مالك الأرض شراء التقاوي، المبيدات، الكيماوي، وعادة ما يقوم مالك الأرض باتباع تلك النوعية من العلاقات الزراعية فى محاصيل بعينها مثل الأرز، القطن، بعض الخضروات وذلك لكونها تحتاج إلى عمالة كثيفة.

وعند حلول موسم الحصاد، يتقاسم المالك عائدالمحصول مع المزارع وذلك بحصول المالك على ثلاث أرباع المحصول على حين يحصل المزارع على الربع وذلك إذا كانت الطريقة المتبعة هي المزراعة بالربع أو بالمرابعة، أو في مقابل الثلثين للمالك والثلث الباقي للمزارع إذا كانت الطريقة المتبعة هى "المتالتة".

إطار رقم (٣)

قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية (القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢)

تم إقرار هذا القانون فى يونيه ١٩٩٢، وأعطى فترة انتقالية لمدة خمس سنوات فى محاولة لتوفيق الأوضاع بين الملاك والمستأجرين وهو مالم يحدث إلا فى حالات قليلة للغاية، حيث جرى تطبيق القانون فى أكتوبر ١٩٩٧.

وبموجب هذا القانون تم إلغاء العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأرض الزراعية، وأصبحت العلاقة التعاقدية بينهما خاضعة للقانون المدنى، ومن ثم أصبح ولأول مرة عدم جواز أمتداد عقد الإيجار بين المالك والمستأجر وبالتالى حق المالك فى فسخ تلك العلاقة الإيجارية فى أى وقت شاء وهو ما كان ممنوعاً عليه القيام به قبل تطبيق هذا القانون.

وقد شهد تطبيق هذا القانون الكثير من حالات العنف التى واكبت طرد الفلاحين المستأجرين من الأرض الزراعية.

وهذه النوعية من العلاقات الزراعية في الريف المصري تزيد من وطأة الأعباء التي يلقاها الفلاح وذلك من عدة زوايا:

- أولاً: أن الأجر الذي يحصل عليه المزارع هو أجر عيني يتمثل في ربع المحصول أو ثلثه.
- ثانياً: يحصل المزارع على نصيبه من المحصول بعد خصم كافة التكاليف التي قام بها المالك، دون احتساب لقيمة العمل الزراعي الذي قام به الفلاح أو المزارع.
- ثالثاً: يتم تنفيذ هذه العلاقات في زراعات معينة وبخاصة التي تحتاج إلى عمالة كثيفة.

إن مثل هذه النوعية من العلاقات تجعل من الفلاح مجرد أجير لدى صاحب الأرض، وفي المقابل لا يحصل على أجرته إلا بعد بيع المحصول (راجع الإطار رقم ٤).

إطار رقم (٤) العلاقات الزراعية الجديدة وتكثيف الأعباء على الفلاحين

أحد الفلاحين في قرية "برقاش" بمحافظة الجيزة قام بزراعة فدانين من الأرض وذلك عن طريق الزراعة بالمرابعة بمحصول الطماطم، ولأن زراعة هذا المحصول تحتاج إلى عناية خاصة، فقد استعان بعدد من أبنائه في زراعة الأرض، وعلى مدار أكثر من أربعة أشهر لم يحصل الفلاح في نهاية موسم الحصاد إلا على خمسمائة جنيه فقط، في الوقت الذي يشير فيه العم صبحي، أن صاحب الأرض لم يحصل على عائد مناسب هو الآخر أيضاً، وذلك بسبب تدني أسعار الطماطم في تلك الزرعة أى حدوث خسارة مزدوجة للفلاح المستأجر والمالك فى نفس الوقت.

وهذه النوعية من الزراعات أخذت طريقها في الأراضي الجديدة، حيث لاحظنا ذلك في الحزام الصحراوي من البر الغربى لقرى "وردان، أبو غالب، القطا" وغيرها من قرى مركز إمبابة، بمحافظة الجيزة وأيضاً العديد من القرى فى محافظات مصر المختلفة وبخاصة محافظات الدقهلية، البحيرة، كفر الشيخ.

ووجود زراعات المناصفة، المثالثة، المرابعة... الخ، لا يخفي وجود العلاقات الإيجارية النقدية، وهو الاتجاه الأكثر بروزاً بعد تطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية المعروف بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، وما تتسم به مثل تلك النوعية من العلاقة الإيجارية أنها علاقة غير مكتوبة بين مالك الأرض ومستأجرها، ومن ثم فهي علاقة شفهية، لا تعطي مستأجر الأرض أية حقوق إذا ما رفض صاحب الأرض امتداد العلاقة الإيجارية، لكون هذه العلاقة الإيجارية غير مدونة في سجلات الجمعية الزراعية.

ومن ثم فإننا نطرح تساؤلاً حول أعداد الحيازات التي ترد في الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، والخاصة بالحيازات المستأجرة سواء بالنقد أو بالمشاركة بعد تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢حول كيفية حصرها حيث أن تلك الحيازات لا تدون فى سجلات الجمعية الزراعية، باسم حائزها المستأجر، ولكن تظل مدونة باسم المالك ومن ثم فنحن لا نعرف كيف يتم إحصاء تلك الحيازات المستأجرة سواء بالنقد أو بالمشاركة ضمن جداول التعداد الزراعى الأخير الصادر عن وزارة الزراعة عام ٢٠٠٠.

ففى اعتقادنا لا توجد على أرض الواقع أية حيازات مستأجرة من أفراد مدونة باسم حائزها المستأجر فى أية جمعية زراعية، وذلك باستثناء بعض الأراضى التى لا زالت مملوكة للحكومة، ومن ثم فإن الأمر لا يعدو سوى التهوين والإقلال من أعداد المستأجرين الذين تم طردهم من الأرض بفعل تطبيقات قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية " القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢"

فى الوقت ذاته فإن مثل هذه الحيازات تتسم بمحدودية المدة، بحيث لا تتجاوز فى أغلب الأحوال سنة زراعية، ويمكن أن يتم تجديدها لسنة أخرى، ولكن باتفاق جديد.

ومن ثم فإن إحساس الفلاح مستأجر الأرض بعدم أمان استمراره في حيازة الأرض لمدد أخرى تجعله لا يلقي بالاً لزيادة خصوبة الأرض، ومن ثم ضعف الجدارة الإنتاجية للأرض فى المدى ليس المتوسط والطويل فقط بل وأيضاً على المدى القصير وبخاصة في ظل ارتفاع القيمة الإيجارية التي تتسم بالمغالاة الشديدة، ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن القيمة الإيجارية لقيراط الأرض الزراعية بقرية " الداودية " بمحافظة المنيا وغيرها من قرى أخرى كثيرة يصل إلى ١٥٠ جنيه، أي أن القيمة الإيجارية للفدان الواحد تصل إلى ٣٦٠٠ جنيه سنوياً وذلك بعد أن كان لا يتجاوز الستمائة جنية قبل تطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية، أى أن هناك زيادة فى القيمة الإيجارية وصلت إلى ست مرات.

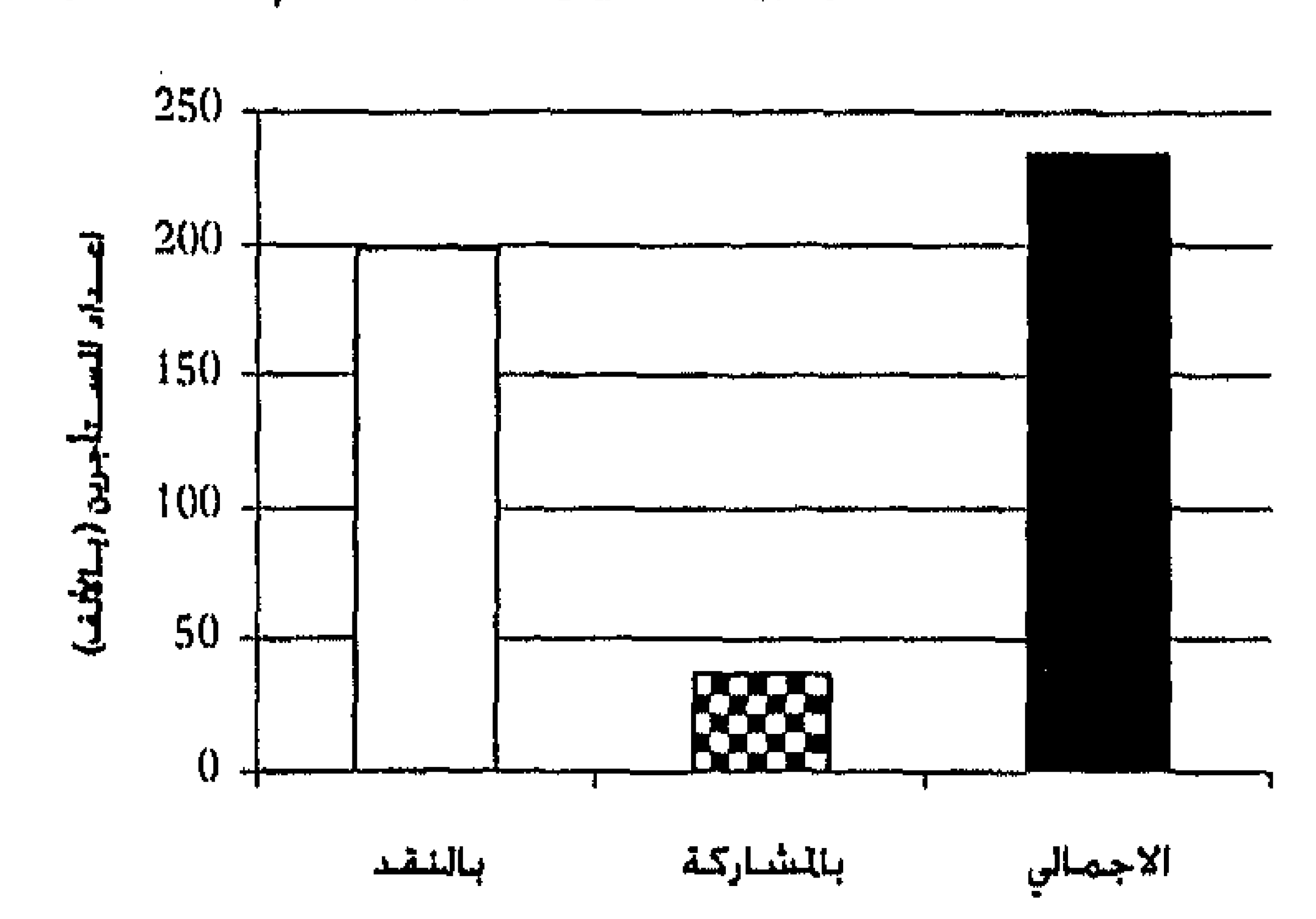
ومن ثم فإن هناك تأثيرات ضارة سوف تتسبب فيها سياسات تحرير الأرض الزراعية وانعدام فرص الأمان فيما يتعلق بحيازة الأرض الزراعية فى المزيد من الإهدار كنمط جديد للتجريف، ولا يقف الأمر عند حدود الفقد فى الرقعة الزراعية بل يمتد إلى التجريف الاجتماعى أيضاً حيث نجد أن هناك العديد من الفئات الاجتماعية الفلاحية التى أضيرت من سياسات التحرير الاقتصادى والتى كان قانون تحرير العلاقة الإيجارية أحد تجلياتها وكان من أولى الفئات التى أضيرت من تطبيق قانون العلاقة الإيجارية هم الفلاحين الذين كانوا يحوزون أرضاً بالإيجار فقط وتقع ضمن فئات الحيازة لخمسة أفدنة فأقل والذين تحولوا إلى عمالة زراعية وصاروا لا يملكون أرضاً على الإطلاق ولا يستطيعون الوصول إلى الأرض الزراعية

لكسب قوتهم، وهذه الفئة تقع ضمن فقراء وصغار الفلاحين كما تقع ضمن دائرة الفقر المدقع، ومن الملاحظ فى هذا الصدد ضخامة أعدادهم حيث باتوا يمثلون ٨٢١١٨٨ حائز[1] ويعولون ما يزيد عن أربعة ملايين فرد (راجع الشكل رقم ٢) ولا شك أن مثل هذه الأعداد سوف تنضم إلى سوق العمالة الزراعية فى الريف المصرى.

فى الوقت ذاته سوف نجد اتجاهاً آخر ضمن تركيبة الحائزين فى الريف المصرى حيث نجد أن فئة فقراء الفلاحين الذين يحوزون أقل من فدان كانوا يمثلون ١٠٥٠١٥٦ حائز فى العام ١٩٩٠/٨٩، فى حين سنجدها قد زادت الى ١٦١٥٢٦٧ حائز فى العام ٢٠٠٠/٩٩ وذلك بزيادة قدرها ٥٦٥١١١ حائز أى ما يزيد عن نصف مليون حائز[2].

أيضاً حدثت زيادة للشريحة الواقعة ضمن فئة فدان فأقل إلى ١٦٧,٣ ألف حائز، بينما الشريحة الواقعة ضمن أربعة أفدنة فأقل قد انخفضت بمقدار ٣٧٧٦ حائز[3].

شكل (٣): أعداد المستأجرين الذين طردوا عام ٢٠٠٠ (بالألف)



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع

وإذا ما نظرنا إلى كبار المزارعين فسوف نجد أن تحرير العلاقة الإيجارية قد حقق لهم أكبر استفادة ممكنة حيث زادت أعداد الحائزين لمائة فدان فأكثر إلى حوالى ٦٦٪ فى العام ٢٠٠٠/٩٩ مقارنة بالعام ١٩٩٠/٨٩[*].

كما كان لتطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية أثر كبيرعلى أوضاع المستأجرين للأرض الزراعية فى ريف مصر حيث تم طرد الكثير منهم فى أعقاب تطبيق هذا القانون وقد تمثل

---

(١) التعداد الزراعي الصادر عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ٢٠٠٠.

(٢) التعداد الزراعي السادس والسابع الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

(٣) المرجع السابق.

(*) الأرقام والنسب الواردة هنا تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع، الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

ذلك فى الإنخفاض الكبير لإعداد المستأجرين وأيضاً المساحات المستأجرة بالنقد إلى نسبة تزيد عن الـ ٥٠٪.

أما فيما يتعلق بالحيازات المستأجرة بالمشاركة بالكامل فسوف نجد أنها قد انخفضت فى العام ٢٠٠٠ بنسبة تصل إلى ٣٤٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠.

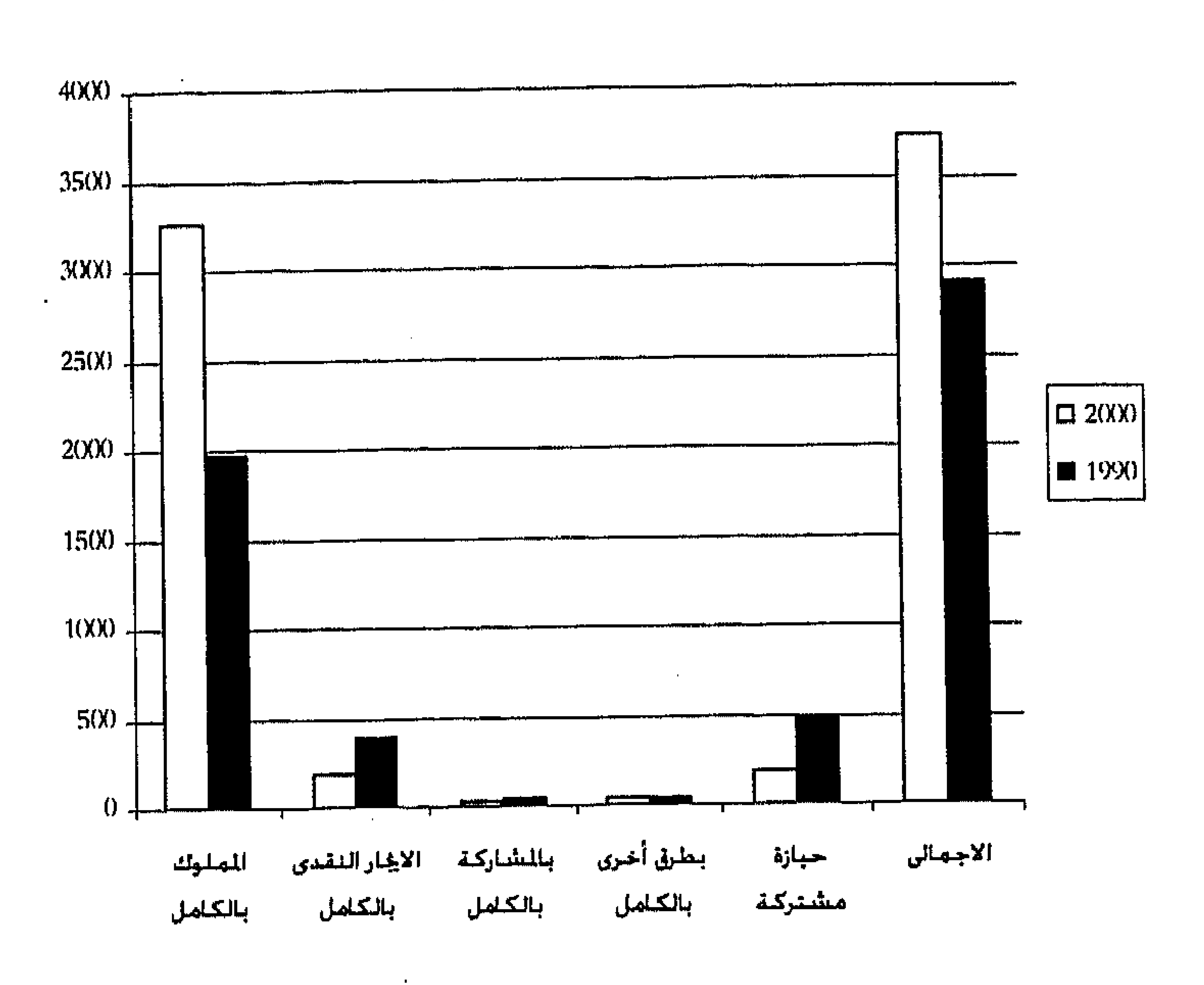
ومن ثم تبلغ جملة المستأجرين الذين طردوا من الأرض ولا يحوزون أرض فى ذات الوقت. بفعل القانون الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية فى الريف المصرى إلى ٢٣٤٤٥٠ مستأجر.(راجع الشكل رقم ٣).

ولا يقتصر الأمر على المستأجرين فقط بل يمتد إلى الحيازات المشتركة "ملك وإيجار أى ملاك ومستأجرين فى ذات الوقت" حيث نجد أن أعدادهم قد انخفضت فى العام ٢٠٠٠ بنسبة تقدر بنحو ٥٩,٤٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠.

وإذا ما نظرنا إلى الأوضاع الخاصة بشكل العلاقة فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٠.- راجع الشكل رقم ٤- سوف نجد أن أعداد الحيازات المملوكة قد زادت بنسبة ٦٥ ٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠، وفى الوقت ذاته زادت المساحة المملوكة بنسبة تصل إلى ٤٤ ٪، وهو ما يعنى أن القانون الذى ساهم فى طرد العديد من المستأجرين قد تم ذلك لصالح تزايد أعداد ملاك الأرض(*).

(*) النسب الورادة هنا تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

شكل (٤): التغير فى الشكل القانونى للحيازة الزراعية من حيث أعداد الحائزين (بالألف) فى الفترة ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٠.



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع

أما فيما يتعلق بالأراضي الواقعة تحت حيازة الدولة سوف نجد أنها قد انخفضت بدرجة ملحوظة وذلك لصالح الأفراد والشركات العاملة فى قطاع الزراعة. حيث نلحظ أن جملة الأراضي التابعة للإصلاح الزراعى كانت تبلغ ١٤,٦ ألف فدان فى العام ١٩٩٠/٨٩ سوف نجدها قد تلاشت تماماً ولم يعد لها وجود فى العام ٢٠٠٠وذلك حسبما ورد فى التعداد الزراعى[1] وإن كان هناك مساحات فعلية لا زالت خاضعة للإصلاح الزراعى فى محافظتى المنيا وبنى سويف على سبيل المثال لا الحصر، وذلك فى إطار ما اتضح لنا من واقع اللقاءات الميدانية التى قمنا بها مع الفلاحين.

أيضاً فإن الأراضي التى كانت تدخل فى حوزة الحكومة نجدها قد تقلصت بنسبة كبيرة فى العام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن ٥٢٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠/٨٩.

فى السياق ذاته تقلصت مساحة الأراضي الزراعية التى كانت فى حوزة الجمعيات التعاونية الزراعية فى العام ٢٠٠٠ إلى ٧٧٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠/٨٩*.

---

(١) التعداد الزراعي السادس والسابع الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

هذا فى الوقت الذى زادت فيه مساحة الأراضي التى تندرج فى حيازة الشركات العاملة فى قطاع الزراعة حيث زادت إلى ٦٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠/٨٩، على أن النسبة الأكبر كانت من نصيب الأفراد الذين زادت نسبة حيازتهم للأرض الزراعية فى العام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠/٨٩.

الأمر الذى يعطى دلالة تتمثل فى زيادة الوزن النسبى لرأس المال الخاص فى قطاع الزراعة، وذلك فى مقابل تناقص حيازة الدولة للأرض الزراعية، وذلك من خلال انتقال ٣٤٪ من الحيازة الزراعية التى كانت فى حوزة الدولة والتعاونيات إلى الشركات ورأس المال الخاص[*].

وهو ما يعطى مؤشراً على وجود اتجاه جديد يدفع إلى تعظيم حيازة الشركات الخاصة ورأس المال الخاص للأراضي الزراعية فى مصر، وبخاصة الشركات العابرة القومية، حيث يكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى مشروع تنمية شمال سيناء والذى يهدف الى استصلاح ٤٠٠ ألف فدان ومشروع تنمية جنوب الوادى (توشكى)، حيث يتوقع أن تصل جملة الأراضي الزراعية بالمنطقة الى ٢,٣ مليون فدان.

أما فيما يتعلق بتوزيع تلك الاراضى فقد تم تخصيص ١٠٠ ألف فدان لشركة المملكة للتنمية، ١٢٠ ألف فدان لشركة جنوب الوادى للتنمية الزراعية، ٢٠٠ ألف فدان للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى، فى حين تم توزيع ٦٠ ألف فدان لشباب الخريجين.

أيضاً مشروع شرق العوينات ودرب الأربعين والذى يهدف إلى استصلاح واستزراع ٢٣٠ ألف فدان، منها ١٣٠ألف فدان مخصصة لمستثمرى القطاع العام والخاص، و٥٠ ألف فدان لمشروع مصرى ماليزى مشترك[1].

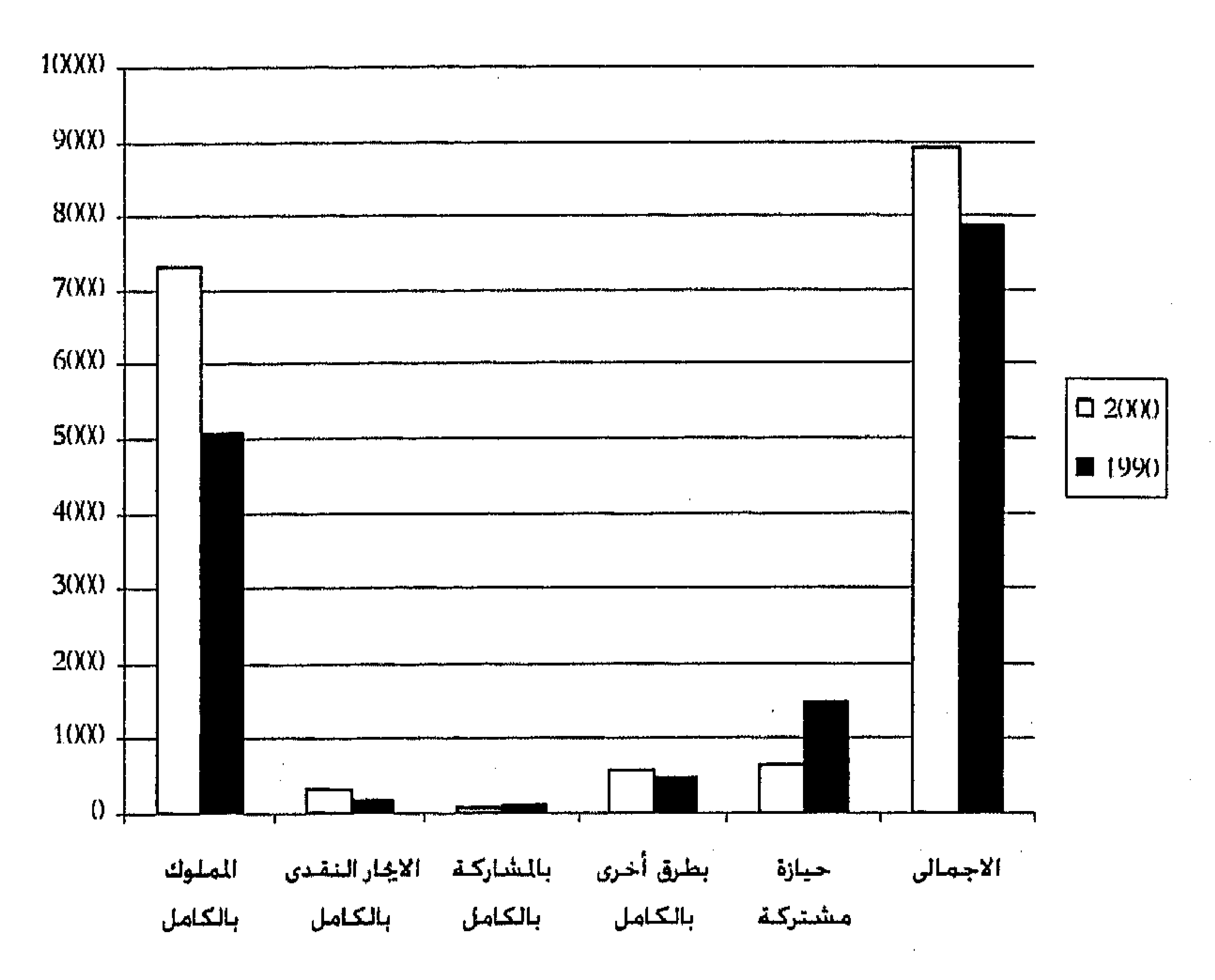
وعلى الرغم مما تتميز به منطقة شرق العوينات من ارتفاع جودة التربة وتوفر المياه العذبة النقية التى تتميز بالانخفاض النسبى لتكاليف رفعها، كما تتميز المحاصيل التى يتم زراعتها بالتبكير لفترة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٥ يوم عن نفس مواعيد النضج لنفس المحاصيل فى المناطق الأخرى[2]، الأمر الذى يعطى تلك المحاصيل ميزة تنافسية عالية، فقد تم تخصيص أراضى منطقة شرق العوينات جميعها للشركات الزراعية الكبيرة ذات رءوس الأموال الأجنبية والتى تعمل على التصدير للخارج، وهو ما يعنى ضمناً الاتجاه نحو شركات الـ agribusiness فى مصر حيث اعتمادها الرئيسى على التصدير للخارج.

(*) النسب الواردة تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع، الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

(١) استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها،مجلس الشورى، دور الإنعقاد الرابع والعشرون، ٢٠٠٤ صـ ١٠٨، ١١١.

(٢) المرجع السابق، صـ ١١٦.

شكل (٥): التغير فى الشكل القانونى للحيازة الزراعية من حيث المساحة بالألف فدان فى الفترة ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٠.



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع.

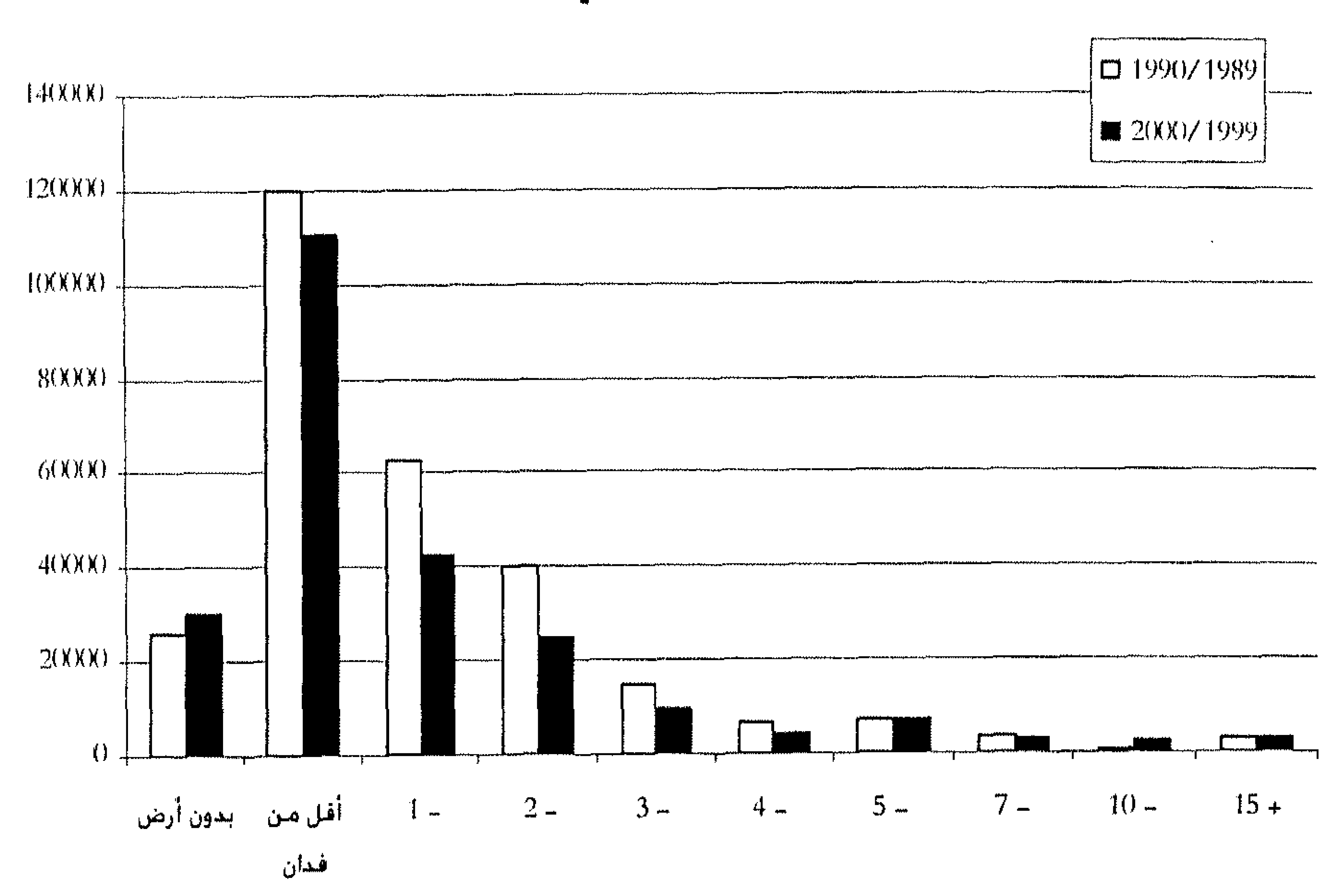
١-٣. النساء فى علاقتهم بالحيازة

فى الوقت الذى تمارس فيه النساء جانب كبير من الأعمال المتصلة بزراعة الأرض فى ريف مصر، إلا أننا نجد أن علاقة الفلاحات بالأرض الزراعية على درجة عالية من التدنى وذلك منذ أمد بعيد. وهذا راجع فى أحد أسبابه إلى الطبيعة الذكورية التى تتسم بها حيازة الأرض فى ريف مصر، حتى داخل الأسرة الواحدة. ففى الغالب لا ترث المرأة نصيبها من الأرض الزراعية عند وفاة الأب عائل الأسرة، بل يتم ترضية البنات - إن حدث - بمبلغ نقدى يقل عادة عن قيمة ميراثها من الأرض الزراعية بدرجة كبيرة، وذلك بعد أن يكون الأب، قد قام بعملية بيع صورية لأرضه الزراعية لأبنائه الذكور قبل موته. وهو ما عانته **الحاجة صفية فى قرية شبين القناطر وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وذلك عندما طالبت بميراثها من أبيها ففوجئت بوجود عقد بيع بقيمة الأرض من الأب للابناء الذكور، ساعتها رضخت لما تم دفعه لها من أموال لم تتجاوز الثلاثة الآف جنيه قيمة خمسة قراريط من ميراثها لأبيها، فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بكافة الاعمال المتعلقة بالزراعة من تربية ماشية، إلى تنقية البذور وإعدادها للزراعة...الخ، الأمر الذى وجدت معه غبن شديد لها ولأولادها، فما كان منها إلا أن تغادر بيت العائلة الكبير لتقيم هناك على أطراف القرية، تعمل باليومية كلما تيسر لها ذلك فى حقول الآخرين.**



هذا وقد كان من المفترض أن يُزيد قانون تحرير العلاقة الإيجارية من أعداد النساء الحائزات لأرض زراعية على اعتبار أن عدداً – لا بأس به – منهن سوف تؤول إليه أراضي أزواجهن الذين غيبهم الموت. ولكن ما حدث كان على العكس من ذلك حيث نجد أنه وعلى الرغم من انخفاض نسبة الحائزات للأراضي الزراعية والتى لم تكن تتجاوز ٨,٢٪ فى العام ١٩٩٠/٨٩ نجدها قد انخفضت إلى ٥,٢٪ من جملة الحائزين فى العام ٢٠٠٠(*).

شكل (٦): جملة الحائزات وفقاً لفئات الحيازة في الفترة من ٨٩/ ١٩٩٠ وحتى ٩٩/ ٢٠٠٠



المصدر: هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع.

ولا يتوقف الأمر عند خفض معدلات الحيازة فقط بل ويمتد إلى فئات الحيازة أيضاً حيث نجد أن النساء اللاتى لا يحوزنَّ على أرض على الإطلاق قد زادت من ٢٥,٨ ألف حائزة إلى ما يقرب من ٣٠ ألف حائزة – راجع الشكل رقم ٦- كما انخفضت نسبة النساء اللاتى تحوزنَّ على أقل من فدان من ١١,٤٪ فى العام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٦,٨٪ من جملة الحائزين داخل إطار هذه الفئة.

أيضاً انخفضت نسبة الحائزات لفدان فأقل من ٨,٧ ٪ فى العام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٤,٨ ٪ عام ٢٠٠٠. وهو ما يتكرر مع باقى فئات الحيازة الزراعية فى علاقتها بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية(**).

(*) النسب الواردة تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعة السادس والسابع، الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

(**) النسب الواردة تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعة السادس والسابع، الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

الأمر الذى يعنى أن النساء كن متضررات من القانون سالف الذكر سواء فقراء وصغار الفلاحات أو متوسطيهن أو حتى أغنياء الفلاحات، بل وكبار المزارعات. فالقانون الذى طرد الفلاحين لم يميز بين كونهم ذكور أو إناث.

١-٤. العمالة الزراعية

لا زال مشهد تجميع الترحيلة فى فيلم (الحرام) الذى أخرجه الفنان الراحل هنرى بركات عن رواية بنفس الاسم للأديب الراحل يوسف ادريس. ماثلاً للعيان، ويعيد تكرار نفسه فى العديد من القرى فى ريف مصر. فالعربات المتهالكة لا زالت تحمل العشرات من الأطفال والنساء والرجال على ظهورها وتلقى بهم فى حقول بعيدة عن سكناهم.

فى بواكير كل صباح وبخاصة فى مواسم الزرع والحصاد، وفى الطرف الغربى من الكوبرى القديم لقرية " نكلا" التابعة لمركز "إمبابة" بمحافظة الجيزة، تدهشك تلك الجلبة، وألوان الثياب الباهتة وتلك الضحكات الصاخبة التى تعلو وجوه كل من أتوا فى انتظار عربة تقلهم إلى حقول يجهلونها ولكنها تعدهم بقروش قليلة سوف يحصدونها فى تغريبة رحلتهم تلك.

العربات المشحونة بالضجيج تتحرك متثاقلة فى بطء، والغناء الطفولى يتصاعد من حناجر البنات، وخلفهم جوقة من الصبية والرجال يرددون مقاطع لأغنية شجية تبدأ وتنتهى بالتمنى "ع الزراعية يارب أقابل حبيبى" ولكن أى أمنيات تلك التى تكون بانتظارهم.

سؤال حائر تجيب عليه واحدة من تلك العربات التى صدمتها إحدى اللوارى المحملة بحجارة أحد المحاجر الواقعة فى غرب النيل من الرياح البحيرى الذى يشق قرى مركز "إمبابة" حتى تناثرت اشلائهم على اسفلت الطرقات.

عشرات القتلى والمصابين يتساقطون سنوياً فى العديد من قرى ريف مصر يتحولون ضحايا رحلة الإغتراب اليومى فى تجاويف هذا الوطن. ففى العام ٢٠٠٤ فقط سقط ٢٣٨ عامل زراعى بين قتيل ومصاب، منهم ٥٦ عامل لقوا حتفهم وذلك وفق ما استطعنا حصره وتوثيقه على مدار العام (راجع الإطار رقم٥).

الإطار رقم (٥) عرض لبعض الانتهاكات التى تتعرض لها العمالة الزراعية

أصيب ١٩ عاملاً زراعيا من أبوالمطامير بمحافظة البحيرة، في حادث انقلاب سيارة بدون لوحات بطريق محمد عبدالرقيب المتجه للصحراوي نتيجة انفجار الإطار الامامي.. (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/١/١٣)

- فى الوقت ذاته أصيب ١٤ عاملاً زراعياً بإصابات خطيرة إثر اصطدام سيارتهم نصف النقل بأخري، حيث كانت السيارة النصف نقل تقل حوالي ٥٠ عاملا في طريق عودتهم لكفر الدوار (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/١/١٦) – كما أصيب ٣٠ عاملاً وعاملة زراعيين في حادثي انقلاب سيارات بطريق المسين الدلنجات والصحراوي المؤدي لمركز "بدر" الواقع فى الجانب الغربى للرياح البحيرى،كانوا في طريقهم للعمل بالأراضي الزراعية المستصلحة بمركز"بدر" تم نقلهم لمستشفي جراحات اليوم الواحد بوادي النطرون. (جريدة الجمهورية فى ١٠/ ٤/ ٢٠٠٤)

- كما لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم وأصيب أربعة وعشرون آخرون انقلبت بهم سيارة نصف نقل كانت تقل ٢٧ عاملاً زراعياً من قرية "قنطان" مركز "سمسطا" ،وكانوا فى طريقهم للعمل بأراضي مشروع الشباب بقرية "الأنصار" باهناسيا ببني سويف حيث انقلبت بهم السيارة بسبب انفجار إطارها الأمامي.. (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/٤/٢١)

- على جانب آخر لقى ١٠ عمال مصرعهم وأصيب ١٠ آخرون من قرية " دمشلي" بكوم حمادة كانوا في طريقهم بسيارة نصف نقل قليوبية للعمل بمزارع العنب بمركز "بدر" بالبحيرة حيث التهمهم قطار "المناشي" أثناء عبور السائق لمزلقان "أم صابر" ببدر بسبب كثافة الشبورة المائية وعدم رؤيته للقطار وتعطل السيارة أثناء العبور بمنتصف الشريط الحديدي. يذكر أن هذا القطار لا يكاد ينقضي عام إلا ويتسبب فى إضافة المزيد من القتلى والمصابين (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/٨/٤).

- كما أصيب يوم ٢٠٠٤/٨/٢٣، ثلاثة عشر عاملاً زراعيا بكسور وجروح انقلبت بهم سيارة نصف نقل كانت تقلهم أثناء عودتهم من المنطقة الزراعية بالبر الغربي لقرية "وردان" التابعة لمركز "إمبابة" بمحافظة الجيزة (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/٨/٢٤).

- أيضاً شهدت مدينة "طوخ" مأساة إنسانية في الثامنة من صباح يوم الجمعة الموافق الأول من أكتوبر علي مزلقان "المدرسة".. عندما أطاح القطار القادم من طنطا في طريقه للقاهرة بسيارة نقل كانت تحمل عمالاً زراعيين تطايروا علي شريط السكة الحديد في مشهد مروع لقي على أثره خمسة منهم مصرعهم، بينهم جثة مجهولة. فى الوقت الذى أصيب فيه ثمانية عشرة آخرون تم نقلهم جميعاً لمستشفيات طوخ المركزي وبنها الجامعي والنيل بشبرا وقد أسفر الحادث عن توقف حركة القطارات لمدة ساعة حتي تم رفع حطام السيارة التي اختفت معالمها تماماً. (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/١٠/٢). – وفى يوم الأثنين الموافق ٢٠٠٤/١١/٢٢ بمحافظة البحيرة لقى عامل زراعي مصرعه وأصيب عشرة آخرون بجراح خطيرة معظمهم من الصبية العاملين في المزارع إثر حادث تصادم مروع علي الطريق الصحراوي بين سيارتي نقل، وقد أسفر الحادث عن سقوط العاملين ومعظمهم من البنات والصبية الذين تقل أعمارهم عن سبعة عشر عاماً (جريدة الوفد فى ٢٠٠٤/١١/٢٣)- وبالكيلو ٥٥ الصحراوي عند مدخل قرية "الجلاء" اتجاه الاسكندرية انقلبت سيارة نقل رقم ٢١٩٧٦ بحيرة نتيجة انفجار الإطارين الأمامي والخلفي للسيارة. وقد لقي أحد العمال مصرعه، وأصيب ثلاثة وعشرون آخرون جميعهم من العمال الزراعيين وأغلبهم من النساء، ومن قرية "أبو العدا"، بمركز أبو المطامير بالبحيرة كانوا في طريقهم للعمل بالأراضي المستصلحة الجديدة بالصحراوي لجمع البرتقال. (جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/١٢/٢٥)

ولاشك أن تلك الظاهرة التى تتمثل فى حصد أرواح العاملين فى قطاع الزراعة هى ظاهرة لا زالت مستمرة. ولا نعتقد أنها سوف تتوقف فى المدى القريب أو البعيد لكون هذه النوعية من العمالة آخذة فى التزايد فى الريف المصرى. والتى تعود بالاساس إلى فقدان الفلاحين لأراضيهم الزراعية باعتبار ذلك أحد الروافد الرئيسية لسوق العمالة الزراعية فى مصر. فى الوقت الذى يتسم فيه أيضاً توزيع الأراضى الجديدة وتخصيصها بانعدام الحدود الدنيا لمقتضيات العدالة. إضافة إلى قزمية وتفتت الحيازات الزراعية من جانب وغياب أية استراتيجيات تنموية يمكن أن تستوعب فائض العمالة فى الريف المصرى من جانب آخر ومن ثم تزايد معدلات البطالة وما يرافقها من تداعيات اجتماعية وغيرها. ومن ثم تظل أوضاعهم على درجة كبيرة من الضعف إزاء ما يعانونه من شظف العيش. ومما يزيد من حالات الضعف تلك عدم وجود مظلة قانونية لحمايتهم مما يتعرضون له من مخاطر أو حتى صون الحدود الدنيا التى تخص بعض حقوقهم. حيث جاء القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ خلواً من أى ذكر للعمالة الزراعية على الرغم من تزايد الوزن النسبى لتلك النوعية من العمالة والتى تقدر بـ ٥,٤ مليون عامل[1].

(١) راجع الكتاب السنوى. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٣.

١-٤-١. العمالة الزراعية فى علاقتها بالحيازة

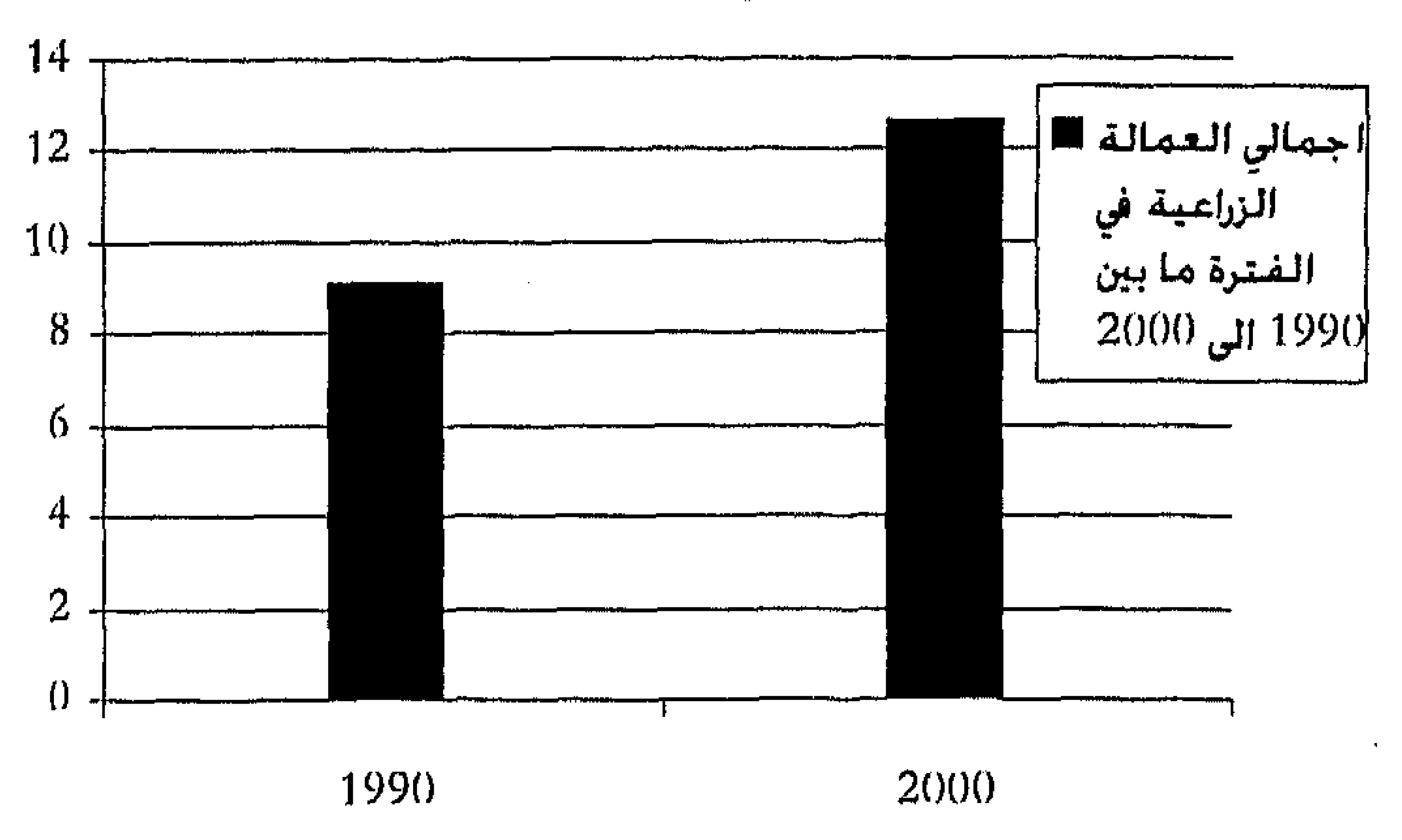
فى ضوء ما سبق نجد أن هناك علاقة بين طرد الفلاحين من الأرض الزراعية بفعل سياسات التحرير الاقتصادى وتزايد أعداد العمالة الزراعية، ومن ثم تلعب حيازة الفلاحين للأرض دوراً فى تفاقم هذه الظاهرة وبخاصة فى ظل عدم قدرة الفلاحين فى الحصول على أرض زراعية عن طريق الإيجار سواء بالنقد أو بالمشاركة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى المزيد من التأثيرات السلبية على هذه النوعية من العمالة بفعل قزمية وتفتت الحيازات الزراعية، وهى المشكلة التى تجسد واقع فقراء وصغار الفلاحين فى الريف المصرى بصفة أساسية، حيث نلحظ الدور المتزايد لعمالة الأسرة فى زراعة الأرض، وذلك راجع بالأساس لإعتماد رب الأسرة على أبنائه من أطفال وبنات وأيضاً زوجته فى الأعباء المتعلقة بكافة العمليات الزراعية من حرث، وغرس، ورى.... الخ بسبب إنخفاض عائد الأرض الزراعية مقارنة بارتفاع أسعار المدخلات الزراعية من ناحية وإرتفاع كلفة العمليات الزراعية من ناحية أخرى.

وفى الغالب يكون استخدام رب الأسرة لأبنائه بصورة مؤقته، للاستفادة من أجورهم التى يمكن أن يتحصلوا منها لدى العمل للغير، وذلك على الرغم من محدودية هذه الأجور لكون العمل الزراعى يتسم بالموسمية.

وعند النظر إلى العمالة الزراعية فى الريف المصرى فى علاقتها بالحيازة الزراعية سوف نجد أنها تنقسم إلى عمالة بأجر نقدى وينـدرج فى إطارها العمالة الزراعية الدائمة والتى تتقاضى أجر وأخرى بدون أجر وتشتمل هذه النوعية من العمالة على الأفراد العاملين فى حيازات أسرهم سواء أكانت عمالة مؤقتة أو دائمة، ومنهم من يعملون بشكل دائم أو لبعض الوقت وإذا ما تناولنا هذه النوعية من العمالة التى بدون أجر فى قطاع الزراعة سوف نجد أن اعدادهم فى عام ٢٠٠٠ قد بلغت ما يزيد عن ١٢ مليون عامل زراعى بما فى ذلك العمالة الدائمة والمؤقتة- راجع الشكل رقم ٧- وذلك بزيادة قدرها ٣٩٪ عن العام ١٩٩٠/٨٩.



شكل (٧): اجمالي العمالة الزراعية في الفترة ما بين ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ (بالمليون عامل)



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع.

على أن الزيادة الأساسية قد تمثلت فى العمالة المؤقتة التى بلغت ما يزيد عن تسعة ملايين عامل زراعى بزيادة قدرها ٦٥٪ عن العام ١٩٩٠/٨٩، فى حين حدث تراجع طفيف فى العمالة الدائمة للذين يعملون فى حيازات أسرهم، وهو ما يعنى أن هناك فائض فى العمالة الزراعية التى لا تجد عمل على مدار العام ومن ثم تفاقم معدلات البطالة من ناحية وزيادة الضغط على أجور العمالة الزراعية من ناحية أخرى.

وعند النظر إلى هذه النوعية من العمالة سوف نجدها تتركز فى الحيازات التى تقل عن خمسة افدنة حيث تمثل ٨٣ ٪ من جملة العمالة فى قطاع الزراعة، كما تمثل ما يزيد عن ٢٤ مليون من جملة سكان الريف المصرى(*).

وعلى الرغم من ضخامة هذه الأعداد نجد أن الأرقام الواردة بالتعداد الزراعى حول تلك العمالة يهون من شأنها بدعوى أن الجانب الأعظم منهم يعملون لدى أسرهم وذلك لأن الفلاحين يعتمدون فى زراعتهم على ذويهم من أفراد الأسرة، التى تمثل جزءاً أساسياً من دخل الفلاحين وبخاصة الأكثر فقراً منهم.

ولا شك أن هذا التحليل يخفى حقيقة الأعداد الكبيرة لحجم العمالة الزراعية فى مصر، لأنه إذا كانت أرقام العمالة الزراعية الدائمة والمؤقتة التى بدون أجر تزيد عن ١٢ مليون عامل، كما أشرنا، وإذا كان هناك ما يزيد عن تسعة ملايين منهم عمالة مؤقتة، فإن هذا معناه أن تلك الأعداد الخاصة بالعمالة المؤقتة تعمل لدى أسرها بشكل مؤقت، فى حين تعمل لدى الغير بشكل مؤقت وموسمى أيضاً لدى الغير بأجر، من هنا يمكن فهم غياب

(*) النسب والأرقام الواردة تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعة السادس والسابع، الصادران عن وزارة الزراعة.

أية مظلة قانونية للعمالة الزراعية، وانعدام عقود العمل، وعدم الاعتراف الرسمي بتلك العمالة ليس لأقل من ١٨ سنة فقط بل أيضاً الفئات العمرية التى تزيد عن ١٨ سنة، وهو ما يتجلى فى القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣، الأمر الذى يعنى تهميش وإقصاء أعداداً هائلة من العمالة الزراعية بإعتبارها عمالة غير مرئية وغير منظورة.

وفى محاولة للمزيد من الإمعان فى إخفاء الحقيقة حول حجم العمالة الزراعية تشير أرقام التعداد الزراعى فى مصر عام ٢٠٠٠ أن العمالة الزراعية بأجر لا تزيد عن ١٦,٦ ألف فى العام ٢٠٠٠.

فى الوقت الذى يشير فيه الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٣ - كما ذكرنا سابقاً - أن حجم العاملين فى قطاع الزراعة يبلغ ٥,٤ مليون، وهذا التضارب الإحصائى هدفه إخفاء الحقائق حول طبيعة العمالة الزراعية وحجمها فى مصر، وإمعاناً فى هذا التخفى لا يتم إدراج العمالة الزراعية ضمن مظلة قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، تماماً مثل غيره من قوانين العمل السابقة عليه، ومن ثم المزيد من الاستبعاد القانونى والإمعان فى عدم الأعتراف بتلك العمالة.

١-٤-٢. تزايد عمالة النساء والأطفال فى الريف المصرى

عشرات الضحايا من النساء والأطفال يقعن ضحايا كل عام سواء فى ريف مدقع بالألم، محكوم عليه بالبؤس والشقاء وأحياناً بالموت الرخيص والمجانى فى آن واحد (راجع الإطار رقم٦).

أطفال كُثر تخثرت دمائهم على أسفلت الطرقات، وآخرين ابتلعتهم المياه فى نهر النيل وروافده، أثناء رواحهم وغدوهم من عمل شاق مضنٍ لقاء قروش معدودة.

ثمن رخيص إذا أبقاهم القدر أحياء وثمن أكثر رخصاً إذا وافتهم المنية، الأمر لا يتجاوز الثلاثة الآف من الجنيهات تدفعها وزارة الشئون الاجتماعية لأسرة المتوفى، وخمسمائة جنيه فى حالة الإصابة.

هذا ناهيك عن تجار مافيا التعويضات الذين يسارعون إلى الإتجار فى دم هؤلاء الضحايا.

إطار رقم (٦)

الموت بالريموت كنترول

الطفلة هالة أحمد علي الكومي البالغة من العمر- ١٣ سنة - إبنة مدينة شبراخيت حكم عليها القدر أن تعمل خادمة لمساعدة اشقائها الصغار ووالدها الفلاح المسكين علي أعباء الحياة!! لكنها لم تكن تدري أنها ستلقى حتفها بعد ساعات من الصراخ والاستغاثة في سيارة مغلقة بالريموت!! الحادث المروع كشف عن جريمة احتجاز طفلة صغيرة لمدة ١٠ ساعات داخل سيارة، حيث لفظت أنفاسها الأخيرة وهي تحاول الاستغاثة بالمارة دون جدوي!! شهود العيان أكدوا أن الطفلة الصغيرة كانت تستغيث من داخل السيارة وأن سيارات الإسعاف والشرطة حضرت بعد ساعتين من سقوط الطفلة مختنقة داخل السيارة بعد المحاولات الفاشلة لفتح السيارة!! (عن جريدة الوفد بتصرف من واقع متابعة لمحمد صلاح فى٢٧/٨/٢٠٠٤)

ويظل هذا الدم مهان لا كرامة له، فالسياسات التحررية لا تحد من وقفه، بل تدفع الآباء إلى الزج بأولادهم إلى سوق العمالة والنساء مستمرون فى الخروج من منازلهم بحثاً عما يقيم أود الأسرة، والآباء إما عاطلون أو عاجزون عن العمل أو أن دخولهم لا تكفى لتحمل أعباء المعيشة.

رحلة من الشقاء بدأت ولا نعرف متى تنتهى، ولا حتى تأطيرها وتنظيمها من خلال قانون يضع فى اعتباره تلك العمالة صوناً لهؤلاء الأبرياء الذين يلاقون حتفهم دون جلبة أو ضجيج. فقانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢، أستبعدهم من نطاقه، ومن ثم غابت عنهم أية حماية قانونية، حيث جاء القانون خالياً من أية إشارة تخص عمالة النساء فى قطاع الزراعة، بل نص فى الفقرة (ب) من المادة الرابعة من هذا القانون من عدم سريان

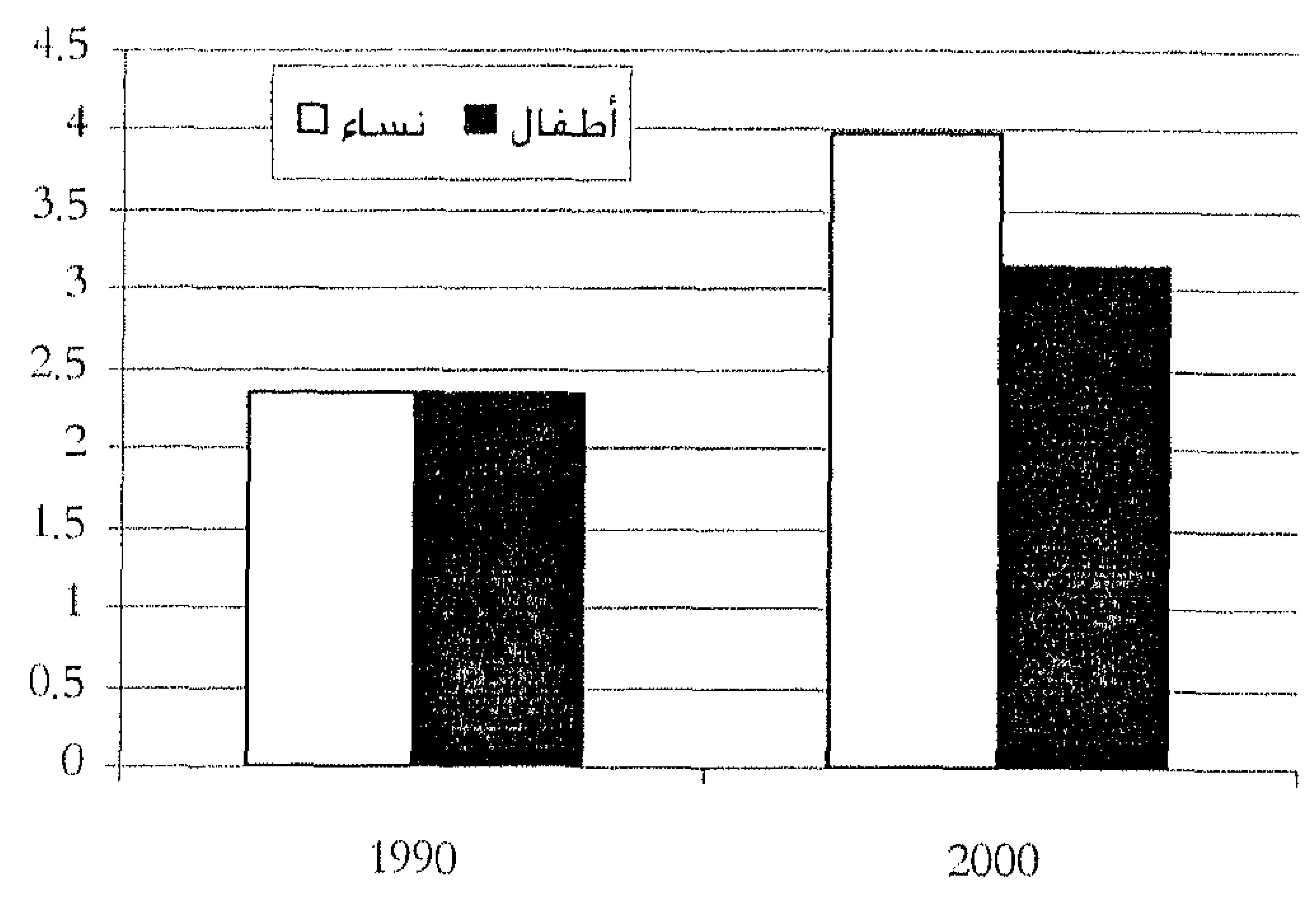
أحكامه على خدم المنازل ومن فى حكمهم والمقصود بمن فى حكمهم هم النساء العاملات فى الزراعة البحتة وهو فى هذا لم يختلف عن القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ السابق عليه والذى جرى إلغائه بموجب القانون الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

وقد جاءت المادة "٩٧" من هذا القانون للتأكيد على المعنى السابق ولتصل إلى أقصى درجات الإجحاف بحق المرأة العاملة ما يتجاوز كافة المعايير الدولية الواردة في هذا الشأن وهو النص الخاص باستثناء العاملات في الفلاحة البحتة من أحكام هذا القانون. وبمقتضى هذه المادة فقد تم حرمان النساء العاملات فى الفلاحة البحتة من شمولهم بمظلة القانون. وهو أمر يعد غاية فى الاستبداد ولا ندرى له سبباً. إذ كيف تحرم فئة معينة من العاملين فى قطاع معين من الحماية القانونية الواجبة؟ وكيف نتصور عدم وجود تشريع قانونى ينظم أوضاع العاملين فى قطاع اقتصادى بعينه؟ إنه وبلا شك انتهاك للمرأة العاملة فى قطاع الزراعة البحتة من عدم مساواتها بمثيلتها فى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو أمر يتنافى مع أبسط المبادئ القانونية المتعلقة بمناهضة التمييز ضد المرأة. وبخاصة عندما تصل أعداد هؤلاء النساء إلى ما يقرب من أربعة ملايين عاملة فى العام ٢٠٠٠ وذلك بزيادة قدرها ٦٩٪ مقارنة ١٩٩٠(راجع الشكل رقم ٨)



.وذلك كأحد تطبيقات القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى كان من نتاجه تزايد عمالة الأطفال والنساء فى قطاع الزراعة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

شكل (٨): أعداد العمالة الزراعية من النساء والأطفال في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠.



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السادس والسابع.

كما ارتفعت أيضاً عمالة الأطفال فى العام ٢٠٠٠بنسبة ٣٤،٠٣ ٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠(*)، بحيث وصلت إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين طفل وطفلة الجانب الأكبر منهم من العاملين فى حيازات أسرهم (راجع الشكل رقم ٨).



(*) النسبة الواردة تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى السابع. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

٢ المحاصيل وعلاقتها بالحيازة الزراعية

مقدمة

اتسم التركيب المحصولى فى مصر بدرجة عالية من التنوع والتجانس، كما اتسم بالاتجاه نحو المزيد من المحاصيل الغذائية بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وتزايد الضغط السكانى من ناحية أخرى[(١)].

كما اتسم التركيب المحصولى بقاعدة عريضة شكلت السمات الرئيسيه له تمثلت فى عدد من المحاصيل الرئيسية وهى القطن، القمح، البرسيم، الذرة، الأرز.

فى الوقت ذاته ظلت العلاقة بين الفلاحين ومحاصيلهم مسكونة بالهواجس والتفاصيل، فالظاهر منها يشى بحرية الفلاحين فى زراعة محاصيلهم، والخفى منها يشير إلى خفوت تلك الحرية بل وانعدامها، وما بين الاثنين تظل هناك قدرة الفلاحين على الرفض والممانعة فيما يتم فرضه عليهم من سياسات وأساليب لا تفى باحتياجاتهم المعيشية وبخاصة ما يتعلق منها بالغذاء.

ومما يزيد من تعقيدات هذه العلاقة تلك النظرة الأحادية، التى ترى ضرورة الأخذ بمنطق الجدوى الاقتصادية وتعظيم العائد الاقتصادى كهدف لأية سياسة محصولية، واعتبار هذا الهدف هو المدخل الحاكم لطبيعة تلك العلاقة، وهو ما يذهب إليه صناع السياسات الزراعية وبخاصة فى الوقت الحالى، إضافة إلى العديد من الباحثين المهتمين ببحث طبيعة تلك العلاقة.

وكصدى لتلك النظرة ما تعمل عليه سياسة التحرير المحصولى فى مصر والتى يتم الأخذ بها فى الوقت الحالى، على اعتبار أن تلك السياسة تعمل على تحقيق هدفين تراهما متلازمين وهما تعظيم العائد المحصولى من جهة وحرية الفلاحين فى زراعة ما يرغبونه من محاصيل من جهة أخرى وذلك بعد حقب زمنية طويلة عانى فيها الفلاحون من سياسة إجبارهم على زراعة محاصيل بعينها.

---

(١) للتعرف على سمات التركيب المحصولى المصرى يمكن الرجوع إلى الدكتور جمال حمدان فى كتابه شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان (القاهرة، دار الهلال، الجزء الثانى،١٩٩٤) صـ ٧٧: صـ١٦٥.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا، هل تمنح سياسة التحرير المحصولى، أو الزراعة لمتطلبات السوق، الفلاح – بالفعل – حريته فى علاقته بمحاصيله التى يقوم بزراعتها؟

فى الوقت ذاته فإنه نادراً ما يتم الإشارة إلى البعد الاجتماعى فى العلاقة بين الفلاحين والمحاصيل الزراعية فى ريف مصر، سواء عند وضع السياسات المحصولية من ناحية أو العديد من الدراسات التى تتناول هذا الموضوع من ناحية أخرى ،ومن ثم، هل هناك أهمية لتناول الوضع الاجتماعى للفلاحين عند وضع السياسات المحصولية؟ وهل هناك من أثر لتلك الأوضاع الاجتماعية للفلاحين على الإنتاجية المحصولية؟

من هنا تأتى أهمية استعراض العلاقة بين الفلاحين فى ريف مصر والمحاصيل، فى محاولة للاقتراب من الإجابة على تلك التساؤلات.

٢-١. التركيب المحصولى.. واستبعاد الفلاحين

ظلت الدولة المصرية منذ نشأتها – مع استثناءات قليلة – قابضة على السياسة الزراعية، باعتبارها المصدر الرئيسى لاستلاب الفائض وتمويل موارد الدولة ولا يخرج التركيب المحصولى عن هذا النطاق، وعلى سبيل المثال لا الحصر ففى عهد "محمد على" كانت تُحتكر الزراعة وبخاصة فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية، إلى الدرجة التى كان يُحرم فيها على الأفراد الإتجار بالبيع والشراء فى بعض المحاصيل كالأرز على سبيل المثال وذلك باعتباره أحد السلع الرئيسية للتصدير آنذاك – عام ١٩١٢ – وفى الوقت الذى كان يدفع فيه "محمد على" ستون قرشاً للفلاح ثمناً للأردب، فإنه كان يقوم بتصديرة بمائتين وسبعون قرشاً، حيث ارتفعت الكميات المصدرة منه فى عام ١٨٣٢ من ٤٦ ألف أردب إلى ٦١ ألف أردب فى العام ١٨٤٤[1].

وقد ظل الفلاح المصرى مجبراً على زراعة محاصيل بعينها خدمة للقطاعات التصديرية التى كانت تحقق وفورات مالية ضخمة للدولة.

ومن ثم نجد تزايد المساحة المنزرعة قطناً باعتباره أحد أهم المحاصيل التصديرية فى ذلك الوقت حيث ارتفعت تلك المساحة من ٣٧٩ ألف فدان فى عهد "محمد على" إلى مليون فدان فى عهد "إسماعيل" ثم إلى ما يزيد عن المليون وسبعمائة ألف فدان إبان الاحتلال الانجليزى فى مصر الذى عمد إلى تعظيم الفوائض الناجمة عن التجارة الخارجية بالنسبة لمحصول القطن وذلك بالتعاون مع الملاك العقاريين والتجار سواء من المصريين أو الاجانب آنذاك..

---

(١) د. محمد مدحت مصطفى، التركيب المحصولى المصرى دراسة فى المحددات والتطور التاريخى(القاهرة: ملحق مجلة الاهرام الاقتصادى، ١٩٩٥) صـ ١١.

الإطار رقم (٧)

بعض الملامح الرئيسية للسياسة المحصولية فى مصر حتى ٢٠١٧

تتضمن الاستراتيجية الخاصة بالسياسة المحصولية فى مصر زيادة المساحة المزروعة إلى ٣,٤ مليون فدان فى عام ٢٠١٧ بزيادة سنوية ١٥٠ ألف فدان، وذلك بهدف الوصول بالمساحة المزروعة إلى ١١,٢ مليون فدان عام ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالتركيب المحصولى تستهدف هذه الاستراتيجية الزيادة التدريجية للمساحة المنزرعة قمحاً من ٢,٥ مليون فدان عام ١٩٩٧ إلى نحو ٣,٤ مليون فدان عام ٢٠١٧ وذلك لسد الاحتياجات الغذائية المتولدة عن الزيادة السكانية من خلال زيادة الإنتاج لنحو ٩ ملايين طن عام ٢٠١٧.

- التوسع فى زراعة بنجر السكر ليصل إلى مساحة ٣٠٠ ألف فدان عام ٢٠١٧ مع ثبات المساحة المزروعة بقصب السكر عند ٢٩٠ ألف فدان لتأمين تشغيل مصانع السكر ومختلف الصناعات الأخرى التى تعتمد على السكر كمادة أولية.

- التوسع فى زراعة النباتات العطرية والطبية لتصل الى ٢٠٠ ألف فدان فى الموسم الشتوى إلى جانب المساحة المنزرعة فى الموسم الصيفى خاصة فى جنوب الوادى حيث لا تستعمل الأسمدة الكيماوية والمبيدات.

- إبقاء المساحة المزروعة قطناً فى حدود مليون فدان لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى والوفاء بمتطلبات السوق الاجنبى.

- التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية لتصل إلى ٣٠٠ ألف فدان من خلال محاصيل الفول السودانى ،والسمسم ،وعباد الشمس، وفول الصويا لمواجهة الاستهلاك المحلى من زيت الطعام فى عام ٢٠١٧.

- التوسع فى زراعة الذرة الصفراء فى الأراضى الجديدة لمواجهة احتياجات الحيوانات والدواجن وزيادة المساحة المزروعة بالذرة الشامية والذرة الرفيعة لتصل إلى نحو ٣,١٥٠و ٥٠٠ ألف فدان على الترتيب.

- زيادة المساحة المزروعة بالخضروات.

- خفض المساحة المزروعة أرزاً من ١,٥٥ مليون فدان عام ١٩٩٧ إلى مليون فدان سنوياً ليصل إجمالى إنتاج الأرز والشعير إلى ٤ ملايين طن سنوياً عام ٢٠٠٣ التى يمكن زيادتها لتصل إلى ٥ ملايين طن سنويا عام ٢٠١٧.

الأمرنفسه بالنسبة لمحصول الأرز وإن كان بدرجة أقل حيث زادت المساحة المنزرعة من ١٢٩ ألف فدان في عهد "محمد على" عام ١٨٤٤ إلى ٢٥٠ ألف فى العام ١٩١٤، ثم واصلت زيادتها إلى ٤٥٢ ألف فدان فى العام ١٩٣٢[١].

وفى مرحلة ما بعد ١٩٥٢ ظلت السياسة الزراعية خاضعة لبيروقراطية الدولة المصرية التى كانت معنية فى المقام الأول بتعظيم الفائض الزراعى لتمويل الاستثمار الصناعى الذى كانت الدولة تقوده آنذاك، وقد استطاعت الدولة أن تحصل على فروق سعرية كبيرة من خلال شراء الحاصلات الزراعية من الفلاحين بأسعار متدنية محلياً وبيعها بأسعار مرتفعة عالمياً ويكفى أن نشير إلى أنه خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٦ حصل المزارعون فى مصر على ٧٠٪ من سعر السوق العالمية مقابل ما سلموه من محصول الأرز، وهو ما تكرر مع محصول قصب السكر عن نفس الفترة حيث قامت الحكومة فى ذلك الوقت بتقديم دعم لزراع قصب السكر للإبقاء على أسعار السكر المحلية مرتفعة بصورة مصطنعة فى الوقت الذى كانت فيه تلك الأسعار منخفضة عالمياً، ولكن وبعد العام ١٩٧١ تصاعدت أسعار السكر عالمياً مرة أخرى ولم يحصل المزارعون المصريون إلا على ٣٤ ٪ فقط من السعر العالمى[٢]، فى حين بلغت جملة الفائض المحول من القطاع الزراعى نتيجة التدخل الحكومى فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ ما يزيد عن أربعة مليارات دولار وذلك بالأسعار الحقيقية[٣].

وبداية من العام ١٩٨٦ شهد استنزاف الفائض الزراعى درجة عالية من الاستلاب وقد تم ذلك من من خلال إخضاع الجوانب الاقتصادية للعمليات الزراعية لآليات السوق، ومن ثم تعظيم الفائض الذى يجرى استلابه من فقراء وصغار الفلاحين لصالح الاحتكارات التجارية الخاصة سواء المحلية أو المتعددة الجنسية وتمارس فى ذلك نفس الآليات – وإن كانت بطريقة أكثر وحشية عن سابقتها - التى كانت متبعة فى حقب تاريخية مختلفة والمتعلقة بالاستفادة من الفروقات السعرية بين الأسواق المحلية والخارجية، فى إطار ما بات يعرف بـ " سياسة تشجيع الصادرات "، وللأسف فإن ما تغير عبر تلك الحقب التاريخية هو شكل استلاب الفائض فقط، والفئات الاجتماعية المستفيدة من جملة هذه الفوائض.

(١) د.محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، صـ ٢٠.

(٢) د. ريتشارد أدامز، ص ٨١.

(٣) جان جاك ديتيه، التجارة وسعر الصرف وسياسات التسعير الزراعية فى مصر، البنك الدولى، ١٩٨٩، واشنطن.
[Jean-Jacques Dethier (١٩٨٩) Trade, Exchange Rate and Agricultural Pricing Policies in Egypt. The World Bank, Washington D.C.

يترافق مع ما سبق التناقضات التى تحكم السياسة الزراعية فى مصر والتى تدعى تبنيها لاستراتيجية التحرير الزراعى فى كافة جوانب المسألة الزراعية، وقيام المزارعون باختيار المحاصيل التى يرغبون فى زراعتها دون الأخذ فى الاعتبار الدورة الزراعية[1] بهدف تعظيم القدرة التصديرية للقطاع الزراعى المصرى.

هذا فى الوقت الذى تُفرض فيه على الفلاحين زراعة محاصيل بعينها سواء بالجبر وبخاصة فلاحو الإصلاح الزراعى[*]، أو من خلال الحوافز التشجعية للفلاحين فى بعض المحاصيل مثل الأرز على سبيل المثال، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى فرض اتباع الدورة الزراعية الثلاثية فى أراضى الإصلاح الزراعى على سبيل المثال فى محافظات مثل المنيا، بنى سويف..الخ.

ويلتزم فلاحو أراضى الاستصلاح باتباع سياسة التوريد الإجبارى حيث يقوم فلاحو الاستصلاح بتوريد القطن كاملاً للجمعيات الزراعية، إضافة إلى توريد حصة معينة من محصول القمح وبخاصة فى ظل أزمة الخبز وغيرها من السلع الغذائية التى زادت وطأتها بسبب إرتفاع أسعارها فى أعقاب تحرير سعر صرف الجنية المصرى فى يناير ٢٠٠٣. وفى محاولة لاستباق الغضب الكامن داخل صدور المصريين، تم إضافة بعض السلع الغذائية على البطاقة التموينية والتى يدخل القمح فى إنتاجها ويطلق عليها حصة البطاقات المدعمة، أى أن الدعم الذى جرى تقديمه مؤخراً على البطاقات التموينية لصالح العديد من فئات الشعب المصرى، قد جرى فى جزء كبير منه من خلال إجبار الفلاحين فى الأراضى الخاضعة للإصلاح الزراعى على توريد حصة معينة من محصول القمح إلى الجمعيات التعاونية الزراعية، وإذا لم يلتزم الفلاحين الخاضعين لسياسة التوريد الإجبارى، واتباع الدورة الزراعية الثلاثية فإنهم يتعرضون لغرامة تصل لخمسمائة جنية يقوم الفلاح المخالف بدفعها، وإذا لم يقم بدفعها فإنه يتعرض لعقوبة الحبس لمدة شهر.

وحتى إذا ما قام الفلاح بسداد الغرامة المستحقة عليه فإنه يظل ملتزم بتوريد المحاصيل التى لم يقم بتوريدها فى الموسم أو السنة التى خالف فيها الدورة الزراعية، إضافة إلى توريد المحاصيل المطلوبة فى السنة التالية أى أن عقوبة مخالفة الدورة الزراعية لا تسقط بالتقادم.

---

(١) المجلة الزراعية، مؤسسة التعاون ،عدد ٥٤٨، ص ٦٠.

(*) توجد مساحات ليست بالقليلة ضمن الأراضى الزراعية فى مصر لازالت خاضعة للإصلاح الزراعى ويُفرض عليها اتباع الدورة الزراعية الثلاثية، وعلى الرغم من ذلك لا يرد عنها أى ذكر فى التعداد الزراعى الأخير الصادر عام ٢٠٠٠.

وفى ظل تلك المتناقضات الخاصة بالسياسة المحصولية فى مصر فقد صدق بعض الفلاحين ما تدعيه تلك السياسة حول تحرير السياسة المحصولية فقاموا بزراعة محاصيل مثل الأرز وقصب السكر وقد أدى اتباع تلك السياسة إلى التصادم مع جوانب أخرى وبخاصة ما يتعلق بآليات تلك السياسة مع الموارد المائية فى مصر، التى تتسم بالمحدودية، حيث قام الفلاحون فى محافظات مختلفة بزراعة محاصيل كالأرز وقصب السكر تستهلك كميات كبيرة من المياه، وليس هذا فقط بل يمتد الأمر إلى الآثار السلبية على جوانب أخرى مثل خصوبة التربة، ارتفاع المستوى المائى فى التربة مما يؤدى إلى آثار سلبية على المحاصيل الأخرى التى تجاور هذين المحصولين مثال القطن والذرة على سبيل المثال، هذا إلى جانب التسبب فى المزيد من إهدار الموارد الأرضية بسبب ارتفاع هذا المنسوب المائى.

ولأن الاختيار بين المحاصيل هو هدف السياسة الزراعية فقد واجهت هذه السياسة العديد من الصعوبات والمعوقات سواء فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية أو البيئية ....الخ

الأمر الذى دفع واضعى تلك السياسة إلى مجابهة ذلك عن طريق فرض قيود تحد من زراعة بعض المحاصيل وفرض الغرامات على من يخالف تلك التعليمات من المزارعين، ولكن لم يأبه الفلاحون بتلك التعليمات واستمروا فى زراعة المحاصيل التى يرغبون فيها عملاً بمقولة تحرير السياسة الزراعية بل ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد الى التوسع فى المساحات المنزرعة بمحصول الأرز حتى وصلت إلى مليونى فدان - راجع الجدول رقم ٢-، الأمر الذى دفع الحكومة ممثلة فى وزارتا الزراعة والرى إلى فرض المزيد من الغرامات، وملاحقة الفلاحين الذين لا يقومون بالدفع، بالسجن والحبس ومن ثم تتضح ملامح تلك السياسة الزراعية الجديدة التى تقوم على الاختيار فى جانب، والجبر والقسر والعنف فى جانب آخر.

ومن ثم تحمل السياسة الجديدة القائمة على التحرير النقيضين معاً الاختيار فى جانب بعض المحاصيل، والعنف فى جانب محاصيل أخرى.

ليس هذا فقط بل تنطوى تلك السياسة على التمييز بين الفلاحين وبعضهم البعض، حيث تفرض على فلاحو الإصلاح الزراعى اتباع الدورة الثلاثية وزراعة محاصيل بعينها فى الوقت الذى لا يؤخذ فيه بأية دورة زراعية للفلاحين خارج نطاق أراضى الإصلاح الزراعى.

٢-٢. التركيب المحصولى.. وغياب الأبعاد الاجتماعية للفلاحين

لا تقتصر السياسة الزراعية على استبعاد الفلاحين فقط فيما يتعلق بشئونهم وبخاصة التركيب المحصولى، ولكنها فى ذات الوقت لا تأخذ بالأبعاد الاجتماعية للفلاحين من حيث علاقتهم بالحيازة الزراعية عند رسم السياسات الخاصة بالتركيب المحصولى، وليس هذا شأن واضعى السياسة الزراعية فقط بل يمتد إلى من يقومون بوضع الدراسات الخاصة بالتركيب المحصولى الذين يتعاملون بمنطق الجدوى الاقتصادية، فى الوقت الذى يجرى فيه إغفال علاقة التركيب المحصولى بالأبعاد الاجتماعية للفلاحين والتى تتمثل فى أحد جوانبها الرئيسية بالمساحة التى يحوزها الفلاح فى مصر والتى تتسم بالمحدودية الشديدة والتى تضطر الفلاح لاستخدمها فى زراعة ما تحتاج إليه أسرته من غذاء فى المقام الأول، فى حين يأتى الإنتاج للسوق تالياً، انطلاقاً مما سبق فإنه عند تناول دراسة التركيب المحصولى فى مصر علينا أن نطرح على انفسنا عدة أسئلة منها، لماذا يقوم الفلاح المصرى وعلى مدار حقب زمنية مختلفة بزراعة محاصيل تخرج عن نطاق ما تحدده الحكومة، أو السياسات الزراعية القائمة؟ إن الاجابة على هذا التساؤل تكمن فى أن الفلاح غير معنى بالمعادلات الرياضية التى يقوم بها صناع القرار الخاصة بموارد الأرض والمياه طالما أن تلك السياسات الزراعية غير معنية بأوضاعه المعيشية والمجتمعية.

ولكنه معنى فى المقام الأول بزراعات تقيم أود أسرته، وهو ما يتضح بشكل أكثر بروزاً فى الحيازات الزراعية التى تتسم بالمحدودية، ومن ثم فإنه يجب أن نولى الحيازة الزراعية الخاصة بفقراء الفلاحين وصغارهم اهتماماً خاصاً عند وضع أية استراتيجيات تتعلق بالتركيب المحصولى فى مصر.

حيث نجد أن الفلاحين الحائزين مساحات زراعية لخمسة أفدنة فأقل تمثل الجانب الأعظم من أعداد الفلاحين فى الريف المصرى، حيث تصل إلى ٩٦٪ من جملة عدد الحائزين عام ٢٠٠٠[*].

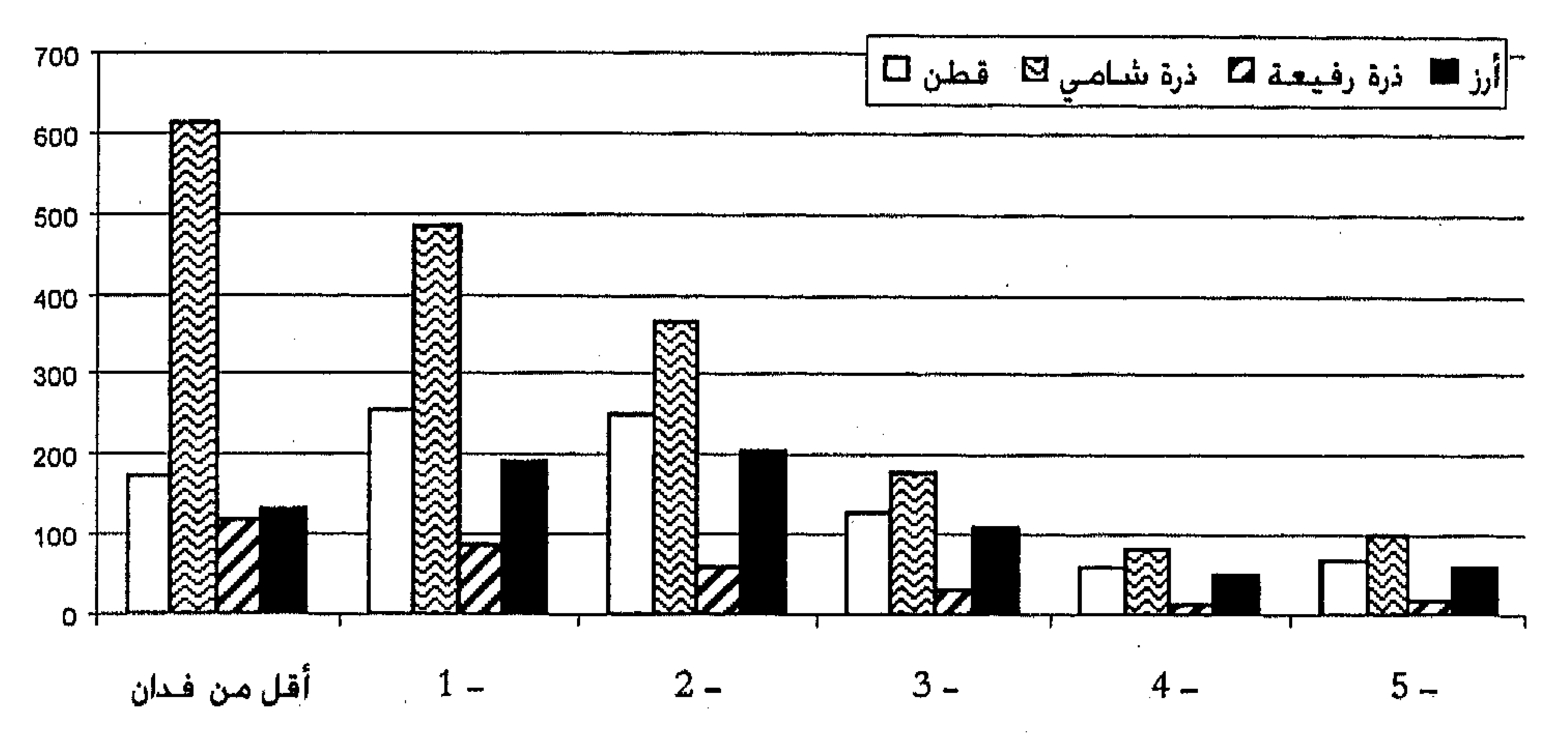
هؤلاء الفلاحون الذين يندرجون ضمن فئة فقراء وصغار الفلاحين، نجدهم معنيين فى المقام الأول بزراعات تقوم على تلبية اقتصادياتهم المعيشية، أو ما يمكن أن نطلق عليه بـ (الاقتصاد المعيشى)، وتقوم مثل هذه النوعية من الزراعات على تلبية حاجة الفلاح وأسرته، وماشيته من الطعام، حيث تدخل الماشية طرفاً فى معادلة الاقتصاد المعيشى، وذلك كأحد العناصر الهامة فى تلبية حاجات الفلاح وأسرته من الطعام ومواجهة أعبائه الحياتية، وذلك كون الماشية تعتبر أحد مصادر إنتاج الغذاء من جبن، البان، سمن ..... الخ.

(*) النسبة الواردة تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى لعام ٢٠٠٠.

وأيضاً أحد مصادر الحصول على النقد من خلال بيع ما يدخره من غذائه للبيع فى أسواق القرية أو القرى المجاورة.

ومن ثم فإنه إذا لم يتم أخذ البعد الاجتماعى للفلاحين فى علاقتهم بالحيازة عند تصميم الاستراتيجيات الخاصة بالتركيب المحصولى فإنه من غير المنطقى وغير القابل للتطبيق عند الفلاحين أن يستجيبوا لتلك الاستراتيجيات، وذلك لأن ما يزرعه فقراء وصغار الفلاحين، يختلف نوعياً عما يزرعه أغنياء وكبار المزارعين.

شكل (٩): أعداد الحائزين للحيازات التي زرعت محاصيل حقلية صيفية ونيلية حسب المحصول، وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية بالألف فدان.



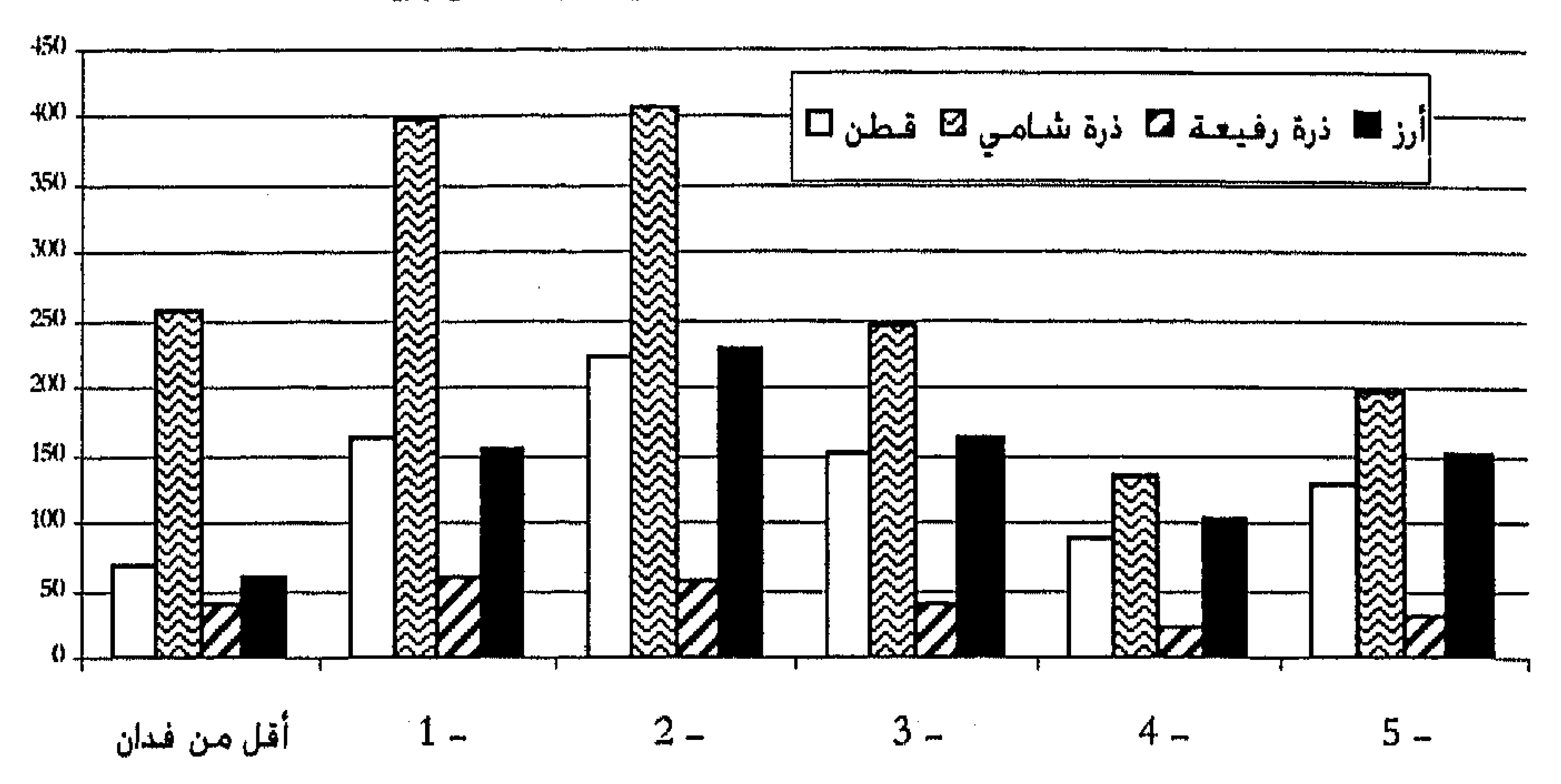
هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي ١٩٩٠/٨٩.

فإذا ما نظرنا إلى عدد من المحاصيل الزراعية كالقطن، والذرة الشامى والرفيعة، والأرز، وقصب السكر وهى من المحاصيل الصيفية الرئيسية سوف نجد أن أعداد المزارعين الذين تقل حيازتهم عن خمسة أفدنة، كانت نسب زراعتهم لتلك المحاصيل أعلى بكثير من الفلاحين الذين يحوزون ما بين ٢٠ إلى ٥٠ فدان، والحائزين لمائة فدان فأكثر.

فعلى سبيل المثال لا الحصر سوف نجد أن الحائزين لأقل من فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ والذين يزرعون الذرة الشامية كانت جملة مساحتهم تزيد عن ٢٥٠ ألف فدان، فى حين أن جملة المساحة المنزرعة من الذرة الشامية للحائزين لمائة فدان فأكثر حوالى ٩٥ ألف فدان، نفس الحال بالنسبة لمحصول الذرة الرفيعة، والأرز، وقصب السكر (راجع الشكل رقم٩، ١٠)، أيضاً إذا ما تناولنا بعض المحاصيل الشتوية سوف نجد أن المساحة المنزرعة قمحاً ضمن فئة الحائزين لأقل من فدان على سبيل المثال تزيد عن ٢٠٦ ألف فدان، فى حين نجدها ١٠٦ ألف فدان بالنسبة للحائزين لأكثر من مائة فدان، وهو ما يتكرر مع محصول برسيم التحريش

والمستديم، حيث نجد أن تلك المساحة تبلغ ٢١١ ألف فدان بالنسبة لفئة فدان فأقل، فى حين نجدها ١٣٦ ألف فدان بالنسبة للحائزين لمائة فدان فأكثر (راجع الجدول رقم ٨ ضمن الملاحق)، وهو ما يتكرر بالنسبة للفلاحين الواقعين ضمن فئة الحيازة لخمسة أفدنة فأقل مقارنةً بفئات الحيازة الواقعة ضمن ٢٠، ٣٠، ٥٠ فدان، وهو ما يتكرر أيضاً فى العام ٢٠٠٠.

شكل (١٠): مساحة الحيازات التي زرعت محاصيل حقلية صيفية ونيلية حسب المحصول، وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية



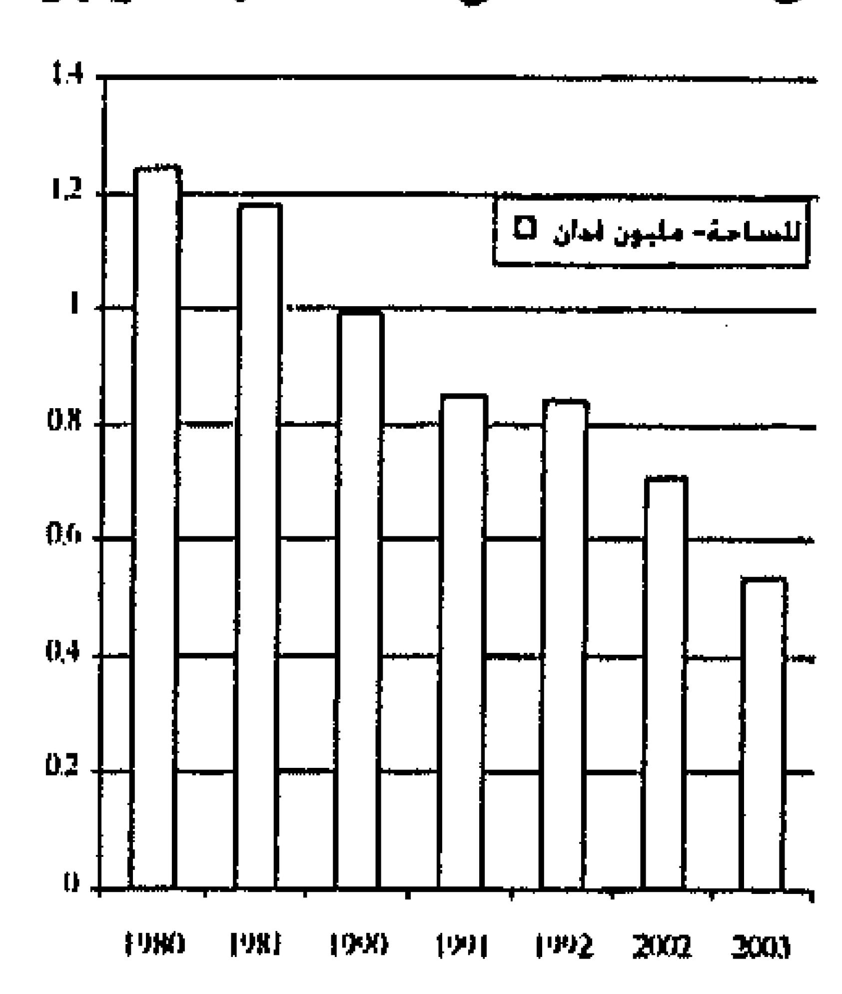
هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي ٨٩/١٩٩٠.

الأمر الذى يعطى دلالة على بروز علاقة قوية بين الحيازة الزراعية من جانب والتركيب المحصولى من جانب آخر وبخاصة لدى فقراء وصغار الفلاحين وبالتالى فإن فرض سياسة محصولية معينة على تلك الفئات الاجتماعية من الفلاحين لن يكون له فاعلية ما لم تؤخذ أوضاعهم الاجتماعية فى الحسبان عند رسم تلك السياسات.

٢-٣. العشوائية المحصولية فى مصر

هل يمكن الحديث عن وجود تركيب محصولى الآن وبخاصة مع إعادة هيكلة القطاع الزراعى، أم أن فى الأمر مزيداً من العشوائية؟ إن الإجابة على هذا السؤال سوف نجدها فى الاستراتيجية الزراعية والمائية اللتان تنطلقان من خلال العمل على إمكانية تدبير ٣ مليار متر مكعب سنوياً من مياه الرى وذلك من خلال تحديد تركيب محصولى إرشادى لكل منطقة زراعية فى مصر حسب ظروفها المناخية، ونوعية التربة، وكمية المياه المتاحة[1].

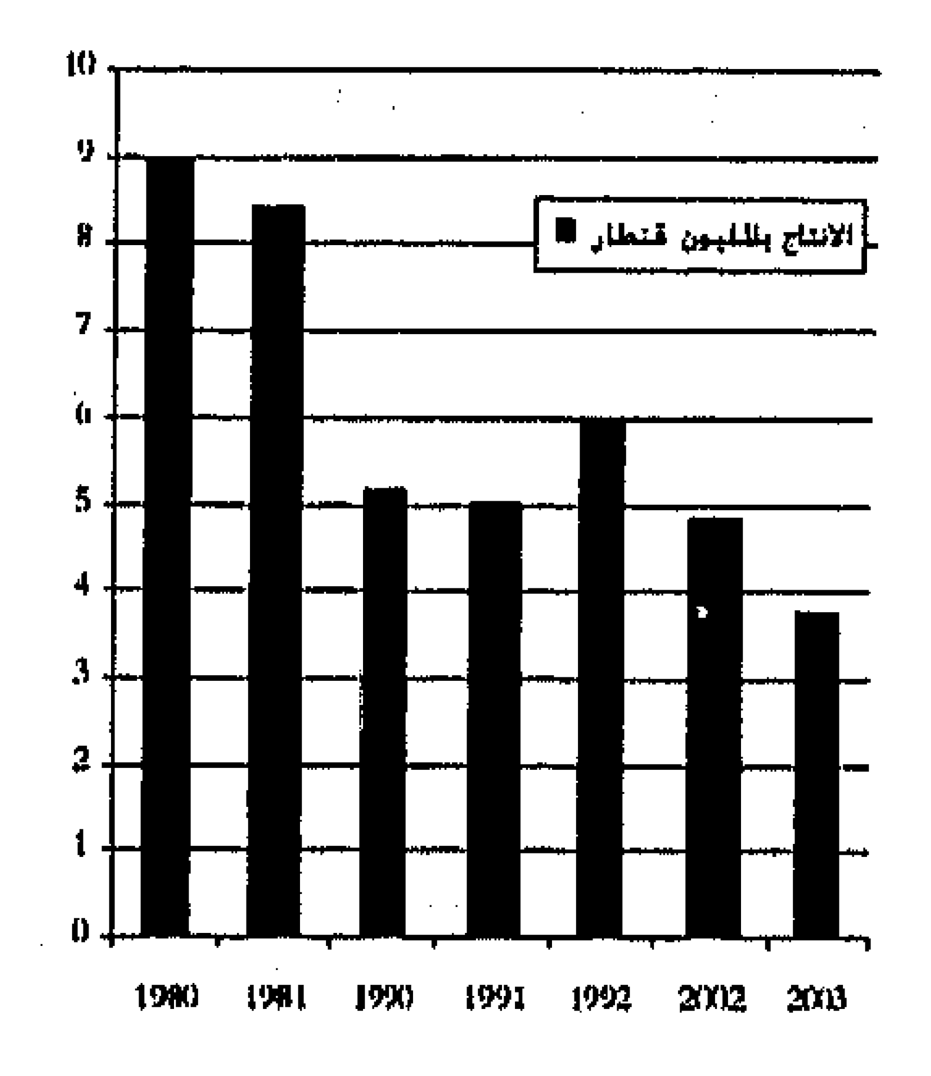
شكل (١١): المساحة المنزرعة قطناً فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣ (بالمليون فدان).



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع النشرة الخاصة بالحاصيل بوزارة الزراعة فى أعوام مختلفة.

وعند اختبار تلك السياسة فى أرض الواقع سوف نجدها تمضى فى اتجاه، وما يزرعه الفلاحون من محاصيل يمضى فى اتجاه آخر مغاير، وفى هذا السياق وعلى سبيل المثال لا الحصر سوف نجد أن الاستراتيجية الخاصة بوزارة الزراعة تستهدف الوصول بالمساحة المنزرعة من محصول القطن إلى المليون فدان، فى الوقت الذى يشهد فيه الواقع الفعلى تراجع مستمر للمساحة المنزرعة من هذا المحصول على مدار الفترة من ١٩٨٠ والتى كانت فيها المساحة المنزرعة تقترب من المليون وربع المليون فدان، نجدها قد انخفضت إلى أقل من نصف هذه المساحة فى العام ٢٠٠٣ (راجع الشكل رقم ١١، ١٢).

شكل (١٢): إنتاج محصول القطن فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣ (بالمليون قنطار).



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع النشرة الخاصة بالحاصيل بوزارة الزراعة فى أعوام مختلفة.

وعلى نفس المنوال إذا ما تناولنا محصول الأرز فسوف نجد أن استراتيجية وزارة الزراعة تستهدف خفض المساحة المنزرعة منه إلى مليون فدان، كما تستهدف وزارة الرى أيضاً خفض هذه المساحة إلى ٩٠٠ ألف فدان فقط.

(١) الملامح الرئيسية للسياسة المائية والرى نحو عام ٢٠١٧، وزارة الموارد المائية و الرى، ٢٠٠٠.

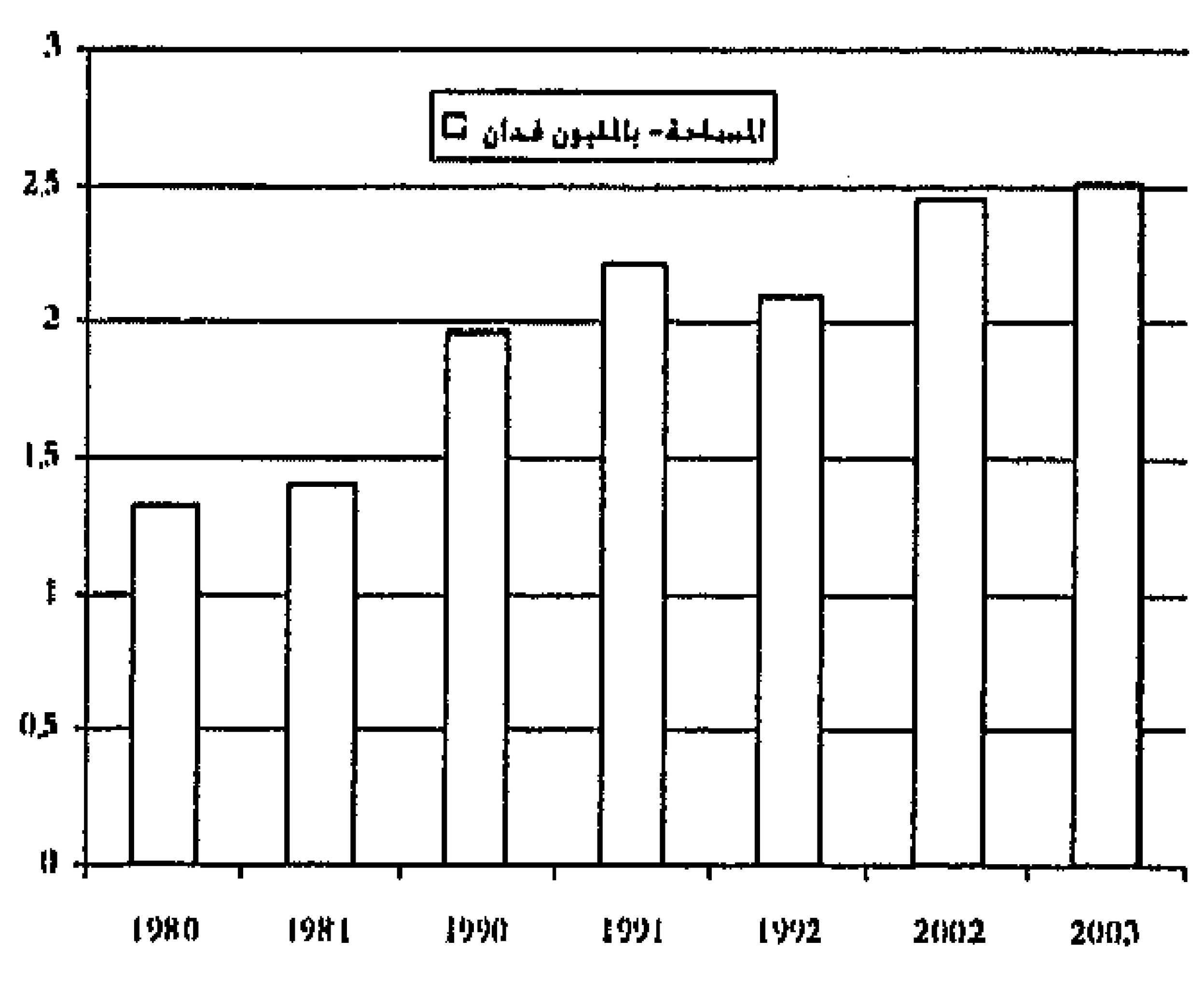
فى حين تشير الإحصاءات الخاصة بوزارة الزراعة إلى أن المساحة المنزرعة الفعلية ١,٦ مليون فدان، بينما تشير إحصاءات وزارة الرى إلى أن المساحة الفعلية المنزرعة فى العام ٢٠٠٣ بلغت ٢ مليون فدان - راجع الجدولين رقمى ١١,٢- وفى إطار تعميق تلك العشوائية يتضح مدى التضارب فى الإحصاءات الخاصة بالمساحة المنزرعة بالأرز من خلال التباين بين الأرقام التى تطرحها وزارتا الزراعة والرى فى هذا الشأن.

-فى السياق ذاته إذا ما نظرنا إلى محصول قصب السكر سوف نجد أن المستهدف هو تثبيت المساحة المنزرعة منه إلى ٢٩٠ ألف فدان حتى ٢٠١٧ مع التوسع فى زراعة بنجر السكر إلى ٣٠٠ ألف فدان.

فى حين نجد أن هناك تزايد فى المساحة المنزرعة من هذا المحصول فى الفترة من ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٣ (راجع الجدول رقم ٩ ضمن الملاحق).

وفيما يتعلق بالحاصيل الشتوية وبخاصة محصول القمح فإن هناك تزايداً فى إطار الإحصاءات الخاصة بوزارة الزراعة، التى تشير إلى زيادة مضطردة فى المساحة المنزرعة من هذا المحصول على مدار الفترة من ١٩٨٠ حتى العام ٢٠٠٣ والذى بلغت فيه المساحة المنزرعة ما يزيد قليلاً عن الـ ٢,٥ مليون فدان - راجع الشكل رقم ١٣، ١٤- ،

شكل (١٣): المساحة المنزرعة قمحاً بالمليون فدان في الفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٣



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع النشرة الخاصة بالحاصيل بوزارة الزراعة فى أعوام مختلفة.

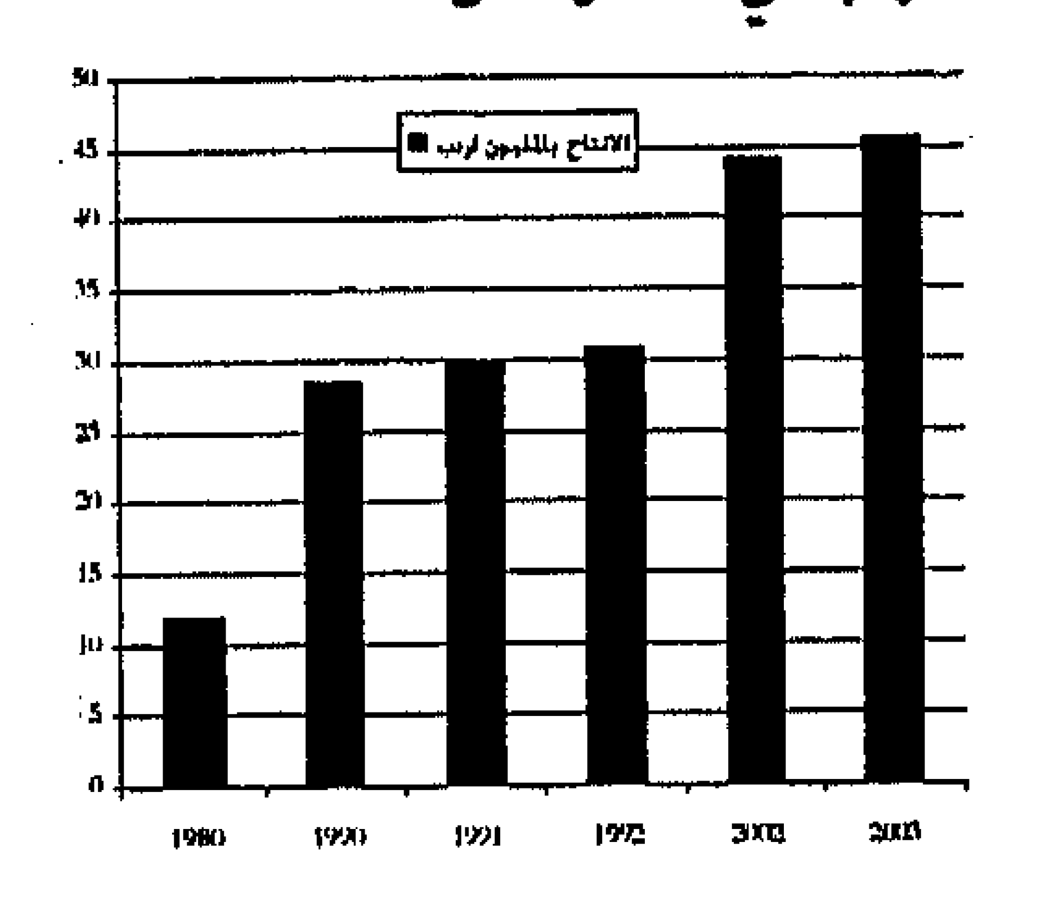
فى الوقت الذى تستهدف فيه الاستراتيجية الخاصة بوزارة الزراعة الوصول بالمساحة المنزرعة من القمح إلى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ (راجع الإطار رقم ٧)، وهنا يُطرح تساؤل كيف يمكن الوصول إلى مثل هذه المساحة؟ وهل سيتم ذلك على حساب المساحة المنزرعة بالبرسيم والتى وصلت جملتهاعام ٢٠٠٤ إلى ٥١٤٩٧٦ فدان[1]. تشير تلك الاستراتيجية إنها تستهدف خفض المساحة المنزرعة بالبرسيم لصالح القمح، وزيادة المساحة المنزرعة من الأعلاف الخضراء الصيفية لتعويض تلك المساحة، فى الوقت الذى تستهدف فيه ذات الاستراتيجية زيادة المساحة المنزرعة بالبنجر إلى ٣٠٠ ألف فدان، وزيادة المساحة المنزرعة بالخضروات .هذا فى

(١) النشرة المحصولية، ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ٢٠٠٤.

الوقت الذى توجد فيه مساحة منزرعة بالحدائق والفاكهة تبلغ ١١٦٨٩١١ فدان عام ٢٠٠٣[١]، وفى هذا الصدد لا نعرف كيف ستقوم وزارة الزراعة بتوزيع هذه المحاصيل على الرقعة الزراعية؟! هنا تجيب هذه الاستراتيجية على ذلك من خلال زيادة التكثيف المحصولى من خلال استخدام دورة زراعية جديدة تشتمل على ثلاثة محاصيل فى السنة بدلاً من محصولين[٢] ولاندرى كيف تطالب هذه الاستراتيجية باستخدام الدورة الزراعية فى الوقت الذى تقوم فيه تلك الاستراتيجية على التحرير المحصولى، وهل ستكون تلك الدورة الزراعية أيضاً إرشادية. وإذا كان الأمر كذلك، فما الذى يدفع الفلاح إلى خفض مساحته المزروعة من البرسيم، و إستبدال بنجر السكر بقصب السكر؟! إلا إذا كان الأمر سوف يتم تنفيذه بالجبر والقسر، مثلما هو الحال مع محصول الأرز.

ومن ثم فإن هناك تزايد فى الفجوة بين ما يتم استهدافه من محاصيل منزرعة فى ضوء استراتيجيات وزارتا الزراعة والرى وبين الواقع الفعلى للمحاصيل التى يقوم الفلاحون بزراعتها، وهو ما يعنى تزايد الهوة بين واضعى السياسات من جانب وأصحاب المصلحة وهم الفلاحون من جانب آخر، وبالتالى غياب سياسة محصولية واضحة تتناسب مع الاوضاع الاجتماعية والمعيشية للفلاحين.

شكل (١٤): إنتاج محصول القمح بالمليون أردب في الفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٣.



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع النشرة الخاصة بالمحاصيل بوزارة الزراعة فى أعوام مختلفة.

(١) النشرة المحصولية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ٢٠٠٤.

(٢) راجع المجلة الزراعية، مؤسسة التعاون، عدد ٥٤٨، صـ٦٠.

٢-٤. العشوائية المحصولية وعنف الفلاحين

تحتل النزاعات الفلاحية بسبب المحاصيل فى الريف المصرى نسبة لا يستهان بها وهذا راجع فى تصورنا إلى العديد من الأسباب من بينها تفشى العشوائية التشريعية والإدارية، الأمر الذى ينعكس على المحاصيل الزراعية فى الريف المصرى، وتداعيات ذلك على الأوضاع الاجتماعية للفلاحين من فقر وعنف ... الخ.

وفيما يتعلق بالمحاصيل فسوف نجد أن نزاعات الفلاحين تتسم بالحدة التى تدفع البعض إلى الاقتتال من أجل حزمة برسيم أو كوز ذرة، أو الأسبقية فى حصاد المحاصيل – راجع الإطار رقم ٨ – وكلها أمور تطرح العديد من التساؤلات التى تتعلق بأوضاع الفلاحين وما يلحقها من هشاشة وتردى، ومن جانبنا نحاول أن نعرض بعضاً من تلك الوقائع التى تتصل بنزاعات الفلاحين فيما يتعلق بالمحاصيل.

إطار رقم (٨)

مين السبب فى مآسى الفلاحين..جدر البطاطا.. ولا كوز الدرة.. ولا حزمة البرسيم

فى رواية الحرام للاديب يوسف ادريس كان " جدر البطاطا " السبب فى وفاة واحدة من " الغرابوة" الذين يسكنون قرى الترحيلة وظلت وهى تعانى حمى الموت تردد بإنفاس لاهثة متقطعة " جدر البطاطا كان السبب ياضنايا ".

وفى رواية الاديب توفيق الحكيم "يوميات نائب فى الأرياف " والتى حولها المخرج توفيق صالح إلى فيلم سينمائى، والتى تدور احداثها فى أوائل القرن الماضى قام أحد العمال الزراعيين بسرقة كوز ذرة وعندما سأله المحقق:

- ألا تعرف أن السرقة خطأ.

أجابه العامل الزراعى، أعلم ذلك.

- فأعاد عليه المحقق السؤال ولماذا سرقت إذن كوز الدرة،

داهمه العامل الزراعى إنه الجوع.

وأمام إعتراف العامل بسرقة كوز الدرة، لم يكن أمام المحقق إلا أن يأمر بحبسه أربعة أيام.

فتهلل وجه العامل لأنه سوف يأكل ويشرب أربعة أيام على ذمة الحكومة.

والآن وبعد مرور هذه السنوات الطوال وبالتحديد فى العام ٢٠٠٣ كانت قرية "دميرة" الكائنة فى أحضان محافظة الدقهلية على موعد آخر مع " كوز الدرة " ولكن هذه المرة خارج الأطر الروائية والسينمائية، حيث انهال أحد الفلاحين بالفأس على رأس أحد الأشخاص يعمل خفير نظامى.. ويبلغ من العمرخمسين عاماً حتى أودى بحياته، وفى هذا العام أيضاً شهدت محافظة الشرقية جريمة قتل أودت بحياة أحد الفلاحين ويدعى محمد محمد علي عطية يبلغ من العمر ٣٠سنة واصابة شقيقه عبدالمنعم ٤٣ سنة ويعمل سائق وذلك فى اعقاب قيام ثلاثة أشقاء بالاعتداء عليهما بشرشرة حديدية لقيامهما بتوجيه اللوم لوالدهم بعد أن تناولت جاموسته كمية من البرسيم من حقلهم.

فقد ارتكب طالب ثانوي جريمة بشعة حيث انهال علي زميله بشومة فوق رأسه لخلافهما علي أسبقية حصاد محصول القصب بقرية "المخزن" بقوص. وقد أكدت الوقائع أن خلافاً

نشب بين المجني عليه البالغ من العمر " ١٧ " سنة - والذى لقى حتفه- وزميله أثناء حصاد القصب فقام المتهم بضربه بشومة فوق رأسه[١].

- من ناحية أخرى شهدت منطقة "أوسيم" معركة شرسة بين عائلتين أصيب على أثرها ثلاثة من أحد أفراد العائلتين بطلق ناري وبعض الجروح الغائرة.

وتشير الوقائع الى استقبال مستشفى "أوسيم" عدداً من المزارعين مصابين أحدهما بطلق ناري، وقد نشبت المشاجرة بين العائلتين بسبب قيام دابة العائلة الأولى بتناول الحشائش من أرض العائلة الأخرى[٢].

- إلى ذلك قضت محكمة جنايات طنطا بمعاقبة فلاح بالسجن المشدد لمدة سبع سنوات لقيامه بقتل جاره العجوز بدعوى إتلاف أغنامه لمزروعات المتهم.

تشير وقائع الدعوى إلى مقتل عجوز فى العقد السادس من عمره مصاباً بتهتك شديد بالرأس ونزيف حاد، الأمر الذى أدى إلى مصرعه قبل وصوله المستشفى متأثرا باصابته، وتبين أن الجثة لأحد رعاة الغنم، يبلغ من العمر ٦٠ سنة، ومقيم بقرية "الكوم الأخضر"، كما أكدت الوقائع أن المجنى عليه خرج كعادته ليرعى الأغنام وعندما وصل إلى أرض أحد الفلاحين البالغ من العمر ٢٧ سنة، وحاول الاستراحة بجانب شجره نهره المتهم واعتدى عليه بألفاظ خارجة وطرده من أرضه وهدده بالقتل بدعوى أن الأغنام التى يرعاها أتلفت زراعته فتوجه المجنى عليه إلى الأرض المجاورة فالتقط المتهم شومة كبيرة وهوى بها على رأس المجنى عليه وعندما تفجرت الدماء من رأس المجنى عليه لاذ المتهم بالفرار وتصادف مرور بعض الأهالى فقاموا بنقل المجنى عليه للمستشفى فى محاولة لإنقاذه إلا أنه لقى مصرعه متأثراً بجراحه وتم القبض على المتهم الذى أعترف بجريمته وصدر عليه الحكم المتقدم[٣].

- إلى ذلك تمكن عدد من الضباط القبض على أربعة أشقاء انهالوا بالضرب المبرح على أحد أشقائهم فاردوه قتيلاً وذلك أثر خلاف نشب بينهم بسبب قيمة محصول زراعي، وتشير الوقائع إلى نشوب مشاجرة بالقرية رقم " ١١ " بمنطقة " أبيس " دائرة قسم شرطة "محرم بك"، حيث تبين نشوب مشاجرة بين أحد المزراعين "٣٥ سنة" وأشقائه الأربعة وذلك بسبب خلافات مالية بينهم على قيمة بيع محصول بأرض والدهم قام على إثرها أحد أشقائه بالتعدى عليه بسكين كانت بحوزته فيما قام شقيقه الآخر بضربه بالشومة فوق

(١) جريدة الجمهورية فى٢٢/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٢) جريدة الوفد فى ٨/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٣) جريدة الاحرار فى ٢٨/ ١١/٢٠٠٤.

رأسه من الخلف وأكمل باقى أشقائة الاعتداء عليه مما أدى إلى إصابته بجروح بالغة فى الرأس وقد تم نقله الى المستشفى الرئيسى الجامعى حيث لفظ انفاسه الأخيرة هناك. فيما تمكنت مباحث قسم "محرم بك" من القبض على الأشقاء الهاربين[1].

(1) جريدة الاحرار فى ٢٠٠٤/١١/٥.

٣ واقع مياه الرى فى مصر

مقدمة

كثيرة هى المشكلات المتعلقة بموضوع المياه فى مصر. لعل من أبرزها تزايد الفجوة المائية حيث تصل كمية المياه المستخدمة فى الزراعة الآن – عام ٢٠٠٤ – إلى ٥٢,١٣ مليار متر مكعب بما يوازى ٧٧,٨ ٪ من موارد مصر المائية والتى تصل حالياً إلى ٦٧ مليار متر مكعب[1]. أما بالنسبة للاحتياجات المائية المستقبلية بالنسبة لقطاع الزراعة وفى ظل التركيب المحصولى الحالى على ما هو عليه من ثبات. إضافة إلى التوسع فى المساحة المنزرعة الى ٣,٤ مليون فدان. وذلك حتى العام ٢٠١٧. فإن هذه الاحتياجات سوف تصل إلى٨٦,٧٤ منها ٦٧,١٣ مليار متر مكعب فى مجال الزراعة فقط هذا ناهيك عن القطاعات الأخرى[2] الأمر الذى يعنى إننا بحاجة إلى ما يقرب من ٢٠ مليار متر مكعب إضافية عام ٢٠١٧.

فى هذا الصدد برزت العديد من المقترحات جاء ذكرها ضمن خطة وزارة الرى حتى العام ٢٠١٧ فى محاولة منها لترشيد استخدام مياه الرى من بينها تعديل التركيب المحصولى وبخاصة فيما يتعلق بمحصولى قصب السكر والأرز. إضافة إلى زراعات الخضر. حيث يشار الى أن زراعات محاصيل قصب السكر والأرز والخضر تعد من أكثر الدورات الزراعية استهلاكا للمياه. فى حين أن الدورات الزراعية التى تتألف من محاصيل تقليدية مثل البرسيم المستديم أو القمح أو الفول شتاءاً والذرة صيفاً تكون أقل استهلاكاً للمياه ويتساوى معها دورة البرسيم التحريش يليه القطن. هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن هناك اتجاهاً متزايداً فى زراعة الخضروات وأيضاً الأرز.

ومما يفاقم من مشكلة المياه فى علاقتها بالتركيب المحصولى أنه لا توجد سياسة زراعية واضحة فيما يتعلق بالتركيب المحصولى. حيث تأخذ السياسات الزراعية للدولة بعدم اتباع دورة زراعية معينة. بل تعمل هذه السياسات على إعطاء المزيد من الحوافز والتشجيع فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية القابلة للتصدير التى تعد الخضروات إضافة إلى الأرز مكون رئيسى لها.

---

(١) وزارة الموارد المائية والرى. الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام ٢٠١٧. يناير ٢٠٠٠.

(٢) استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها.مجلس الشورى. مرجع سابق. ص ٤١.

وعلى الرغم مما يتسم به الواقع المائى فى مصر من ندرة، إلا أن غياب تكافؤ الفرص أو بالأحرى غياب مقتضيات الإنصاف فى الحصول على المياه، يدفع بالعديد من المزارعين إلى المزيد من العنف إضافة إلى استخدام مياه الصرف وهو ما ينعكس سلباً على بيئة الأرض الزراعية، ومن ثم إنخفاض القدرة الإنتاجية لها، وضعف العائد المحصولى، بل يصل الأمر إلى هلاك المحاصيل فى كثير من الأحيان، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى صحة الغالبية من السكان الذين يتصفون بتواضع قدراتهم المالية.

فى الوقت ذاته تتسم تكلفة الحصول على مياه الرى بالارتفاع المضطرد والمستمر مما يضعف من عائد إنتاجية الفدان بالنسبة للفلاحين فى ريف مصر وبخاصة فقراء وصغار الفلاحين.

وفى ضوء هذه المشكلات فإنه يجرى طرح عدد من السياسات – التى يُفترض أن تخفف من وطأة هذه المشكلات- من بينها ما يجرى الترويج له من خلال محاولات تسعير المياه فى مصر وفى القلب منها مياه الرى، وذلك بهدف الرشادة الاقتصادية ووقف الإهدار المائى كما تدعى تلك السياسات، وقد واكب ذلك تعديل بعض أحكام قانون الرى والصرف فى العام ١٩٩٤ لكى يتيح إمكانية إنشاء روابط ومجالس المياه المنوط بها تعميق المشاركة الاجتماعية للفلاحين وتعظيم قدراتهم كما تدعى تلك السياسات.

ومن ثم فقد آثرنا أن نتناول الجدل الدائر حول تسعير المياه فى مصر فى ضوء التداعيات والضغوط الدولية فى هذا الشأن، وهل هناك من آثار لمحاولات تسعير المياه، على إنشاء الروابط ومجالس المياه فى ريف مصر؟ وهل الهدف من تلك الروابط هو بالفعل تعميق المشاركة الاجتماعية للفلاحين فى مصر؟ هذا مع إدراكنا وكما اسلفنا سابقاً بتعدد المشكلات المتعلقة بموضوع المياه والتى تحتاج إلى تضافر العديد من الجهود البحثية فى هذا الشأن.

فى السياق ذاته سنحاول أن نعرض للجدل الدائر حول محصول الأرز باعتباره نموذجاً أو دراسة حالة لما يطرحه للعديد من علامات الاستفهام حول دوافع الفلاحين لزراعته رغم ما يتعرضون له من مشكلات قانونية سواء فيما يتعلق بالغرامات التى قد تُفرض عليهم أو السجن والاحتجاز عند عجزهم سداد تلك اغرامات، إضافة لما يطرحه أيضاً من تساؤلات تتعلق بحدود المسئولية عن زراعة هذا المحصول، هل هى الدولة أم الفلاح، أم عشوائية السياسات القائمة سواء الزراعية منها أو التجارية... الخ.

إطار رقم (٩) بعض استراتيجيات وزارة الرى فى الأستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة

تعمل استراتيجية وزارة الرى على تقليل الفاقد فى التبخر من المجارى المائية والناتج من الحشائش المائية والتى تقدر بحوالى ٢ مليار متر مكعب سنوياً وتزيد مع إمتداد شبكات الرى فى الأراضى الجديدة إلى ٢,٥ مليار متر مكعب. وتتلخص بعض هذه الاستراتيجيات المقترحة لاستقطاب الفواقد المائية فيما يلى:

- استخدام طرق الرى الحديثة فى الأراضى المستصلحة الجديدة. وكذلك فى الأراضى القديمة فى مساحة ٦٢٠ ألف فدان المنزرعة حدائق واشجار فاكهة.
- التوسع التدريجى فى مشروعات الاستخدام المشترك للمياه الجوفية والسطحية لتقليل فاقد النقل والتبخر.
- إعادة تصميم قطاع الترع.
- تطوير المجرى الملاحى لنهر النيل بهدف تقليل المياه المنصرفة للملاحة والتى تصرف فى البحر. مع تعديل مآخذ محطات مياه الشرب ومحطات الطلمبات لإمكان خفض التصرفات لأقل من ٦٠ مليون متر مكعب يومياً.
- تحديث وتطوير طرق مقاومة الحشائش بالمجارى المائية لرفع كفاءة النقل وتقليل الفواقد التى تسببها وذلك من خلال تطوير الرى بالأراضى القديمة فى مساحة يستهدف أن تصل إلى ٣,٥ مليون فدان فى عام ٢٠١٧.ويستهدف هذا التطوير تحقيق ما يلى:
- توفير المياه المفقودة خلال شبكة المساقى حوالى ١٠٪ من المياه المستخدمة والاستفادة منها فى استصلاح واستزراع أراضى جديدة.
- زيادة مساحة الأرض المنزرعة نتيجة استخدام مساقى المواسير أو المساقى المرفوعة المبطنة.
- خلق كوادر فنية من المهندسين والفنيين العاملين فى مجال الرى.
- زيادة الإنتاج الزراعى وتوفير تكاليف الرى والتشغيل والصيانة.
- توفير الطاقة المستخدمة فى رفع المياه باستخدام نقطة الرفع الواحدة.
- توفير الوقت والجهد المستخدم فى عملية الرى التقليدية نتيجة استخدام نقطة الرفع الواحدة والمساقى المطورة.
- مشاركة المنتفعين مع أجهزة الرى من خلال التطوير فى عمليات تخطيط وتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع مما يرفع من درجة انتمائهم بالإحساس بملكيتهم للبنية الأساسية للمشروع.
- زيادة التعاون بين المنتفعين نتيجة توحيد الرفع من نقطة واحدة على رأس المسقى.

الحد من قيام المزارعين بتكرار الرى خلال المناوبة الواحدة وذلك بطمأنتهم بوجود المياه بصفة مستمرة فى الترع التى يتم تطويرها.

٣-١. المشكلات المتعلقة بتسعير مياه الرى فى مصر

فى الوقت الذى يعانى فيه الفلاح فى الريف المصرى من تزايد الأعباء والتكاليف المتعلقة بالرى زيادة كبيرة، وصلت إلى ١١٠٠ ٪ فى العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ١٩٨٠، وذلك بالنسبة لفدان القمح، و٨٨٠ ٪ بالنسبة لفدان قصب السكر عن نفس الفترة، و٧٠٠٪ بالنسبة لفدان القطن فى العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ١٩٨٠، وبالنسبة لبرسيم التحريش نجد أن النسبة تصل إلى ما يقرب من الـ ٩٠٠ ٪. ونفس الحال بالنسبة للذرة الشامى بالعروة الصيفى فقد ارتفعت تكاليف الرى إلى ما يزيد عن الـ ٨٥٠ ٪. (راجع الجدول رقم ١) وعلى الرغم من هذه الزيادات المتصاعدة، نجد أن هناك بعض الإتجاهات التى تطالب بتسعير المياه والتى يتردد صداها فى المؤتمرات الدولية، وبخاصة مؤتمر لاهاى الذى عقد فى مارس من العام ٢٠٠٠، والذى نظمه البنك الدولى وعدد كبير من الشركات العالمية التى تتاجر فى المياه من خلال إنشاء السدود ونقل وتخزين المياه.. الخ.

جدول (١): متوسط تكلفة الرى للفدان بالنسبة لبعض المحاصيل (التكلفة بالجنيه)

	١٩٨٠	٢٠٠٣
القمح	٩	١٠٨
الشعير	٦,٥	٦٦
بنجر السكر	-	٩٥
قصب السكر	٥٤,٥	٥٣٤
البرسيم الرباية	١٦,٥	٩٣
برسيم تحريش	٤,٢١	٤٢
الذرة الشامى الصيفى	١٤,٩٢	١٤٦
الكتان	٧,٥	٨٣
القطن	١٧	١٣٦
الطماطم	-	٢١٤
البسلة الخضراء	-	١٠٨
الفلفل	-	١٩٢
متوسط النباتات الطبية والعطرية والزينة	-	١٣٩
سمسم صيفى	١١,٨	٩٠
فول سودانى صيفى	١٥	١٢٢
فول صويا	١٩,١	١٨٨

المصدر: تم تجميعها بمعرفة الباحث من واقع البيانات الخاصة بالتكاليف المزرعية، وزارة الزراعة، الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣.

وهذا المؤتمر الذى حضره عدد كبير من وزراء الموارد المائية ومن بينهم مصر، أقر مبدأ تسعير المياه بإعتبارها سلعة كغيرها من السلع[(١)].

أيضاً المنتدى العالمى الثالث للمياه الذى عقد فى اليابان من العام ٢٠٠٣ والذى طالب بضرورة إقرار مبدأ تسعير المياه.

(١) الدكتور محمد رياض، نحو خريطة جديدة لمصر(القاهرة: كتاب الهلال، يونية ٢٠٠٥) صـ ٢٥٦.

وفى إطار التداعيات المنبثقة عن هذه المؤتمرات تُمارس العديد من الضغوط على حكومات ودول العالم الثالث ومن بينها مصر لإقرار مبدأ تسعير المياه. إلى الحد الذى دفع وزير الرى د. محمود أبو زيد إلى التأكيد على أن مصر ترفض تسعير المياه وتقر بمبدأ أن المياه حق مشروع للجميع بلا بيع أو شراء أو إنشاء أسواق لبيعها وتنظيم نقلها[1].

وتستند مصر فى سياق رفضها لمبدأ تسعير المياه إلى العديد من العوامل من بينها الجوانب الاقتصادية التى سوف تعود على مجموع مستخدمى المياه بالزيادة الكبيرة فى تكاليف الإنتاج الزراعى، إضافة إلى التحول إلى إنتاج محاصيل أقل استخداماً للمياه.

هذا بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية التى قد تدفع إلى المزيد من الضغوط الاجتماعية عندما لا يجد المواطن ثمن الحصول على المياه سواء اللازمة للشرب أو لرى أرضه، أو لسقاية ماشيته... الخ، فى الوقت الذى يتم الاستناد أيضاً إلى عوامل ثقافية ودينية فى سياق رفض مبدأ تسعير المياه.

وفى الوقت الذى يتم فيه الإصرار على رفض تسعير المياه نجد بعض الدراسات الرسمية التى تشير إلى أن مبدأ تسعير المياه يمثل العدالة المطلقة، ولكن ما يحول دون الأخذ بهذا المبدأ وجود العديد من الصعوبات من بينها تفتت الملكيات الزراعية التى تصل وفقاً إلى دراسة المجالس القومية المتخصصة إلى ٣,٥ مليون حيازة[2].

فى السياق ذاته فإن وجهة نظر القائمين على السياسة المائية فى مصر ترى أنه لا يمكن حالياً تسعير مياه الرى لوجود صعوبات فنية واجتماعية فى الوقت الذى يتم التشديد فيه على أن القطاع الخاص لن يدخل شريكاً فى إدارة وتوزيع المياه تحت أى صورة[3].

هذا فى الوقت الذى تشتمل فيه الاستراتيجية الخاصة بوزارة الرى على تشجيع مشاركة القطاع الخاص بانتهاج سياسة الخصخصة من خلال إنشاء شركتين قابضتين تتولى إحداها أعمال مشروع تنمية شمال سيناء والأخرى أعمال مشروع تنمية جنوب الوادى[4]، هذا بالإضافة إلى تحويل هيئة المساحة من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية.

- هذا بالإضافة إلى الإعداد لخصخصة مصانع مواسير الصرف المغطى ويبلغ عددها سبع مصانع، وذلك عن طريق بيع هذه المصانع أو إنشاء شركة مساهمة لإدارتها.

---

(١) جريدة الوفد فى ٢٠٠٤/٧/٩.

(٢) المجالس القومية المتخصصة، الدورة الثالثة والعشرون، ١٩٩٦/١٩٩٧، صـ٣٠٣.

(٣) بيان وزير الرى لمجلس الشورى، ضمن استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها، مرجع سابق ،صـ ٢٧.

(٤) استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها، مرجع سابق صـ ٢٨

- الإعداد لخصخصة صيانة أعمال الصرف حيث تمتلك هيئة الصرف عدد كبير من المعدات الثقيلة والخفيفة الخاصة بصيانة شبكات الصرف (شركة للصيانة).

- تشجيع إنشاء شركات للخدمات والصيانة والتسويق وخلافه[1].

وفى هذا السياق صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢، بإنشاء الشركة القابضة لمشروع تنمية شمال سيناء، وذلك فى إطار ما يسمى بتحسين الخدمات لمستخدمى المياه، وبما ينعكس بالإيجاب على رفع كفاءة المياه، وبموجب هذا القرار تتولى الشركة تنمية واستصلاح الأراضى وأعمال الخدمات من صيانة وتشغيل لنظم الرى والصرف،، وأن تكون لها الشخصية الإعتبارية وتعتبر بنص القانون من أشخاص القانون الخاص، ويجوز لها فى سبيل تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد، وتكون الشركة مسئولة عن إدارة وتشغيل وصيانة مرافق الرى والصرف وتوفير الخدمات للمستثمرين والمزارعين وتوزيع المياه داخل نطاق أراضيها مقابل تحصيل قيمة مناسبة من المنتفعين، مع استمرار ملكية وزارة الموارد المائية والرى للبنية القومية للرى والصرف بما فيها محطات الرى والصرف للمشروع وسوف تتولى وزارة الموارد المائية والرى إمداد الشركة بالمياه اللازمة طبقاً لا حتياجاتها اللازمة لخدمة أغراضها[2].

الأمر الذى يضع عديد من الشكوك وعلامات الاستفهام حول ما سوف تؤول إليه الموارد المائية مستقبلاً وبخاصة فى ظل الضغوط الدولية التى تمارس على مصر فى هذا الصدد وعلى رأسها البنك الدولى.

---

(١) استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها، مرجع سابق، صـ ٢٨.

(٢) الجريدة الرسمية، يونيو٢٠٠٢.

٣-٢. روابط المياه... ومبدأ استعادة التكاليف

فى مواجهة الضغوط الدولية التى تتعرض لها مصر فى إطار تسعير المياه برزت اتجاهات تنادى بمبدأ استعادة جزء من تكاليف نقل المياه عبر المجارى المائية.

وتستند هذه الاتجاهات فى تبريرها لتسعير المياه إلى زيادة تكاليف الصيانة السنوية لرى فدان الأرض الزراعية التى تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ جنيه سنوياً وسوف تزداد هذه القيمة إلى ما يقرب من الـ ١٤٠ جنيه مستقبلاً، وعلى الرغم من أنه يتم وبالفعل تحصيل ضريبة على الأراضى الزراعية مقررة للرى تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ جنيهاً مصرياً عن الفدان الواحد سنوياً يضاف إليه رسوم إضافية تفرضها المحافظات والمجالس المحلية إلا أن جملة هذه المبالغ المحصلة من وجهة نظر الداعين إلى تسعير المياه لا تفى بتكاليف رى الفدان المطلوبة[1].

وكصدى لهذه الافكار والرؤى تضمنت استراتيجية وزارة الموارد المائية والرى الصادرة فى العام ٢٠٠٠ تحت عنوان "الملامح الرئيسية للسياسة المائية.. نحو ٢٠١٧"، إعمال مبدأ المشاركة فى تكاليف خدمات المياه للمزارعين، وأيضاً فى قطاعى الشرب والصناعة ،على أن يتم تطبيق هذه السياسة فى الزراعة من خلال روابط مستخدمى المياه. وعلى الرغم من كل ما يقال حول دور تلك الروابط والمجالس المائية (راجع الإطار رقم ١٠) عن أنها بمثابة القنطرة التى سوف تقود إلى خصخصة مياه الرى، إلا أن التأكيدات التى جرت على لسان وزير الرى من أن جمعيات مستخدمى المياه وروابط ومجالس المياه

إطار رقم (١٠)

روابط ومجالس المياه

وفقا لأحكام قانون الرى والصرف بعد تعديله فى عام ١٩٩٤، فقد تم إلزام وإجبار المزارعين بتكوين راوبط فيما بينهم على أياً من مساقى الرى التى تم تطويرها بحيث يتحملوا كافة الأعمال المتعلقة بتشغيل وصيانة طلمبات رفع المياه والمسقاه. فى الوقت الذى لا يسمح فيه بتشغيل أى طلمبات لرفع المياه إلى المساقى التى تم تطويرها بخلاف طلمبة الرابطة.

وتقام الرابطة على أساس الطلمبة أو مجموعة طلمبات الرى عند مأخذ المسقاه الخاصة من الترعة الفرعية أو الرئيسية.

ومن ثم فإن الرابطة منوط بها إدارة المياه الخاصة بالمسقى فقط ،فى حين أن مجالس المياه، تختص بإدارة المياه على مستوى الترع الفرعية والمركزية. وحتى الآن فقد جرى إنشاء ٥٠٠٠ رابطة على مستوى المساقى، و٢٥٠ مجلس على مستوى الترع.

(١) المجالس القومية المتخصصة، الدورة الثالثة والعشرون، ١٩٩٦/١٩٩٧، صـ٢٠٣.

التى يتم تشكيلها لإدارة مكونات المياه التى تستخدمها لن تصبح شكلاً مقنعاً من أشكال تدخل القطاع الخاص لأن المستفيدين والمستخدمين يشكلون قطاعاً خاصا قائماً بذاته يقوم بأعمال الصيانة والتشغيل لمنافع خاصة.

كما يجرى التأكيد على أن دور الدولة لن يختزل إلا فى هذه الحدود لتبقى وزارة الموارد المائية والرى تدير وتضع السياسات والخطط التى تشمل هذه الإدارة تحت المسمى الجديد فى الفكر المائى المعروف باسم الإدارة المتكاملة للموارد المائية[1].

فى إطار هذا الجدل الذى يثار حول خصخصة المياه فى مصر والرأى الرافض له من قِبَل وزارة الرى، نحاول تناول روابط المياه، والدور المنوط بها فى خضم هذا الجدل، وهل يقوم دورها بالفعل على تأكيد حق الفلاحين فى إدارة شئونهم المائية، وتعميق حقهم فى المشاركة الخاصة بإدارة هذه الروابط والموارد المائية معاً، أم أن الأمر لا يعدو سوى تعميق مشاركتهم فى تحمل المزيد من الأعباء والتكاليف التى ترد فى هذا الشأن؟

وفى محاولة للإقتراب من هذه التساؤلات، نشير إلى أن نشأة مجالس المياه قد بدأت فى اطار تنفيذ مشروع إصلاح السياسات المائية وذلك بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID من أجل وضع برنامج يهدف إلى تعديل وإصلاح السياسات الخاصة بإدارة الموارد المائية.

وقد تم تنفيذ هذا المشروع من خلال ما يعرف باسم الشرائح والتى تقوم على تبنى برامج محددة بغرض تنمية وتطوير إدارة موارد مصر المائية.

وقد اشتمل البرنامج على خمسة شرائح متتالية.

كان من بين عناصرها تحسين مشاركة القطاع الخاص فى تغيير السياسات المائية وذلك كعنصر أساسي من عناصر الشريحة الأولى.

فى حين اشتملت الشريحة الثانية على عدة عناصر أخرى كان من بينها:

- تكوين روابط مستخدمى المياه على مستوى المساقى.
- ترشيد الاستخدام المائى لمحصولى الأرز وقصب السكر.

بينما اشتملت الشريحة الثالثة على مراجعة وتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ للحفاظ على نوعية المياه.

---

(١) وزارة الموارد المائية والرى، الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام ٢٠١٧، يناير ٢٠٠٠.

وأيضاً إنشاء روابط مستخدمى المياه على مستوى الترع الفرعية.

وفى الوقت ذاته اشتملت عناصر الشريحة الرابعة على مراجعة وتعديل قانون الرى والصرف (رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤) وذلك بهدف إدراج موضوع روابط ومجالس المياه.

هذا بالإضافة إلى عدد من العناصر الأخرى التى اشتملت عليها الشرائح الخمس، لكننا لم نورد منها إلا ما يهمنا فى إطار هذه الدراسة.

وقد حقق مشروع السياسات المائية بالتعاون مع الوحدة الاستشارية للاستراتيجيات المائية والمكتب الاستشارى الامريكى EPIO العديد من الأهداف التى توخاها من بينها:

- تعديل قانون الموارد المائية رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ والمعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤[١].
- إنشاء العديد من روابط مستخدمى المياه.
- إنشاء عدد من مجالس المياه.
- تعميق آليات السوق فى مجال إدارة واستخدام المياه والذى تمثل فى عدد من الشركات التى تقوم ببيع المياه للمزارعين.

ومن الملاحظ أنه وحتى العام ١٩٩٤ لم يكن هناك إطار قانونى ينظم إنشاء روابط ومجالس المياه، باستثناء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ آنذاك باعتباره المنوط به إنشاء جمعيات أهلية بما فيها روابط مستخدمى المياه[٢]، والذى جرى تعديله فيما بعد بالقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات الأهلية، ولكن كان من بين المآخذ على هذا القانون أن العضوية في الجمعيات الأهلية إختيارية بينما تدعو الحاجة إلى عضوية كل المزارعين الذين ينتمون إلى قناة رى واحدة بشكل إجبارى إلى روابط المياه، كما أن سلطة الإشراف فيما يتعلق بقانون الجمعيات هى وزارة الشئون الاجتماعية التى تفتقد إلى الخبرة الفنية فى هذا المجال[٣]، ومن ثم تم سن القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤.

وفى هذا الإطار فإن عدد روابط المياه التى أنشئت حتى عام ٢٠٠٤ قد بلغت ٥٢٠٠ رابطة تخدم نحو ٣٠٠ ألف فدان بنسبة تمثل أقل من ٤٪ من جملة المساحة المزروعة فى مصر[٤].

(١) مجلة الماء والنماء العدد العاشر ,يوليو ٢٠٠٢, صـ ١٧و١٨.
(٢) تقرير التنمية البشرية(القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٤) صـ ١١٥.
(٣) المرجع السابق صـ ١١٥.
(٤) المرجع السابق صـ ١١٩.

وإذا كانت هذه المساحة المطورة الخاصة بالصرف المغطى تمثل ما نسبته ٨,٥٪ من جملة المساحة المزمع تطويرها والتى يستهدف الوصول بها إلى ٣,٥ مليون فدان، فإن هذا يعنى أن هناك الآلاف من روابط المياه التى سوف يتم إنشائها مستقبلاً.

فهل يعنى هذا أن هناك إتجاه لتعميق المشاركة الفلاحية لإدارة شئونهم فى هذا المجال، أم أن الأمر لا يعدو كونه بسط سيطرة إدارة الرى الرسمية إلى المستوى الأدنى الذى كان خاصاً قبل صدور القانون ٣١٢ لسنة ١٩٩٤؟

وللإجابة على هذا التساؤل فإن تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٤ يرى أن ذلك قد يكون صحيحاً إذا ما أحجمت وزارة الرى والموارد المائية عن إعادة نقل كل المسئوليات والسلطات المتعلقة بإدارة مياه الرى إلى روابط مستخدمى المياه[1].

ونحن بدورنا نعيد التساؤل حول روابط مستخدمى المياه ولكن

إطار رقم (١١)

لقاءات مع بعض الفلاحين حول روابط المياه

- ذكر لنا أحد الفلاحين على سبيل المثال فى سياق تعليقه على روابط المياه أن الأمر قد تم فرضه علينا من قبل وزارة الرى ،حيث فوجئت إننى عضو فى إحدى الروابط سنة ٢٠٠٣ فى الوقت الذى أنشئت فيه الرابطة سنة ١٩٩٤، وذلك دون أن يشاورنى أو يناقشنى أحد. (مقابلة مع أحد الفلاحين بقرية بنى عبيد بمحافظة المنيا).

- فى السياق ذاته يشير أحد الفلاحين أن شيخ مسقى قرية " مطيوى " بالمنيا، تم تسليمه شفاطين، وادارهم لحسابه الخاص، دون علم أعضاء الرابطة (مقابلة مع أحد الفلاحين بقرية مطيوى بمحافظة المنيا)

- من ناحية أخرى تم القبض على أمين الصندوق لإحدى المساقى بإحدى قرى المنيا لوجود سطو لأموال المسقى، وأتضح فيما بعد أن أمين الصندوق لا يعرف أنه فى هذا المنصب الإدارى إلا بعد القبض عليه، فى الوقت الذى اتضح فيه أنه لا يجيد القراءة أو الكتابة على الرغم من وضع توقيعات له على إيصالات المسقى. (مقابلة مع أحد الفلاحين بإحدى قرى محافظة المنيا).

- إلى ذلك يشير بعض الفلاحين إلى أن الرابطة تدار بشكل خاص من قبل شيخ المسقى، دون مشورة أحد من الفلاحين، وفى هذا الصدد قام شيخ المسقى برفع سعر الرية إلى ٢٠ جنية بدلاً من ٨,٤٠ جنية بدعوى زيادة أسعار السولار(مقابلة مع أحد الفلاحين بإحدى القرى بمركز سيدى سالم بمحافظة كفر الشيخ)

- نتيجة للاعباء التى يتعرض لها الفلاحون فى علاقتهم بالرابطة التى يفترض فيها أنها تمثلهم، قام اثنى عشر عضو من جملة سبعة عشر عضواً يمثلون المسقى رقم "١٣" بناحية قرية جريس، بتسليم شيخ المسقى الشفاط الخاص برى أراضى أعضاء الرابطة، وذلك من خلال محضر عرفى، يتم بمقتضاه تسليم شيخ المسقى المسئولية كاملة عن كافة التصرفات المتعلقة بتحصيل رسوم الرى، لحسابه الخاص، عند قيامهم برى أراضيهم .على أن يتحمل كافة التكاليف التى ترد عليه فى هذا الشأن من قبل وزارة الرى أو أية جهة إدارية أخرى، وعدم مسئولية الفلاحين عن أية مصروفات ترد على الشفاط، ومن ثم تكون العلاقة بين الفلاحين أعضاء الرابطة وشيخ المسقى هى علاقة أشبه ما تكون بين صاحب ماكينة رى يقوم بتأجيرها للفلاحين عند احتياجهم لذلك مقابل مبلغ يدفعه الفلاحون لصاحب هذه الماكينة المملوكة له ملكية خاصة، وقد لجأ الفلاحون لهذه الطريقة لكى يجنبوا أنفسهم تبعات المسئوليات الإجبارية التى ترد عليهم بسبب اشراكهم الإجبارى أيضاً كأعضاء فى الرابطة. (مقابلة مع عدد من الفلاحين بقرية جريس بمحافظة المنيا)

---

(١) المرجع السابق صـ ١١٨.

بطريقة أخرى وهى، هل من الممكن أن يصبح الفلاحون المنضوون بشكل إجبارى تحت لواء هذه الروابط، لهم كل السلطات والحقوق فى تسيير شئون هذه الروابط؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب منا إمعان النظر فى البناء التشريعى الذى يضع الإطار القانونى لهذه الروابط من خلال القرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤ والذى يشتمل على عدة نواحى تنظيمية فيما يتعلق بتكوين مجالس وروابط المياه وهى:

أولا: اتحاد مستخدمى المياه فى الأراضى الجديدة حيث تنشأ فى تلك الأراضى اتحادات لمستخدمى المياه على كل مسقاه خاصة أو مصدر مائى خاص أو مشترك، بحيث يكون له الشخصية الاعتبارية إذا تجاوز عدد المنتفعين خمسة أشخاص. وقد حددت المادة (٢٣) من القرار ضرورة وجود اسم للاتحاد يختاره المنتفعون وأن يكون مشتقاً من اسم المسقاة الخاصة أو المصدر المائى الخاص أو المشترك أو أى اسم تختاره الجمعية العمومية للاتحاد، على أن يقيد هذا الاتحاد فى سجل خاص يعد لهذا الغرض بالإدارة العامة للرى، مما يعنى أن الجهة الإدارية المختصة هنا بتنظيم هذا الشان هى وزارة الرى والموارد المائية.

كما حدد هذا القرار كيفية انعقاد الجمعية العمومية التى تتم بناء على دعوة رئيس الاتحاد أو بناء على طلب ثلث الأعضاء بحيث لا تقل حيازتهم عن ٣٠٪ من زمام المسقاه، **وهنا يلاحظ وجود علاقة بين صحة انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد وبين حيازة الأرض،** الأمر الذى يزيد من نفوذ كبار الملاك وبسط سيطرتهم فى تيسير وإدارة شئون الاتحاد فى مواجهة صغار الملاك أو المنتفعين من الأرض الزراعية عن طريق الإيجار.

فعلى سبيل المثال قد يكون هناك عضوان من بين عشرة أعضاء على سبيل المثال قد تصل حيازتهم إلي ٧٠ ٪ مقارنة بباقى الحائزين مما يعنى شل قدرة الاتحاد عن عقد أيه جمعية عمومية بعيداً عن هذه العضوية على سبيل المثال لا الحصر.

وفى الوقت الذى يسلب فيه القانون حق الحائزين الصغار من تسيير أمورهم نجده يمنح هذا الحق للجهة الإدارية الممثلة فى مهندس الرى المختص الذى يجوز له بمقتضى المادة (٢٧) من دعوة الجمعية العمومية للانعقاد فى حين يمنع على ما يزيد عن نصف الأعضاء حقهم فى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد إذا ما كانت حيازتهم تقل عن ٣٠٪ من جملة حائزى الاتحاد.

وتعميقاً لتلك العلاقة بين حجم الحيازة وانعقاد الجمعية العمومية ما جاءت به المادة (٢٨) من القرار سالف الذكر من أنه يشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد حضور نصف عدد أعضاء الاتحاد على الأقل – وهنا قد لا تبدو فى ذلك مشكلة – ولكنه يعود

ويرهن ذلك بشرط يتعلق بمقدار ما يمتلكه هؤلاء الأعضاء من الحيازة الزراعية بحيث لا يقل ما فى حيازتهم عن ٥٠٪ من جملة تلك الحيازة المتعلقة بزمام الاتحاد.

وعلى الرغم من أن تلك المادة قد جاءت وعللت بانه إذا لم يتوافر نصاب الـ ٥٠٪ من الحائزين يؤجل انعقاد الجمعية العمومية لاجتماع ثان تدعى إليه خلال الأسبوع الثانى ويعتبر انعقادها الثانى صحيحا أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين وأياً كانت نسبة حيازتهم من أراضى الاتحاد. إلا أن النص فى اعتقادنا لا يحقق المرجو منه فيما يتعلق بتيسير شئون الاتحاد على الرغم من تراجعه عن نصاب الـ٥٠٪ فى الجولة الثانية.

إلا أن الأمر يصبح معلقا وفى المقام الأول على كبار الحائزين فى بسط نفوذهم فيما يتعلق بامور الاتحاد.

لانه لو افترضنا وعلى سبيل المثال أن الجمعية العمومية للاتحاد مكونة من ٢٠ شخص، ثلاثة منهم يحوزون ما يصل إلى ٥١٪ من جملة الحائزين المنضوين فى إطار هذا الاتحاد. فانه اذا ما حضر١٧ عضواً يمثلون ما يقرب من ٨٧٪ من عضوية الاتحاد ويحوزون ٤٩٪ من الأرض الزراعية، فان انعقادهم لا يكون صحيحاً إذا لم يحضر أصحاب الحيازات الكبيرة الذين يحوزون النصيب الأكبر من الحيازة.

تلك هى الطريقة الجديدة لإعمال مبدأ المشاركة الاجتماعية ولا يقتصر هذا الأمر على الأراضى الجديدة فقط بل ويمتد أيضاً إلى الأراضى القديمة.

وعلى الرغم من أن قرارات الجمعية العمومية تصدر بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا أن العوار الذى يشوب الإجراءات التى يجب اتباعها لصحة الانعقاد تتحيز لصالح كبار الملاك فى مواجهة صغارهم.

ثانياً: أما فيما يتعلق بروابط المياه فقد حددت المادة (٤٥) من القرار المذكور بانه "على جميع المزارعين على المسقاة المطورة تكوين رابطة لتشغيل وصيانة طلمبات الرفع والمسقاة ووسائل الرى الخاصة ".

ومن الواضح أن تكوين تلك الروابط ليس اختياريا من قبل المستفيدين بل إن فحوى النص تؤكد على أنه أمر إجبارى وليس وفقاً لإرادة الفلاحين، ومناط ذلك وكما جاء فى سياق المادة (٤٥) ايضاً هو " تحديد تكاليف الرى وتحصيلها من المزارعين ".

أذن فإنشاء الرابطة الاجبارى هدفه الاولى هو تحصيل تكاليف الرى الخاصة بالفلاحين أعضاء الرابطة، وما يرتبط بذلك من تنظيم أوقات التشغيل وعمل المطارفة بينهم وتحديد مسئوليات المشغل للطلمبة او الطلمبات والحارس وأعمال الصيانة اللازمة وغيرها.

وتاكيداً لمبدأ استعادة التكاليف تأتى المادة (٤٨) بالتأكيد على تحصيل تكاليف أعمال التطوير للمساقى من خلال إعداد بيان بما يخص الفدان الواحد من التكاليف النهائية لإنشاء شبكة الرى المتطورة بكافة مشتملاتها. ويتم سداد تلك التكاليف إما دفعة واحدة أو على أقساط سنوية لا تجاوز العشرين سنة على أن تكون هناك دفعة مقدمة لا تقل عن ٢٠ ٪ من جملة التكاليف.

هذا وتتولى الإدارة العامة للرى تحديد عدد الاقساط وقيمة كل قسط فى ضوء المبالغ المطالب بها كل فلاح (المادة ١٦) على أن يتحمل الحائز سواء أكان مالكاً أو مستاجراً بالنقد أو الاثنين معاً إذا كانت طبيعة العلاقة بينهما تقوم على المزارعة.

ويتم تحصيل قيمة التكاليف من خلال إعداد كشف بنصيب كل منتفع يوضع فى مقر الجمعية الزراعية أو مقر العمد ومشايخ البلد. أو لوحة اعلانات مراكز ونقاط الشرطة. وذلك لمدة اسبوعين على الأقل (المادة ١٧).

ولكل من يرغب فى الاعتراض على قيمة التكاليف التى يتحملها التوجه إلى الإدارة العامة المختصة. وإلا أصبحت قيمة النفقات نهائية (المادة ١٨).

ثم يلى ذلك قيام وزارة الاشغال العامة والموارد المائية بارسال بيان إلى الجهات المختصة بتحصيل ضريبة الأطيان فى المواعيد المقررة التى يتم توريدها لاحقاً إلى صندوق مشروعات تطوير وصيانة المساقى (المادة ١٩).

وإضافة إلى ما سبق على حائز الأرض الالتزام بصيانة شبكات الصرف المغطى المرخص بها. وإصلاح ما يلحقها من أعطال بحيث يُخطر الحائز بتنفيذ الصيانة فى المدة التى يحددها له مهندس الرى المختص. فاذا ما تخلف الفلاح عن إتمام الصيانة والالتزام بها تقوم الإدارة العامة للرى أو المشروعات أو التطوير بتنفيذ الصيانة والإصلاح المطلوب على أن يتحمل حائز الأرض كافة التكاليف الفعلية مضافاً إليها ١٠٪ مصاريف إدارية. ويلتزم حائز الأرض بدفع كل التكاليف المطلوبة دفعة واحدة خلال ثلاثين يوما (المادة ٢٠).

واذا لم يلتزم الحائز بالسداد خلال المدة المحددة فإنه يتعرض للعقوبات الواردة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤. مع العلم أن قيام الفلاح بالطعن على قرار اللجنة التى حددت قيمة التكاليف أمام المحكمة الابتدائية المختصة فإنه لا يترتب على هذا الطعن وقف التنفيذ.

وعلى الرغم من الأعباء المادية التى يتحملها أعضاء الرابطة.. يظل هناك تساؤل يطرح نفسه.أين تذهب هذه الأموال التى تم تحصيلها من المزارعين سواء فيما يتعلق بتكلفة الرى المطور. أو بتكلفة صيانة المساقى فيما بعد؟

تكمن الاجابة على هذا التساؤل فى إنشاء صندوق مشروعات تطوير وصيانة المساقى الذى تؤول إليه كافة المبالغ التى تم تحصيلها من المزارعين ،بحيث يتولى الصندوق إدارة هذه الاموال.

وتعميقاً للمشاركة المجتمعية كنا نأمل أن يكون ضمن المسئولين عن إدارة هذا الصندوق بعضاً من الموردين والمتحملين للتكلفة وأعباء الرى المطور وصيانة المساقى والمراوى، ولكن ولشديد الأسف لم نجد أى ذكر لهولاء المزارعين فى إدارة الصندوق، فكل القائمين على إدارة هذا الصندوق هم من الجهات الإدارية المختلفة سواء وزارة الرى ،والزراعة أو وزارة المالية ،التخطيط ،التعاون الدولى...الخ

هذا على الرغم من كون مهام هذا الصندوق إضافة إلى إتاحة التمويل اللازم لمشروعات تطوير وصيانة المساقى المطورة والتسوية الدقيقة، وللاشراف على تنفيذ تلك المشروعات ،وأيضا العمل على رفع وعى الفلاحين فى مجال استخدام المياه.

ويضاف إلى ما سبق ما أوردته المادة (٦٣) من القرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤ بأن للصندوق أن يُحصل مستحقاته لدى الغير " الذين هم الفلاحين والمزارعين " بطريق الحجز الإدارى الذى يجيز الحجز على أصول الفلاحين من أثاث، ماشية ،..... الخ، والذى سبق وأن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته بجلسة ٢٠/٣/٢٠٠٠وذلك فيما يتعلق بالحجز الإدارى الذى كان يقوم به موظفى بنك التنمية والائتمان الزراعى، بينما لازال معمولاً به فيما يتعلق بالقرار ٢١٣ لسنة ١٩٩٤.

هنا تتضح ملامح الصورة التى تتخفى وراء شعار المشاركة المجتمعية من خلال روابط ومجالس المياه ألا وهى تحميل الفلاحين تكلفة عمليات الرى المطور، فى الوقت الذى يتسأل فيه أحد الفلاحين **إننا لا نمانع اطلاقاً فى أن ندفع تكاليف الرى المطور فلا أحد يرفض التطوير ،ولكن أليس من حقنا أن نسأل كيف سيتم هذا التطوير، وكم سنكون تكلفته، وكيف سيكون السداد؟ أيضاً أليس من حقنا أن يكون لنا حق المشاركة فى إدارة الصناديق التى نمنحها أموالنا؟ إن إلهاب ظهورنا بسياط التكاليف بدعوى التطوير جعلنا نكره التطوير الذى يفرضوه علينا دون أن يشاورونا أو يشركونا فى أمور تخصنا نحن الفلاحون.**

ويشار فى هذا الصدد أن مشروع الصرف المغطى قد بدأ العمل به مع بداية التسعينيات بهدف ترشيد استهلاك مياه الرى وذلك من خلال التوسع فى مساحات الرى المطور والتى يُستهدف أن تغطى مساحة ٣,٥ مليون فدان (راجع الإطار رقم٩)، كما يشار أيضاً أن هذا المشروع يجرى تمويله من خلال معونات ومنح أجنبية.

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع فى علاقته بالأهداف التى يتوخاها إلا أن هناك الكثير من المثالب التى تعترى تنفيذ هذا المشروع، منها غياب إشراك الفلاحين بصورة فعلية فى تنفيذه، إضافة إلى العديد من المشكلات التى تعترى المراحل المختلفة لتنفيذ هذا المشروع منها. وكما تشير أحد الدراسات الهامة فى هذا الشأن (أن هناك مساحات ليست بالقليلة لا تعمل بكفاءة أو لا تعمل بالمرة بعد إنشاء شبكة الصرف المغطى بها ويعود السبب فى ذلك إلى وجود عيوب فى تصميم الشبكة بسبب اتباع منهج التعميم لدى القائمين على تصميم وتنفيذ شبكات الصرف المغطى أو أخطاء فى التنفيذ أو نقص فى الصيانة إضافة إلى غياب المتابعة الدقيقة وفساد ذمم بعض المقاولين والمهندسين ،ولأن الصرف مغطى فلا أحد سوف يعرف ما حدث، ومن ثم يكون الفساد قد تم طمسه من خلال ردم المواسير فى باطن الأرض..ولأن الصيانة فى معظم المرافق المصرية ضعيفة أو غائبة فأنها فيما يتعلق بشبكات الصرف المغطى تمثل نقطة ضعف كبيرة وذلك لكون صيانة تلك الشبكة ضعيفة للغاية ،ومن ثم يحدث انسداد كثير فى خطوط الصرف بسبب عدم وضع مرشحات مناسبة أو لإلقاء بعض المخلفات فى غرف التفتيش ،واذا انسدت خطوط الصرف تتوقف عن العمل وتبطل منفعتها وما يتسبب عن ذلك من مشكلات ضخمة فيما يخص الأراضى وزيادة نسب ملوحتها وانعكاس ذلك سلباً على أوضاع الفلاحين)[1].

وهو ما تتعرض له ٥٠٠ فدان من أجود أنواع الأراضي الزراعية بإسنا للبوار بسبب شبكات الصرف المغطي وارتفاع منسوب المياه الجوفية.

وفى هذا الصدد يشير أحد المزارعين أن أرضه تعرضت كلها للبوار وذلك بسبب تدفق المياه من باطن الأرض وإتلاف كل المحصول[2].

ويمكن أن نشير فى هذا الصدد أيضاً إلى ما يعانيه عدد من قرى مركز المحمودية وهى "الغرباوى، شدرشة، سرحان، مقلد" من المشكلات المتعلقة بالصرف المغطى والتى تسببت فيها مواسير الصرف التى تم تركيبها على ترعة كشك والمخالفة للمواصفات حيث تحتوى على فتحات ضيقة، كما أن عدم وجود خرسانة أسفل المواسير اثناء عملية التركيب، أدى إلى هبوطها[3].

---

(١) د.عاطف كشك ،فلاحون ومؤسسات (القاهرة:دار مصر المحروسة ،٢٠٠٤)صـ٢٠١ ،٢٠٣.

(٢) جريدة نهضة مصر فى ٢٠٠٤/١٠/٣١

(٣) عدد من شكاوى بعض الفلاحين لوزارة الرى، جريدة الاحرار فى ٢٠٠٤/٧/٤.

فى الوقت ذاته رفض عدد من المزارعين وأصحاب الأراضي في محافظة كفر الشيخ تنفيذ مشروع الري المطور إلى الحد الذى دفعهم إلى التصدى لمعدات الشركة المنفذة للمشروع بالأراضي الواقعة علي بحر النور الشهير بالبحر الاعمي بمركز بيلا ومنعها من العمل.

وهو ما دفع المهندس المسئول عن تنفيذ الأعمال بالإدارة العامة لمشروع الري المطور بطنطا بالتقدم ببلاغ إلى مأمور مركز شرطة بيلا اتهم فيه عدداً كبيراً من المزارعين باعتراض المعدات ووقف العمل بالمشروع. حيث تم استدعاء المزارعين لسؤالهم عن سبب تعرضهم لمعدات المشروع إلا أن نفس المزارعين تقدموا ببلاغ مماثل إلي مركز الشرطة كشفوا فيه عن اصابتهم بأضرار نتيجة تنفيذ المشروع في اراضيهم بالاضافة إلي تحميلهم بأعباء مالية تفوق طاقتهم.

وفى سياق تصاعد الأزمة عقد المجلس الشعبي المحلي لمحافظة كفر الشيخ جلسة حول هذا الموضوع تناولت المخالفات التي شابت تنفيذ مشروع الري بقرية "أريمون" التابعة لمركز كفر الشيخ والتنفيذ العشوائي للمحطات مما ترتب عليها تعطلها بشكل دائم وعدم وصول مياه الري الي الاراضي بصفة دائمة.

من ناحية أخرى يشير أحد المزارعين إلى أن هذا المشروع سوف يُحمل الفلاحين بأعباء مالية إضافية تقدر بمبلغ ٨٠٠ جنيه عن كل فدان يتم تنفيذ هذا المشروع فيه رغم أن ماكينات الري المقرر استخدامها في المشروع لا تكفي لري مساحة ٦٠ فدانا فهي من نفس نوع ماكينات الري الخاصة المملوكة للفلاحين والتي تستخدم في ري الأراضي منذ سنوات وحتي الآن. فى الوقت الذى يحذر فيه أحد المهندسين الزراعيين من الآثار السلبية للري الجماعي بهذا المشروع ومنها نشوب الصراعات والمشاجرات بين المزارعين للفوز بأسبقية ري أراضيهم. حيث سبق وفشل هذا النظام عند تطبيقه في أراضي الإصلاح الزراعي[1].

ولا يقف الأمر عند حدود تحميل الفلاحين بتكلفة الرى المطور بل يمتد إلى تحميلهم بكافة الأعباء والتكاليف اللاحقة والخاصة بأعمال الصيانة والتطهير ومن ثم فإنه ليس فى الأمر جديداً لأن تكاليف صيانة المراوى والمصارف كان يتحملها الفلاح سواء فيما يتعلق بتطهير المساقى والمصارف الخاصة وإزالة نبات ورد النيل "الهايسنت" وغيره من النباتات والحشائش (المادة ١٩) من قانون الرى والصرف رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ وكان الفلاح الذى لا يلتزم بتلك القواعد يتعرض لعقوبة الغرامة ثم الحبس اذا لم يلتزم بسدادها.

(١) جريدة نهضة مصر فى٦/٧/٢٠٠٤.

ما الجديد اذن؟

الجديد هو المزيد من فرض المركزية وليس العكس فى إدارة المياه كأحد الموارد العامة، والتى تعكس نفسها فى الإدعاء بالمشاركة المجتمعية من خلال ما يسمى بروابط المياه التى يساق إليها الفلاحون جبراً وقسراً.

ما يمكن ملاحظته إذن وفى سياق العرض السابق أن إعمال مبدأ أستعادة التكاليف من خلال روابط ومجالس المياه قد يكون مقدمة نحو تسعير المياه، وخصخصتها فى مرحلة تالية وذلك من خلال منهج يقوم على الإدعاء بتعظيم الجوانب الاقتصادية، فى الوقت الذى يتم فيه إفراغ الجوانب المتعلقة بالمشاركة من أى محتوى إلا فى اطار ماهو شكلى.

ويعد مشروع الصرف المغطى نموذج من بين نماذج كثيرة تطبق هذه المنهجية فى واقعنا المصرى. ولضمان نجاح هذه المنهجية تمارس الدولة دوراً احتكارياً لكافة الموارد البيئية العامة، وأيضاً احتكار الحديث باسم الناس، الذين هم على صلة أو مستفيدين من تلك الموارد.

هذا فى الوقت الذى ينطوى فيه هذا الخطاب على استبعاد الآخر ،على اعتبار أن معارضى هذا الخطاب هم ضد التحديث والتطوير ،...الخ.وهى للأسف وكما يتضح من مشروعات الصرف المغطى أو الرى المطور تخلو من اى دلالة سوى الدلالة الشكلية.

كما إن هذا الاحتكار يحاول تمرير أن الدولة هى صاحبة الحق القانونى الوحيد فيما يتعلق بإدارة هذه الموارد ،وليست راعى لها. ولاشك أن التسليم بهذه الحجية القانونية هو معناه إعطاء الدولة حق ليس من حقوقها فى المقابل ينتفى حق المجتمع فى إدارة تلك الموارد.

ومما لاشك فيه أن احتكار الدولة لهذه الموارد يسهل من نقل تلك الأصول أو الموارد إلى القطاع الخاص وهو ما حدث مع القطاع العام المصرى فى الصناعة الذى جرى نقل ملكيته إلى القطاع الخاص فى عملية استنزاف وإهدار لموارد المجتمع.

ونستطيع القول أن روابط ومجالس مستخدمى المياه فى هذا الشأن قد تكون هى الخطوة الأولى. فى الطريق نحو الخصخصة وذلك من خلال الإدعاء – بدون أى سند قانونى – بأن هذه الروابط هى المسئولة والمختصة بإدارة مساقى المياه وذلك فيما يتعلق بتحصيل الرسوم التى تصل فى بعض الاحيان إلى حد الجباية، ولأن الفلاحين ليس لهم أى دور وبخاصة على الصعيد الكلى فيما يتعلق بإدارة هذه الروابط أو برسم السياسات أو التخطيط و التنفيذ لها فإن دور الفلاحين ينحصر فقط فى تحميلهم التكاليف الخاصة بعملية التطوير ،والصيانة...الخ (راجع الإطار رقم ١١).

ولإن الفلاحين ينوء كاهلهم بالاعباء والتكاليف الزراعية المتزايدة ,فإنهم يضطرون إلى التنازل عن إدارة هذه الروابط إلى شيخ الرابطة الذى تم اختياره بواسطة الجهة الإدارية, والتعامل معه باعتباره صاحب "المسقى" التى تزودهم بمياه الرى وأنهم لا شأن لهم بأية أمور مالية أو إدارية...الخ تتعلق برابطة المياه بحيث يحصلون على مياه الرى فى مقابل ما يقومون بدفعه عند الحصول على الخدمة مباشرة ", وهو يتساوى مع ما كان موجود فى السابق بوابور المياه الذى كان يتولى سقاية أرض الفلاحين مقابل ما يقومون بدفعه ,دون إلزامهم بأية مصاريف سواء فيما يتعلق بالصيانة, أو شراء سولار, أو أيه أمور إدارية أخرى فمثل هذه الأمور من اختصاص صاحب الوابور أو طلمبة المياه ,ولا تخرج العلاقة عن حدود مقدم خدمة "يتمثل فى صاحب الوابور أو الطلمبة " ومتلقى خدمة "يتمثل فى الفلاح سواء كان صاحب أرض أو مستأجر لها.

إطار رقم (١٢) صراع الفلاحين على المياه

شهدت قرية "محلة خلف" التابعة لمركز سمنود جريمة قتل بشعة للخلاف بين أثنين علي ري الأرز, وأن مأمور مركز سمنود قد تلقي بلاغاً من مستشفي سمنود العام يفيد بوصول أحد الأفراد والبالغ من العمر ـ ٣١ سنة ـ دبلوم صنايع مقيم بقرية "محلة خلف" مركز سمنود جثة هامدة,, وقد أشارت الوقائع إلى أن القاتل هو أبن عم المجني عليه ـ ٣٣ سنة ـ بدون عمل ومقيم بنفس القرية, وبمواجهته بالتحريات اعترف بارتكابه الجريمة وأنها كانت بسبب مشادة كلامية علي أسبقية الري للأرض تطورت للتشابك بالأيدي مما دفعه لطعن أبن عمه بواسطة منجل نزل به علي الفخذ بجوار "العانة" سقط علي اثرها غارقاً في دمائه, وفر هارباً من مكان الجريمة وحاول الهروب خارج البلدة خشية بطش الأهالي (نقلاً عن جريدة نهضة مصر فى١٠/٨/ ٢٠٠٤)

وهو ما حدث بالفعل فى عديد من الروابط منها على سبيل المثال لا الحصر ما قام به الفلاحون المشتركين فى رابطة المسقى رقم " ١٣ " بقرية جريس بمحافظة المنيا والسابق الإشارة إليها.

٣-٣. زراعة الأرز والإهدار المائى

لا شك أن زراعة الأرز فى المناطق البعيدة عن مياه البحر كجنوب الدلتا له تأثير سلبى على الموارد المائية والمحاصيل الأخرى التى تواكب زراعتها, وذلك نظراً إلى ارتفاع منسوب المياه فى هذه الأراضى مما يؤثر بالسلب على إنتاجية المحاصيل خاصة القطن.

كما أن زراعة الأرز فى تلك المناطق يمكن أن تتسبب فى إحداث تأثيرات سلبية على شبكات الصرف المغطى والتى يمكن أن تؤدى إلى سد البعض منها بسبب ارتفاع منسوب المياه الأرضى لتلبية متطلبات زراعات الأرز من الرطوبة الطينية.

أيضا تؤدى زراعة الأرز بالمناطق البعيدة عن البحر إلى إضعاف التوازن الملحى للدلتا نظراً لكون كمية البخر من سطح تربة هذه الأراضى يكون عالياً وبالتالى يؤدى تزايد معدلات البخر إلى تزايد كمية الأملاح المطلوب التخلص منها، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة ملوحة التربة بالإضافة إلى زيادة ملوحة مياه الصرف التى يعاد استخدام معظمها[1].

إضافة إلى أضرار بيئية أخرى تتمثل فى تزايد الكميات المنبعثة من غاز الميثان التى عادة ما يكون لها تأثيرات ضارة على طبقة الاوزون فى الغلاف الجوى لسطح الكرة الأرضية ولو أن هذا بالمقارنة بالمصادرالأخرى الضارة بطبقة الأوزون منخفض للغاية.

وفى العادة ينصح الخبراء بزراعة الأرز فى منطقة شمال الدلتا وذلك لأن زراعة الأرز فى تلك المناطق تعمل على حماية الأراضى الزراعية من تداخل مياه البحر مع المياه العذبة وبذلك تضمن وزارة الرى وجود أكبر ضاغط ممكن من المياه العذبة لوقف تداخل مياه البحر[2].

دوافع الفلاحين لزراعة الأرز

على الرغم من كل المشكلات التى تتعلق بزراعة الأرز إلا أن هناك ارتفاعاً فى المساحات المنزرعة من هذا المحصول، الأمر الذى يدفعنا إلى التساؤل حول الأسباب التى تدفع الفلاحين لزراعة الأرز أو قصب السكر، وهم يعلمون أنهم قد يتعرضون للملاحقات القضائية سواء عند مخالفة زراعته أو عند التخلص من مخلفاته والتى تبدأ بالغرامة وتنتهى بالحبس فى السجون، ولكن وعلى الرغم من ذلك يستمر الفلاحون فى زراعته.وليس هذا فقط بل يصل الأمر إلى حد الموت والإقتتال بسبب التسابق على زراعة الأرز (راجع الإطار رقم١٢).

وإذا ما نظرنا إلى المساحات المنزرعة من الأرز سوف نجدها فى تزايد مضطرد حيث كانت المساحة المنزرعة فى العام ٢٠٠١ تتجاوز المليون والثلاثمائة فدان، نجدها فى العام ٢٠٠٣ قد بلغت ٢ مليون فدان، ومن ثم نجد ارتفاع نسبة مخالفات زراعة الأرز من ٢٣ ٪ فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٨٥ ٪ فى العام ٢٠٠٣، وذلك بنسبة تبلغ ٦٢ ٪.(راجع الجدول رقم ٢) وذلك على الرغم من الغرامات التى تفرضها التشريعات الصادرة فى هذا الشأن، ومن بينها المادة

---

(١) رأى عدد من المختصين بوزارة الرى، مجلة الماء والنماء العدد ١٤، صـ ١٦.

(٢) مهندس جمال الشافعى بوزارة الرى فى حوار لمجلة الماء والنماء، صـ ١٦.

(٨٤) من القانون ١٢ لسنة ٨٤ التى تحظر زراعة الأرز فى غير المناطق المصرح بها، وفرض الغرامة المنصوص عليها بموجب المادة (٩٤) من نفس القانون، إضافة إلى تحصيل غرامات أخرى من الفلاحين الذين يقومون بزراعة الأرز نتيجة استغلالهم لمياه زائدة بموجب المادة (٥٣) من نفس القانون.وينظر القائمون على تنفيذ تلك التشريعات من الوزارات المعنية بضرورة تفعيل تلك النصوص من خلال التشديد فى تحصيل تلك الغرامات، وبخاصة إنه عادة ما يتم إسقاط تلك الغرامات فى مواسم الانتخابات والاستفتاءات. ولكنه وعلى الرغم من تلك الغرامات، والتى فى العادة ما يعجز الكثير من الفلاحين عن سدادها ويكون مصيرهم عقوبة السجن، لكنهم ومع ذلك يستمرون فى زراعة الأرز وفى هذا الصدد يقول **أحد الفلاحين من قرية "ميت يزيد" بمحافظة الغربية..زراعة الأرز بالنسبة لنا ضرورة قصوى لأنها تُشعر الفلاح منا بالأمان، حيث نستخدمه فى غذائنا اليومى تماماً مثل رغيف الخبز لا نستطيع أن نستغنى عنه، حيث يؤكل مع اللفت، طماطم، أى شئ آخر، ولا يخلو بيت فى قريتنا لا يقوم بتخزين الأرز سواء أكان عامل، فلاح... الخ.**

كما أنه بإمكاننا مبادلته مع أهل القرية، فمثلاً نبادله بشراء بعض الحاجات المنزلية، وأيضاً شراء بعض المحاصيل الغذائية الأخرى، أنه نبع الحياة بالنسبة لنا.

نعرف أن هناك العديد من الغرامات التى تفرض علينا بسبب مخالفتنا لزراعة الأرز، ونعرف أيضا أن هناك السجن الذى ينتظرنا إن لم نستطع السداد لكننا سوف نظل نزرع الأرز طالما لا توجد أية بدائل أخرى للعيش آمنين.

جدول (٢): نسبة المخالفة فى زراعات الأرز

السنة	مساحات الأرز المقررة بالمليون فدان	مساحات الأرز الفعلية بالمليون فدان	نسبة المخالفة
٢٠٠١/٢٠٠٠	١,٠٦	١,٣٠٥	٪٢٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١,٠٦	١,٥٣١	٪٤٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١,٠٨	٢,٠٠٠	٪٨٥

المصدر:مجلة الماء والنماء ،وزارة الموارد المائية والرى، مايو ٢٠٠٤، العدد ١٤.

هذا فى الوقت الذى يحقق فيه صافى العائد بالنسبة للفدان الواحد من الأرز مبلغ ٢١١٣ جنيهاً وذلك بالنسبة لمحصول عام ٢٠٠٣، وهو بلا شك يمثل أعلى عائد مقارنة بباقى المحاصيل الصيفية (راجع الجدول رقم١٠ ضمن الملاحق).

فى الوقت ذاته يتضح أن هناك زيادة فى إنتاج محصول الأرز تقدر بحوالى ٣,٧٨ مليون طن بنسبة ١٥٨ ٪ فى العام ٢٠٠٣ (راجع الجدول رقم ١١ضمن الملاحق). وترجع هذه الزيادة

أساسا إلى زيادة الإنتاجية من ٢,٤٠ طنا للفدان فى العام ١٩٨٧ إلى ٤,٠٩ طنا للفدان عام ٢٠٠٣ أى بنسبة ٧١ ٪. وتعتبر هذه الإنتاجية أعلى إنتاجية فى تاريخ زراعة الأرز بجمهورية مصر العربية وقد تكون أعلى إنتاجية على مستوى العالم لموسم ٢٠٠٣.

أيضاً فإنه مما ساعد على زيادة المساحة المنزرعة بالأرز ما قررته وزارة التجارة الخارجية فى السنوات الأخيرة دعماً لتصدير الأرز يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ جنيه للطن الواحد. الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أسعاره المحلية. ومن ثم تشجيع الفلاحين على زراعته للاستفادة من فروقات الأسعار المحلية عن أسعاره العالمية فى تحقيق أرباح عالية[1] بالنسبة لمصدرى الأرز سواء أكانت الدولة أو شركات التصدير الخاصة.



(١) استصلاح الأراضى ونظم التصرف فيها . مرجع سبق ذكره. صـ ٥٢.

هل يتم العودة للدورة الزراعية كبديل للإهدار المائى؟

فى الوقت الذى تقوم فيه الاستراتيجية الزراعية على تحرير الفلاحين من أعباء الدورة الزراعية -أو هكذا يتم الإدعاء- نجد أن نفس تلك السياسات تنادى بضرورة الأخذ بالدورة الزراعية وذلك فى محاولة لوقف عملية الإهدار المائى وهو ما يتجلى فى محصول الأرز حيث اتجهت السياسة الزراعية إلى استنباط أصناف من الأرز قصيرة المكث تستغرق زراعتها ١٢٠ يوماً وتستهلك حوالى ٦ آلاف متر مكعب للفدان الواحد، كما يحقق إنتاجية تتراوح ما بين ٤,٥ إلى ٥ طن للفدان، فى حين أن الأصناف التقليدية تصل فترة مكوثها بالأرض إلى ١٦٠ يوماً، وتستهلك ٩ آلاف م٣ للفدان الواحد، الأمر الذى يعنى تحقيق وفورات مائية قدرها ٣,٩ مليار متر مكعب من المياه وذلك بافتراض زراعة ٧٠٠ ألف فدان كما هو وارد باستراتيجية وزارة الزراعة فيما يتعلق بزراعة الأرز حتى ٢٠١٧، بدلاً من المساحة المنزرعة حالياً.

وهذا الأمر فى تصور تلك الاستراتيجية الجديدة يستلزم اتباع دورة زراعية جديدة تقوم على زيادة الكثافة المحصولية من خلال استخدام دورة زراعية جديدة تشتمل على ثلاثة محاصيل فى السنة بدلاً من محصولين تتضمن هذه الدورات زراعة القمح مبكراً متبوعاً بعباد الشمس إما قبل أو بعد الأرز المبكر أو زراعة القمح مبكراً متبوعاً بالأرز والذرة النيلى.

وزراعة فول الصويا قبل الأرز أو زراعة الخضروات قبل وبعد الأرز متبوعاً بمحصول شتوى، أو زراعة البرسيم مبكراً فى المساحات التى زرعت أرزاً والحصول على حشتين ثم يقلب فى المساحة التى ستزرع قطنا مما يؤدى – من وجهة نظر الاستراتيجية الزراعية – إلى زيادة الكثافة المحصولية لتعظيم العائد الصافى من الأرض والمياه[1] حيث يستهلك محصول الأرز مياه تقدر بـ ١٢,٤ بليون متر مكعب فى السنة، ويمكن استخدام الفائض المائى فى المشاريع الزراعية الجديدة فى جنوب الوادى.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا، هل سوف يلتزم الفلاحين بتلك الدورة الزراعية لتحقيق ما تستهدفه السياسة الزراعية فى مصر للإقلال من الإهدار المائى ؟ وإذا لم يلتزم الفلاحون بذلك، فهل سيتم إجبارهم بتطبيق تلك السياسة الزراعية، فى الوقت الذى تقوم فيه ذات السياسة بالترويج للتحرير الزراعى فى مصر ؟!

(١) المجلة الزراعية، مؤسسة التعاون، عدد ٥٤٨، صـ٦٠.

٤ الصراع على الموارد فى ريف مصر

للأسف لا توجد إحصاءات رسمية موثقة يمكن أن تشير إلى دراسة ظاهرة العنف فى الريف المصرى فى إطار علاقة ذلك بالموارد التى يتعامل معها الفلاحين وبالاخص الأرض والمياه حيث يتطلب ذلك الاطلاع على المحاضر التى تم تدوينها بتلك الحالات فى أقسام الشرطة والبوليس وهو أمر يكتنفه العديد من الصعوبات والمعوقات. هذا فى الوقت الذى توجد فيه صعوبات أيضاً تتعلق بتقرير الأمن العام الذى تصدره وزارة الداخلية كل عام تتمثل فى عدم إتاحته للجمهور أو الباحثين الأمر الذى يدفعنا إلى الاعتماد بشكل كبير على تلك النوعية من حالات العنف التى تنشر عبر الصحف المصرية. وهو أمر وإن كان لا يعطينا رصداً كاملاً ودقيقاً للجانب الكمى فى دراسة ظاهرة العنف فى الريف المصرى، إلا أنه يعطينا مؤشرات على طبيعة تلك الظاهرة وتناميها واستمرارها من ناحية وشدة وقسوة هذا العنف من ناحية أخرى.

كما تشير تلك الظاهرة إلى قسوة الأوضاع الاجتماعية وتردى الأحوال المعيشية لمعظم من قاموا بارتكاب تلك الأحداث. فإن معظم من قاموا بارتكاب تلك الحوادث هم من فقراء وصغار الفلاحين. وتتراوح أسباب هذا العنف مابين خلاف على بعض المحاصيل وصلت إلى حد الاقتتال على" كوز ذرة "، كما زادت حدة العنف داخل الأسرة أو العائلة الواحدة بسبب النزاعات التى كان الكثير منها دموى على ميراث ضئيل من الأرض الزراعية. إضافة إلى الخلافات على حدود الأراضي الزراعية. أو خلافات بسبب الأسبقية على مياه الرى الأمر الذى يعطى دلالة قوية على تردى الأوضاع المعيشية التى يحياها الفلاحون فى الريف المصرى (راجع الجدول رقم ١٢ ضمن الملاحق) ويأتى الصراع على الأرض فى المرتبة الأولى من أحداث العنف التى أمكنا حصرها سواء تعلق الأمر بتلك النزاعات التى تتم بسبب الميراث الخاص بالأرض الزراعية داخل العائلة الواحدة. أو النزاعات التى تثور بموجب الخلاف على حدود الأرض الزراعية أو ملكية قطعة من الأرض الزراعية. وفى الغالب تكون تلك الأرض من الضآلة فى حين يكون العنف المصاحب لها على درجة كبيرة من الدموية حتى بين الأفراد الذين توجد بينهم صلة قرابة (راجع الإطار رقم١٣).

٤-١. العنف بسبب توريث الأرض

تأتى الخلافات داخل العائلة الواحدة، بسبب النزاع على ميراث الأرض الزراعية سبباً فى بروز حدة تلك النزاعات فى الريف المصرى، فقد كانت الخلافات العائلية الخاصة بالميراث على قطعة أرض مساحتها نصف فدان سبباً فى حدوث مذبحة عائلية.نتيجة خلاف على الميراث. فقد شهدت قرية " فاو قبلي" بدشنا قيام مزارع لم يتجاوز عمره تسعة عشر عاماً بقتل والده وشقيقه وعميه بالرصاص وفر هارباً[1]، على صعيد آخرقام عمدة بكفر الدوار باختطاف نجل شقيقه والقيام باحتجازه لمدة يوم، وإجباره بمساعدة أولاده بالتوقيع علي ثلاثة إيصالات أمانة على بياض لإكراهه علي التنازل عن ميراثه فى الأرض الزراعية[2]. فى الوقت ذاته شهدت قرية" العتقا" بالضهرية بايتاي البارود نشوب مشاجرة أدت إلى مقتل أحد المزارعين متأثرا باصابته بجرح قطعي بفروة الرأس كما اصيبت زوجته وشقيقاه أحدهما "سائق" والآخر "مدرس" في مشاجرة بينهم بالأسلحة النارية والعصي بسبب الخلاف علي مروَىَ رى بين أراضيهما الزراعية. - أيضا وفى إيتاى البارود شهدت قرية "السعدني" نشوب مشادة كلامية تطورت لمشاجرة بين أحد المزارعين وجاره فى الأرض بسبب الخلاف علي شراء نصف فدان أرض زراعية مجاورة لأراضيهما قام خلالها المزارع بتمزيق جاره بمنجل أدي إلي وفاته.

إطار رقم (١٣)

صراع الفلاحين على الأرض الزراعية

فى محافظة المنوفية قتل عجوز شقيقه الأكبر "٧٥" عاماً بسبب الخلاف على عشرة سنتيمترات من الأرض الزراعية وذلك فى أعقاب وقوع مشاجرة بينه وبين شقيقه المزارع والبالغ من العمر ٧٠ سنة وقد تطورت المشاجرة الي تشابك بالأيدي وشارك أحفاد الطرفين في المشاجرة وأمسك الأول بشومة وانهال بها علي رأس شقيقه الأكبر "فرح" فسقط علي الأرض فاقداً الوعي ثم تدخل حفيده البالغ من العمر ٢٣ سنة وأكمل الجريمة ومزق صدره بشرشرة فلقي مصرعه علي الفور، وبعد القبض علي المتهمين "العجوز وحفيده"، وبمواجهتهما، اعترفا بارتكابهما الواقعة وأرشدا عن الأدوات التي استخدمت في الحادث وذلك بسبب قيام المجني عليه بالاستيلاء علي "١٠" سنتيمترات من أرض شقيقه ليقيم عليها سوراً يحمي به حظيرته. (نقلاً عن، عبد الحميد النحاس، جريدة الوفد بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١).

(١) جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/٥/١٠.

(٢) جريدة الوفد الوفد فى ٢٠٠٤/٤/١٣.

وفي قرية "المعركة" بمركز بدر نشبت مشاجرة بالعصى بين أحد المزارعين وجاره الذى يعمل مزارعاً هو الآخر مما تسبب في وفاة أحدهما بسبب خلافات بينهما على الجيرة في الأرض الزراعية(1).

من ناحية أخرى كاد أحد الخفراء من قرية "الغابة" بأبو حمص بالبحيرة أن يفقد حياته حيث ضربه شقيقه "عامل" بعصا غليظة فوق رأسه بسبب التنافس على قيراطى أرض من الميراث(2).

٤-٢. الخلاف على حدود الأرض

لا يتوقف الصراع على الأرض عند حدود الميراث فقط بل يمتد إلى الحدود الفاصلة بين أراضى الفلاحين وبعضهم البعض .

فقد لقي مزارع يبلغ من العمر ٣٤ عاما من قرية "مشطا" مركز طما بسوهاج مصرعه في مشاجرة نشبت بينه وبين مزارعين شقيقين بسبب قيامه بوضع يده على قطعة أرض من أملاك الدولة فأطلقا عليه النار فلقي حتفه في الحال. - كما لقي مهندس زراعي بمركز طما مصرعه انهال عليه شقيقان بالعصي والشوم حتي لفظ أنفاسه الأخيرة، بسبب الخلاف علي الحد الفاصل بين أرضهما(3).

- كما لقي مزارع مصرعه وأصيبت زوجته وشقيقه في مشاجرة بالرصاص مع جيرانهم بسبب خلافات علي حائط مقام علي حدود فاصلة بين الزراعات بنجع الحرجة بقرية "بلصفورة" بسوهاج(4).

- كما أصيب أربعة عشر مواطناً في مشاجرة، بين عائلتين بقرية "كفر حجازي" بسبب خلافات قديمة علي الحدود بين المزروعات(5).

فى السياق ذاته لقى طالب بالثانوى الأزهرى مصرعه داخل مسقى بالأرض الزراعية بقرية "محلة منوف" وتبين أن جاره قد قام بقتله لوجود خلافات سابقة بينهما بسبب الحد الفاصل بين أرضهما.

---

(١) جريدة الجمهورية في١٥/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٢) جريدة الجمهورية في٣١/٧/٢٠٠٤.

(٣) جريدة الوفد فى ٢٥ /٢/٢٠٠٤.

(٤) جريدة الجمهورية فى ١٨/٦/٢٠٠٤.

(٥) جريدة الجمهورية فى ١٥/٨/٢٠٠٤.

حيث وجُد الطالب الذى يبلغ من العمر ١٧ عاماً، مقتولاً داخل المجرى المائى بالأرض ومصاباً بعدة كدمات بالرأس.

وتشير الوقائع إلى وجود خلافات شديدة بين المجنى عليه وبين جاره وقبل الحادث بيوم كانت قد نشبت مشاجرة بينهما نجح الأهالى فى فضها، وفى اليوم التالى لا حظ المجنى عليه أن المتهم قام بنقل الحديدة الفاصلة بين أراضيهم وكذلك حديدة المسافة فتوجه لمعاتبة المتهم فنشبت بينهما مشاجرة، وانتهز المتهم سقوط المجنى عليه فى الأرض وظل ضاغطاً على رقبته حتى فارق الحياة فحمله بعدها والقى بجثته بالمجرى المائى[١].

فى الوقت ذاته أصيب ١٣ شخصا في مشاجرة بالرصاص والأسلحة البيضاء بين أسرتين بنجع خليفة مركز المراغة بسوهاج بسبب الخلافات حول حدود أراض زراعية[٢].

أيضاً لقى مزارع مصرعه واصيب ثلاثة آخرون بسبب النزاع على الحد الفاصل بين الأرض الزراعية، حيث تبين نشوب مشاجرة بالأسلحة البيضاء بين عدد من المزارعين بقرية "الشوكا" بسبب الخلاف على الحد الفاصل بين أراضيهم الزراعية[٣].

٤-٣ العنف حول المياه

تتجدد كل عام الصراعات الفلاحية على الموارد المائية، بسبب الصراع حول الوصول للمياه (راجع الجدول رقم ٣).

هذا وتتزايد الشكوى من ندرة الحصول على المياه من ناحية وسوء توزيع المياه من ناحية أخرى، وفى هذا الصدد كشف مسئول بوزارة الري أن عدد الشكاوى التي تلقتها غرفة العمليات بمكتب الوزير بلغت أكثر من ١٠٠ ألف شكوي حتي الآن[٤].

الأمر الذى يدفع العديد من الفلاحين إلى استخدام مياه الصرف فى قرى مختلفة من ريف مصر وهو ما ينعكس بالسلب على محاصيل الفلاحين إلى الدرجة التى أعجزت العديد منهم عن سداد الأقساط المستحقة عليهم لبنك التنمية والائتمان الزراعى بسبب فساد محاصيلهم نتيجة لاستخدام مياه الصرف، مروراً بتأثيرات استخدام تلك النوعية من المياه على بيئة التربة الزراعية، إنتهاء بالمضار التى تنال من صحة المستهلكين لتلك المحاصيل.

---

(١) جريدة الأحرار فى٢٨/٨/٢٠٠٤.

(٢) جريدة الجمهورية فى ٣٠/٨/٢٠٠٤.

(٣) الاحرار ١٣/١١/٢٠٠٤.

(٤) جريدة نهضة مصر فى ١٨/٨/٢٠٠٤.

الأمر الذى يعكس نفسه فى تزايد حدة النزاعات بين الفلاحين بسبب مشكلات المياه فى ريف مصر، حيث شهدت العديد من القرى فى ريف مصر حالات من العنف فى هذا الصدد منها على سبيل المثال:

قيام أحد المزارعين بذبح ابن عمه إثر مشادة نشبت بينهما علي أولوية الري "بكفر الغرباوي" بمركز المنزلة بالدقهلية ولاذ المتهم بالهرب، وتشير الأحداث بالعثور علي جثة المجني عليه مفصولة الرأس وسط بركة من الدماء وذلك على أثر مشادة بين المجني عليه وابن عمه البالغ من العمر ٦٥سنة بسبب تنافسهما علي أولوية رى الأرض الزراعية قام علي إثرها بضرب المجني عليه بالفأس وفصل رأسه عن جسده[١].

- وعلى نفس المنوال انهال مزارع على رأس جاره بالفأس بسبب الاختلاف علي أولوية رى الأرض.

ترجع وقائع الأحداث إلي قيام أحد المزارعين ويبلغ من العمر ٤٠ سنة بالتشاجر مع جاره ٤٢ سنة بسبب التسابق على أولوية رى الأرض الزراعية حيث انهال المتهم بالفأس علي رأس المجني عليه حتي هشمها تماما، من ناحية أخرى انهال مزارع بقرية" بويل بإسنا" علي جاره بشومة فوق رأسه لخلافهما علي أسبقية الرى، حيث تشير الوقائع بالعثور علي جثة أحد المزارعين وبها عدة إصابات بالرأس وغارقا في دمائه وسط زراعات القصب..وذلك بسبب وجود خلافات مع أحد الجيران حول أسبقية الرى أنهاه بضرب المجني عليه بشومة علي رأسه وفر هاربا إلا انه تم القبض عليه لاحقاً[٢].

- إلى ذلك شهد مركز ساقلتة بسوهاج جريمة قتل بشعة حيث انهال ثلاثة أشقاء بالعصي والشوم علي رأس عمهم وابنه بسبب الأسبقية علي الرى[٣].

- كما أصيب تسعة أشخاص بجروح في مشاجرة بالعصي بقرية " الإصلاح بكوم الفرج " بأبوالمطامير بسبب الخلاف علي أسبقية رى أراضيهم الزراعية[٤].

- فى السياق ذاته تلقت مستشفى قنا العام جثة أحد المزارعين أثر اصابته بطلق نارى، وآخر مصاب بطلق نارى لكنه لازال على قيد الحياة، وتشير الوقائع إلى نشوب مشاجرة بين المجنى عليهما، وبين أثنين من جيرانهما فى الأرض الزراعية بسبب الخلاف على رى الأرض الزراعية الخاصة بكل منهما "بنجع المعلا" التابع لقرية "الحجيرات"، حيث تبادل الطرفان

---

(١) جريدة الوفد فى ٢٠٠٤/٦/٢٨.

(٢) جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/٥/١٦.

(٣) جريدة الجمهورية فى٢٠٠٤/٤/٦

(٤) جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٤/٧/٣٠

إطلاق الأعيرة النارية مما أدى الى إصابة الجنى عليهما حيث لقى أحدهما مصرعه وأصيب الثانى[1].

جدول (٣): حوادث العنف المتعلقة بالخلاف على رى الأرض الزراعية

م	قتلى	مصابين	القرية	التاريخ
١	٢		جلاوية /ساقلتة/ سوهاج	٠٦-ابريل
٢	١	٦	العنقا/ الضهرية/ايتاى البارود رى	١٥-مايو
٣	١		بويل/اسنا	١٦-مايو
٤	١		كفر الغرباوى/ دقهلية	٢٨-يونيو
٥	١	٥	شبرا بلولة	٢٤-يوليو
٦	١		محلة خلف / مركز سمنود/	١٠-اغسطس
٧		٩	أهالى الإصلاح/ أبو المطامير/بحيرة	
٨	١	١	نجع المعلا/ الحجيرات/ سوهاج	٠١-سبتمبر
٩	١		قرية خميس	٢٠-ديسمبر

(١) جريدة الأحرار فى ٢٠٠٤/٩/١.

٥ تآكل سبل عيش الفلاحين

مقدمة

ماذا بقى للفلاحين فى ظل آلام الطرد المتواصل، قليل من الأرض، قليل من الماء، هى كل ما تبقى للفلاحين من زاد الدنيا، ولكن حتى هذا الزاد المتواضع هو فى نظر صائدى الأرزاق، ومحترفى الثروات هو صيد ثمين لابد من اقتناصه.

ووسائل القنص كثيرة ومتنوعة تارة برفع أسعار المدخلات الزراعية، وتارة بحرمان الفلاحين من فرص عادلة فى الوصول للأرض والمياه، وذلك لمن بقى صامداً رافضاً محاولات الاقتلاع سواء فى امتلاك أو استئجار حيازة صغيرة، متمسكين بحقهم فى الأرض، حقهم فى الوطن والمواطنة، حقهم فى الحياة.

ولكن حتى هذا الحق- حق الحياة - يجرى فرض شروط جديدة له، لإبقاء هؤلاء الفلاحين على حالهم من الضعف، سواء فى تعميق عدم امتلاكهم لناصية القراءة والكتابة، أو المزيد من تفتيت حيازاتهم الصغيرة والضعيفة من الأرض، وإثقالهم بالمزيد من الديون بدعوى التنمية التى يتولى رعايتها بنك التنمية والائتمان الزراعى، حتى لا يبقى أمام الفلاحين سوى أن يدفعوا بأبنائهم وبناتهم وزوجاتهم فى سبيل رحلة البحث عن فرصة عمل فى غيطان بعيدة، وشروط للعمل أكثر بعداً عن أى واقع إنسانى، وذلك بعد أن أوصدت أبواب الرزق فى وجه البالغين من الشباب والرجال، بدعوى أنهم يغالون فى أجورهم.

إنها المعادلة الجديدة إذن لفرض قواعد جديدة للحياة، أستلاب فائض الأرض من جانب، واستلاب فائض العمل من جانب آخر، ولضمان نجاح هذه المعادلة لابد من إضعاف قدرات الفلاحين سواء المعرفية، أو المؤسسية.

ومن ثم يجرى المزيد من تآكل سبل عيش الفلاحين التى تتجلى فى المزيد من الأمية، والمزيد من تفتيت الحيازة الزراعية، وما يرافق ذلك من انعدام القدرة فى الحصول على حيازة زراعية آمنة، بسبب الشروط الجديدة التى تتعلق بها من إرتفاع مستويات أسعار تأجيرها، وغياب العلاقة التعاقدية للأرض التى يستأجرونها، ومن ثم لا يتمتعون بأى فرص للاستقرار على

هذه الأرض، وبالتالى يتعمق لديهم انعدام الشعور بالأمان سواء فى علاقتهم بالأرض أو حتى علاقتهم بمستقبل أيامهم القادمة.

ولايتوقف الأمر عند حدود استئجار الأرض بل يمتد إلى من يحوزون أرض هى بالفعل مملوكة لهم- وبخاصة فقراء وصغار الفلاحين، والذين يتعرضون كغيرهم من المستأجرين لشروط سعرية قاسية سواء فيما يخص شراء مستلزمات الزراعة من تقاوى، إلى أسمدة ،... الخ، أو تغير الأوضاع المرتبطة بالعمليات الزراعية من حرث، تحضير ،... الخ والتى باتت هى الأخرى تُلقى بمزيد من الاعباء على كاهل الفلاحين، الأمر الذى يأتى بدوره على عائد العملية الزراعية والذى يأخذ فى التناقص التدريجى فى علاقته بتزايد معدلات التكلفه.

كما يتواكب مع الزيادات المتصلة بأسعار المدخلات والعمليات الزراعية أيضاً زيادة أسعار فوائد القروض التى يمكن لبعض الفلاحين أن يتحصلوا عليها بعد أن باتت القدرة فى الحصول على مصادر ائتمان ميسرة وآمنة فى ذات الوقت من الصعوبات الجمة التى تضع الفلاحين تحت قسوة الدين ومرارته، الأمر الذى يدفعه لبيع أصوله فى محاولة سداده لتلك الديون.

ومن ثم لا يصبح أمام الفلاحين سوى هجرة الأرض الزراعية إما رضاء واختياراً وإما جبراً وقسراً بفعل آليات التجريف الجديدة.

ولكن رغم ذلك لازال هناك إصرار من الفلاحين على التواصل مع الأرض باعتبارها الحبل الواصل بين الحياة ونقيضها.

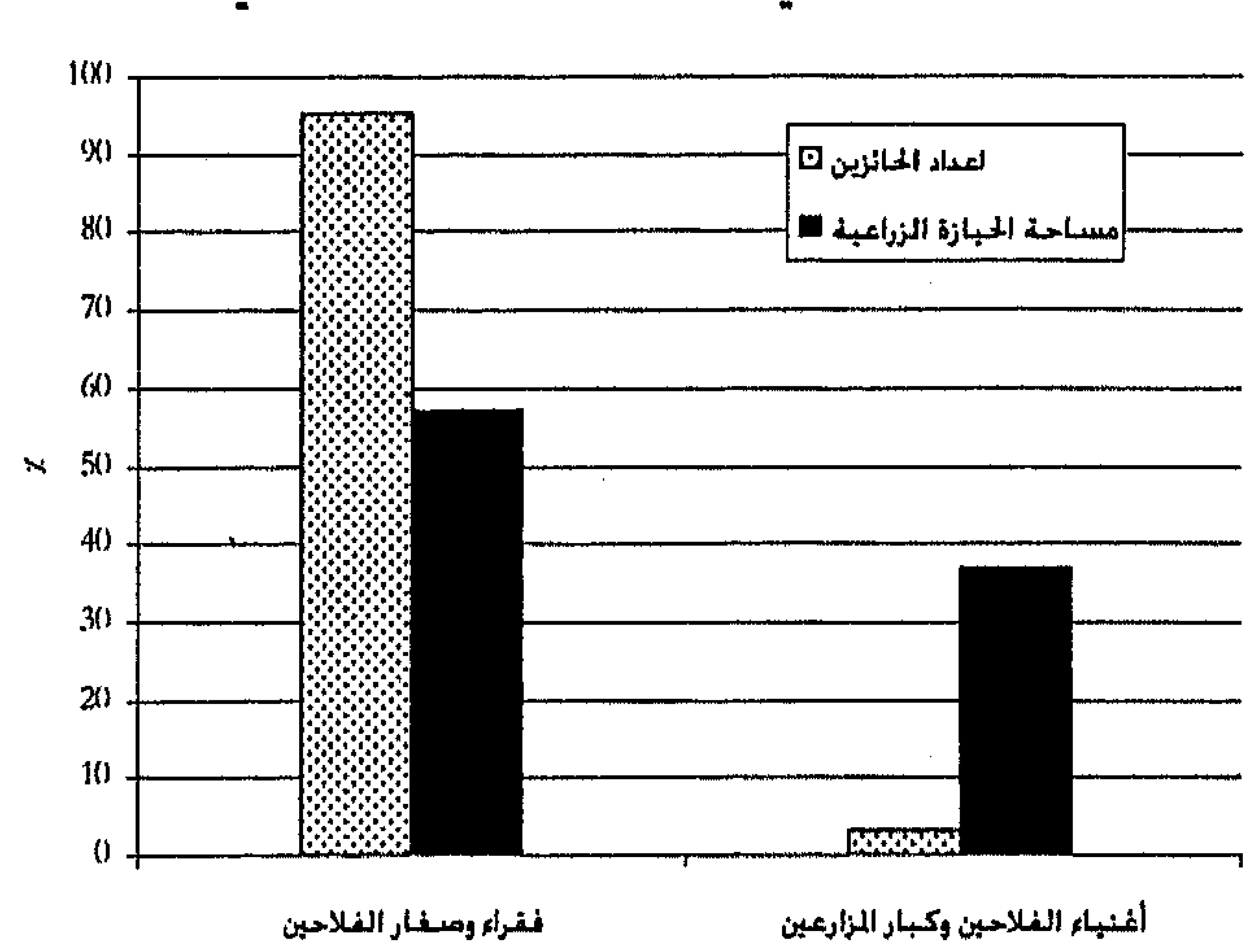
وعلى الرغم من أن هناك الكثير من تآكل سبل عيش الفلاحين بفعل السياسات الجديدة إلا إننا آثرنا إبراز البعض منها، وفى المقابل لم نتناول طرق واساليب الفلاحين فى مواجهة أسباب تآكل مصادر عيشهم وذلك لأن هذا التناول فى حاجة إلى أن يفرد له دراسات مستقلة.

٥-١. حدود العدالة والإنصاف فى توزيع الموارد

لا يتسم توزيع الموارد فى مصر وبخاصة فيما يتعلق بالأرض والمياه بمقتضيات العدالة والإنصاف الواجبين. ويبرز هذا فيما يتعلق بالأرض الزراعية، حيث نجد أن الفلاحين الحائزين مساحات زراعية لخمسة أفدنة فأقل تمثل الجانب الأعظم من أعداد الفلاحين فى الريف المصرى. ففى الوقت الذى كانت فيه أعدادهم تزيد عن المليونين وثلاثة أرباع المليون وبنسبة تصل إلى ٩٥٪ من جملة أعداد الحائزين الطبيعيين فى العام ١٩٩٠، نجدها تزيد عن أربعة ملايين وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألف حائز وبنسبة ٩٦ ٪ من جملة الحائزين فى العام ٢٠٠٠.

وفى الوقت الذى يحوز فيه فقراء وصغار الفلاحين ما يقرب من ٥٧٪ من مساحة الأرض الزراعية فى ريف مصر عام ٢٠٠٠، نجد أن أغنياء الفلاحين وكبار المزارعين عن نفس الفترة يمثلون ٢,٧٪ من جملة الحائزين فى الوقت الذى نجدهم يحوزون فيه على ٣٧٪ من جملة المساحة الزراعية فى مصر، وإذا ما نظرنا إلى كبار المزارعين على حدة لوجدناهم يمثلون أقل من ١ ٪ من جملة الحائزين فى الوقت الذى نجدهم يحوزون فيه على ٢٥ ٪ من جملة المساحة الزراعية فى مصر(*)، وهو ما يعطى دلالة واضحة على تزايد الفجوة فيما يتعلق بإمكانيات الحصول على المورد الخاص بالأرض الزراعية فى مصر(راجع الشكل رقم ١٥).

شكل (١٥): عدم الإنصاف في توزيع الأراضى الزراعية في الريف المصرى(٪).



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي ٩٩/٢٠٠٠.

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فسوف نجد أنه فى الوقت الذى تتعرض فيه مصر لضغوط دولية بهدف تسعير المياه واستعادة التكاليف المتعلقة بها من المزارعين، وبخاصة صغار وفقراء الفلاحين وذلك كونهم يشكلون ٩٦٪ من جملة الفلاحين فى مصركما أشرنا أنفاً.

وهو ما شرعت الحكومة المصرية بالفعل فى تطبيق هذه القاعدة على أرض الواقع من خلال تعديل القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ الخاص بالرى والصرف الذى أجبر الفلاحين على إنشاء روابط ومجالس المياه المنوط بها القيام بتلك العملية.

هذا ناهيك عن ارتفاع معدلات التكاليف الخاصة برى الأرض الزراعية (راجع الجدول رقم١).

(*) الأرقام والنسب الواردة تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى ٢٠٠٠.

على الجانب الآخر تتضح تناقضات السياسة المائية فى مصر التى تتمثل فى القيام بتوصيل المياه بالمجان إلى عدد محدود من المستثمرين لا يتجاوز الأربعين ضمن مشروع توشكى. وذلك بهدف جذب هؤلاء المستثمرين وتشجيعهم على الاستزراع فى هذا المشروع[1]. حيث نجد أن تكلفة فدان الأرض فى توشكى سوف تصل إلى ثلاثة الآف من الجنيهات حسب تقدير الدكتور "رشدى سعيد"[2]، وهذا معناه أن هؤلاء المستثمرين والذين يحوزون أرض تصل إلى مائة ألف فدان، أن الحكومة سوف تقدم لهم دعماً يصل إلى ثلاثمائة مليون جنيه قيمة المياه فقط. هذا ناهيك عن أشكال الدعم الأخرى مثل الكهرباء، البنية الاساسية.... الخ.

وفى الوقت الذى يشير فيه الدكتور "رشدى سعيد" أن فرص العمل التى سيتيحها مشروع توشكى لن تزيد عن ٣٠ ألف فرصة عمل. وأن السكان الذين سينقلون إلى هذا المشروع لن يزيدوا عن خمسين ألف نسمة.

وفى المقابل فإنه سوف يتم استقطاع عُشر نصيب الشعب المصرى من المياه بغرض توصيلها إلى مشروع توشكى وأن هذا الاستقطاع وكما يشير دكتور "رشدى سعيد" باهظ التكاليف لأنه سوف يتم على أساس ترشيد استخدام المياه فى وادى النيل عن طريق الإنفاق على برامج مكلفة لتغطية نظام الرى فى مصر وإعادة استخدام مياه المصارف نصف المالحة بل ومياه الصرف الصحى بعد تنقيتها وإعادة النظر فى السياسة المحصولية فى مصر[3].

هذا ناهيك عن أن تلك المشروعات الزراعية المزمع إنشائها فى توشكى وغيرها من الأراضى الصحراوية الجديدة فى مصر تستهدف بالأساس التصدير للأسواق الخارجية، فى الوقت الذى تتسم فيه طبيعة تلك الزراعات و الحاصلات باستهلاكها للمياه مثل الخضروات على سبيل المثال.

ومن ثم فإن مبدأ الرشادة المائية ينطوى على درجة من التمايز بين فقراء وصغار الفلاحين من ناحية، ومشروعات الـ Agribusiness من ناحية أخرى.

(١) د. رشدى سعيد.مرجع سبق ذكره. صـ١٤٥.
(٢) د. رشدى سعيد. مرجع سبق ذكره. صـ١٤١.
(٣) د. رشدى سعيد.مرجع سبق ذكره. صـ ١٤٢ صـ ١٤٥.

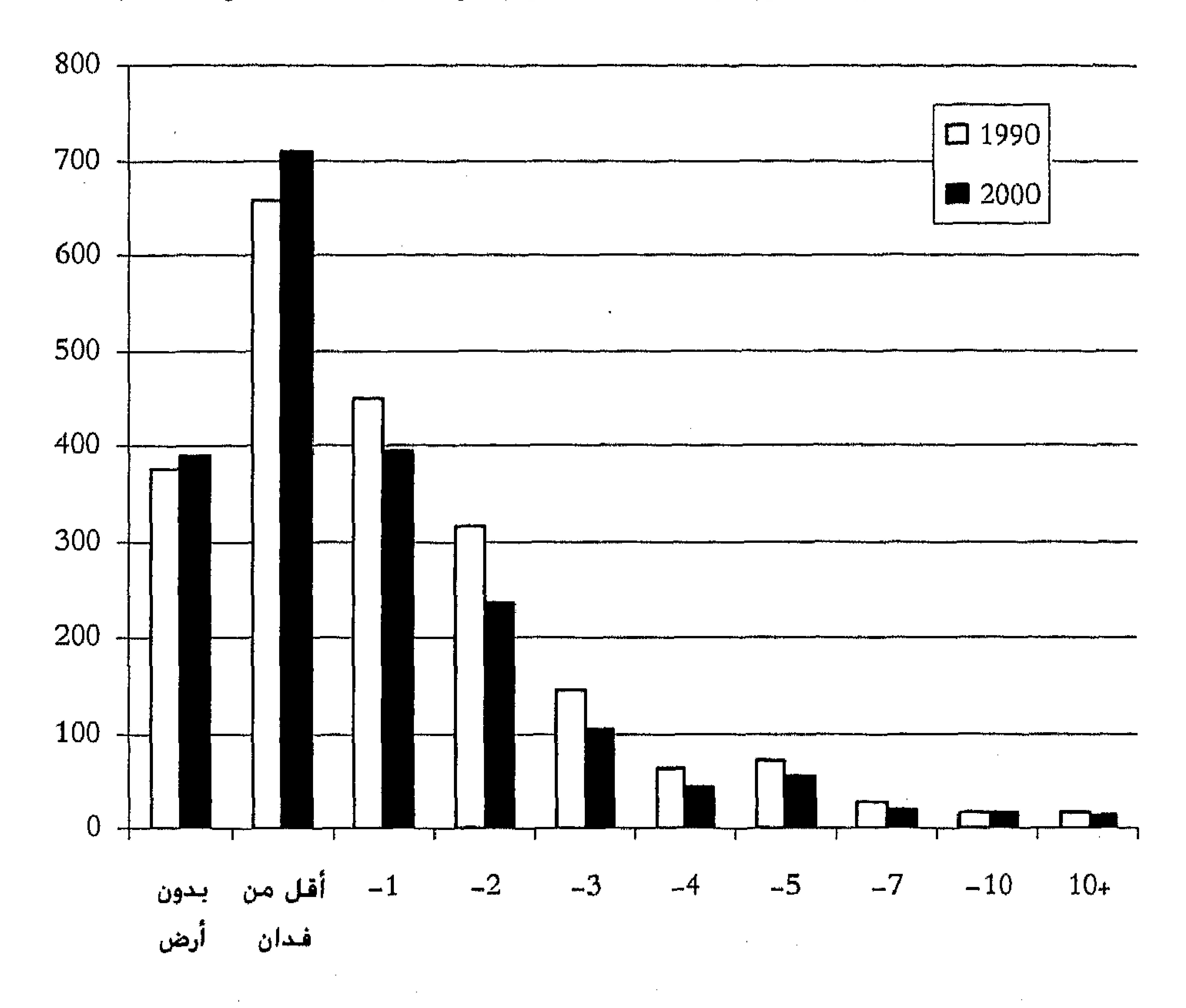
٥-٢. الأمية وعلاقتها بالحيازة الزراعية

لا شك أن هناك العديد من الأسباب التى تؤثر على زيادة معدلات الأمية، ولكن لسنا بصدد تناولها ضمن سياق هذا التقرير، وذلك لكوننا نقتصر هنا فقط على بحث العلاقة بين الأمية والحيازة الزراعية، وما هى درجة هذه العلاقة من حيث حدود القوة والضعف.

وفى هذا السياق أرجع تقرير التنمية البشرية فى العام ١٩٩٦ الفقر فى الريف المصرى فى جزء منه إلى الفلاحين أنفسهم باعتبارهم يتوالدون كثيراً وإفتقارهم إلى المهارات العملية ونقص الخبرات الفنية الضرورية لتحديث الزراعة، أو القيام بعمليات تصنيع زراعى، كما يعتمدون على زراعة محاصيل تقليدية منخفضة العائد، والإفتقار إلى الخبرات التسويقية، والمعارف الضرورية لشراء وبيع المنتجات الزراعية بأسعار مقبولة[1] ولا شك أن الأمية تلعب دوراً كبيراً فى نقص تلك المعارف والمهارات، ولكن هل الفلاحين مسئولين عن تفشى تلك الأمية بينهم أم أن هناك أمور أخرى تلعب دوراً فى تفاقم تلك الأمية؟ نستطيع القول أن تحميل الفقراء مسئولية فقرهم ومسئولية عدم إلتحاقهم بالتعليم أيضاً هو نوع من الهروب من مواجهة أسباب المشكلة والتصدى لها، لأن هناك العديد من الأسباب التى تفاقم من الأمية فى مصر على وجه العموم وفى الريف المصرى وبين الفلاحين على وجه الخصوص، ومن بين هذه الأسباب صعوبة وصول الفلاحين للأرض الزراعية، بل وانعدامها فى بعض الأحيان، فى الوقت الذى تبرز فيه العلاقة القوية بين تزايد معدلات الأمية بين الفلاحين من ناحية، وما يحوزونه من أرض من ناحية أخرى، دلالة على تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كأحد آليات إنتاج الأمية فى الريف المصرى، ولايقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التزايد التصاعدى لمعدلات الأمية بين الفلاحين كلما انخفضت قدرتهم فى الوصول إلى الأرض أو عدم الأمان فى التعامل مع هذه الأرض، أى وجود علاقة عكسية تشير إلى إنخفاض مساحة الحيازة من جانب وتزايد معدلات الأمية على الجانب الآخر فى الوقت الذى تبلغ مداها الأقصى فى حالة انعدام الحيازة الزراعية تماماً (راجع الشكل رقم١٦).

(١) تقرير التنمية البشرية(القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦) صـ ٤٤.

شكل (١٦): أعداد الحائزين الأميين وفقاً لفئات الحيازة فى الفترة ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠ (بالألف).



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السادس والسابع.

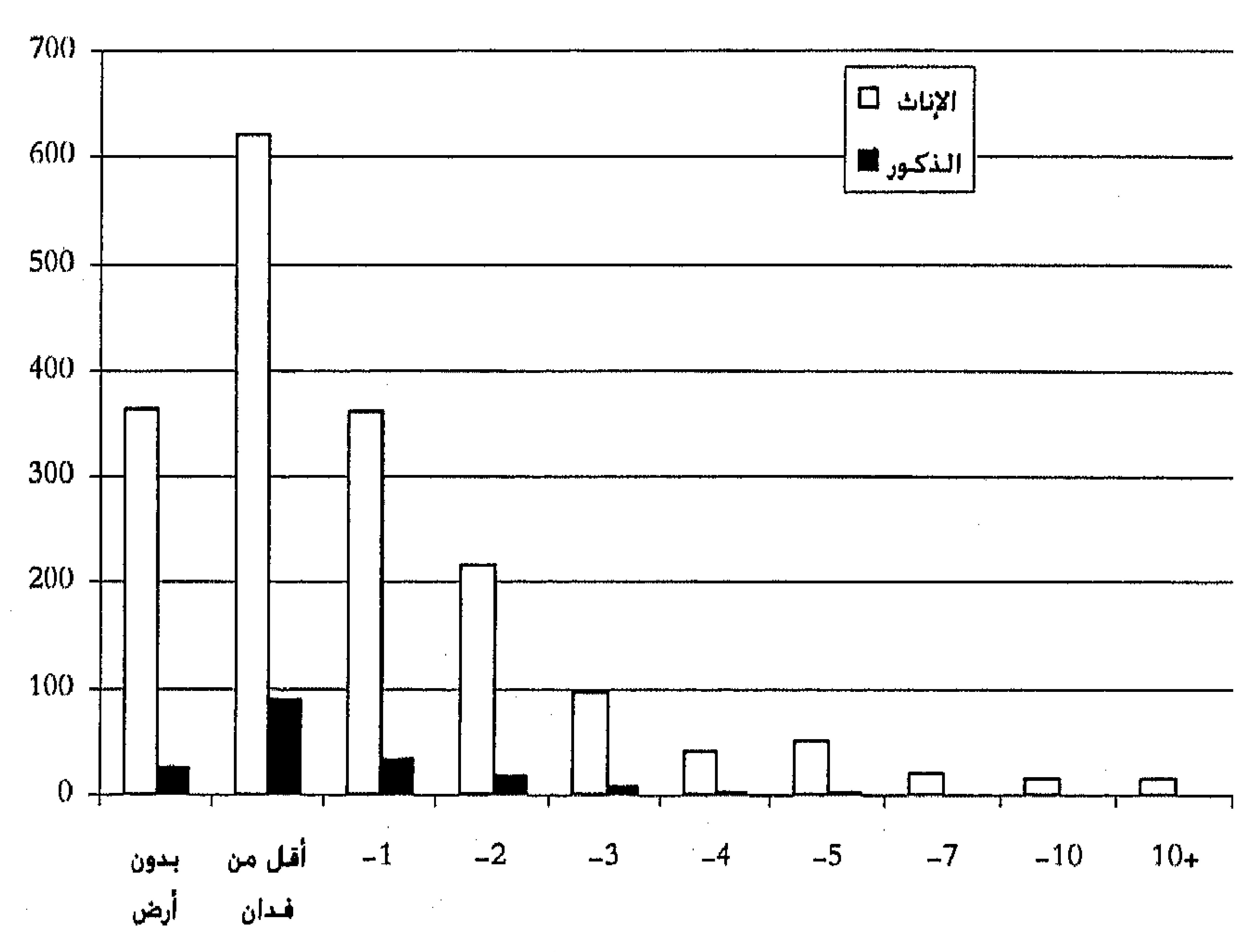
إنطلاقاً مما سبق سوف نجد أنه وعلى الرغم من انخفاض معدلات أمية الحائزين من ٦١,٦ ٪ فى العام ١٩٩٠ إلى ٤٣,٦ ٪ فى العام ٢٠٠٠، إلا أنه وعلى العكس من ذلك نجد أن هناك تزايد فى معدلات الأمية داخل فئة الفلاحين الذين لا يحوزون أرضاً على الإطلاق حيث ارتفعت من ١٧,٥ فى العام ١٩٩٠ إلى ١٩,٦ فى العام ٢٠٠٠، نفس الحال بالنسبة لفئات الحيازة التى تقل عن فدان حيث ارتفعت من ٣٠,٨ ٪ إلى ٣٥,٨ ٪ فى الوقت الذى انخفضت فيه بنسب متفاوتة فيما يتعلق بباقى فئات الحيازة.

ولكن وبصفة عامة سوف نجد أن معدلات الأمية تتزايد داخل الفئات الأكثر فقراً بالنسبة لما تحوزه من أرض ينطبق ذلك على مدار الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٠. فعلى سبيل المثال نجد أن معدلات الأمية تصل إلى ٧٩,٦ ٪ بالنسبة لفئات الحيازة التي تدخل ضمن نطاق

الخمسة أفدنة فأقل أى تحديداً فقراء وصغار الفلاحين وذلك فى العام ١٩٩٠(*). نفس الحال فى العام ٢٠٠٠ حيث نجد أن معدلات الأمية بين تلك الفئة الاجتماعية بلغت ما يقرب من ٧٨ ٪. الأمر الذى يعطى دلالة قويه على ارتباط معدلات الأمية بفقر الفلاحين(**).

هذا وتصبح الصورة أكثر قتامة عندما نتناولها فى علاقتها بالنساء حيث نجد أن أكثر من ٩٠٪ من الفلاحات الحائزات أميات وذلك فى العام ٢٠٠٠. هذا وتتركز النسب العالية من النساء الأميات داخل فئات الحيازة لخمسة أفدنه فأقل حيث نجدها تصل إلى ما يزيد عن ٧٢ ٪ من جملة الحائزات، فى حين تحتل النساء اللاتى لا يحوزنّ على أرض على نسبة تزيد عن الـ ٢٠٪. ومن ثم يتضح أن الأمية تتركز داخل فقراء الفلاحين وبخاصة النساء منهم (راجع الشكل رقم ١٧).

شكل (١٧): أعداد الأميين وفقاً للنوع وفئات الحيازة (بالألف).



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السادس والسابع.

(*) النسب الواردة تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى، ٢٠٠٠.

(**) النسب الواردة تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى، ٢٠٠٠.

٥-٣. تفتيت الحيازة الزراعية

عند تناول موضوع تقزم وتفتت الحيازة الزراعية فى مصر دائماً ما يتم الإشارة إلى أن الفلاحين هم سبب هذا التفتت وهذا التقزم، وذلك بسبب العمليات المتعلقة بالإرث الأمر الذى يعطى طابعاً بيولوجياً لهذا التفتت المتمثل فى زيادة معدلات التكاثر لدى الفلاحين.

هذا فى الوقت الذى يتم فيه إغفال الجوانب الأخرى والتى من بينها دور التشريعات الزراعية التى عمدت إلى تقسيم أراضى الأصلاح الزراعى على سبيل المثال لا الحصر إلى عدة قطع متباعدة عن بعضها البعض، فالفلاح الذى حصل على فدانين من الإصلاح الزراعى بعد ١٩٥٢ تم توزيعهم عليه فى شكل ثلاث قطع، بعض هذه القطع تبعد عن الأخرى بمسافات كبيرة تصل فى بعض الأحيان من ثلاث إلى خمسة كيلو مترات، وقد تكون هذه القطع المتباعدة فى قرية واحدة أو قرى أخرى مجاورة.

وكان الدافع وراء هذا التفتيت الحيازى للأرض الزراعية هو العمل على تجميع المحاصيل فى إطار الدورة الزراعية، حيث كان يتجنب اقتراب الأراضى المنزرعة بالأرز صيفاً على سبيل المثال لا الحصر مع الأراضى المنزرعة بالقطن حتى لا يتسبب ذلك فى إحداث إضرار بالمحاصيل من ناحية، والحد من التدهور البيئى للأراضى الزراعية من ناحية أخرى.

أيضاً الاستفادة من إمكانية إجراء عمليات مقاومة الآفات على نطاق واسع... الخ.

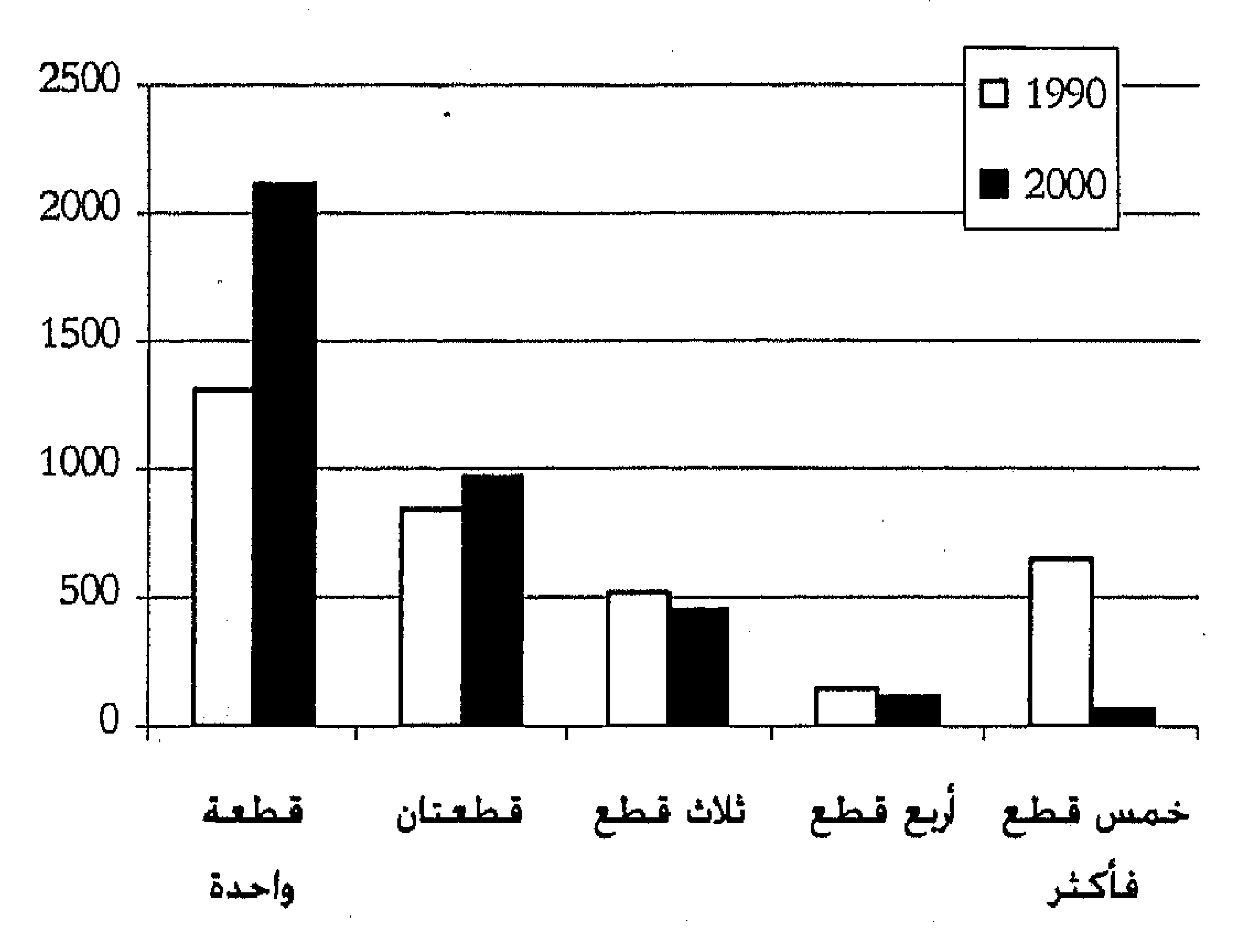
ومن ثم يتضح أن تنظيم الزراعة فى إطار الدورة الزراعية كان يستدعى – من وجهة نظر السياسات المطبقة آنذاك – التفتيت الحيازى من أجل التجميع المحصولى فى إطار سياسة محصولية محددة.

وعلى الرغم من كل ماسبق فإنه يتم تحميل فقراء وصغار الفلاحين سبب تقزم وتفتت الحيازة الزراعية وذلك بدعوى أنهم يحوزون حيازات زراعية بمساحات قزمية وصغيرة، وهو الأمر الذى يعوق إدخال الميكنة فى الزراعة المصرية، وبالتالى فهم مسئولون أيضاً عن تخلف الزراعة المصرية وقد تم الاستناد إلى تلك الحجة وغيرها من الحجج الأخرى فى الترويج للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية بدعوى أن الزراعة المصرية تتسم بالتخلف التكنولوجى بسبب تفتيت الحيازات الزراعية وتقزمها وأن هناك ضرورة لتحديث الزراعة من خلال إدخال الآلات الزراعية المتطورة، وأن ذلك لن يتم إلا من خلال زيادة العمل على تركز الملكية والتى لن تتحقق بدورها إلا من خلال تطبيق القانون السالف الذكر ومن ثم المساهمة فى التغلب على مشكلات تفتت الحيازات الزراعية والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، هل نجح القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى ذلك أم لا؟

عند النظر إلى واقع الحيازة الزراعية فى مصر سوف نجد أنه على الرغم من نجاح القانون السابق الإشارة إليه فى طرد أعداد كبيرة من الفلاحين فى ريف مصر، إلا أن ذلك لم يساعد فى القضاء أو حتى الحد من عملية تفتيت الحيازة الزراعية وتقزمها، لأنه وبالنظر إلى الأرقام الواردة بالشكلين رقمى (١٨، ١٩) سوف نجد أن عدد القطع من الأرض الزراعية قد زادت فى سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٩,٦ ٪ مقارنة بالعام ١٩٩٠.

ولكن لا يمكن القياس على معدل الزيادة فى القطع الزراعية كدليل على زيادة معدلات التفتيت فى الحيازة الزراعية، ومن ثم لابد أن نمعن النظر فى الشكلين رقمى (١٩،١٨) الخاص بتقسيم الحيازة الزراعية إلى قطع مختلفة تبدأ من قطعة واحدة إلى أكثر من خمس قطع.

شكل (١٨): عدد القطع وأعداد الحائزين (بالألف) لكل قطعة أرض زراعية في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠.

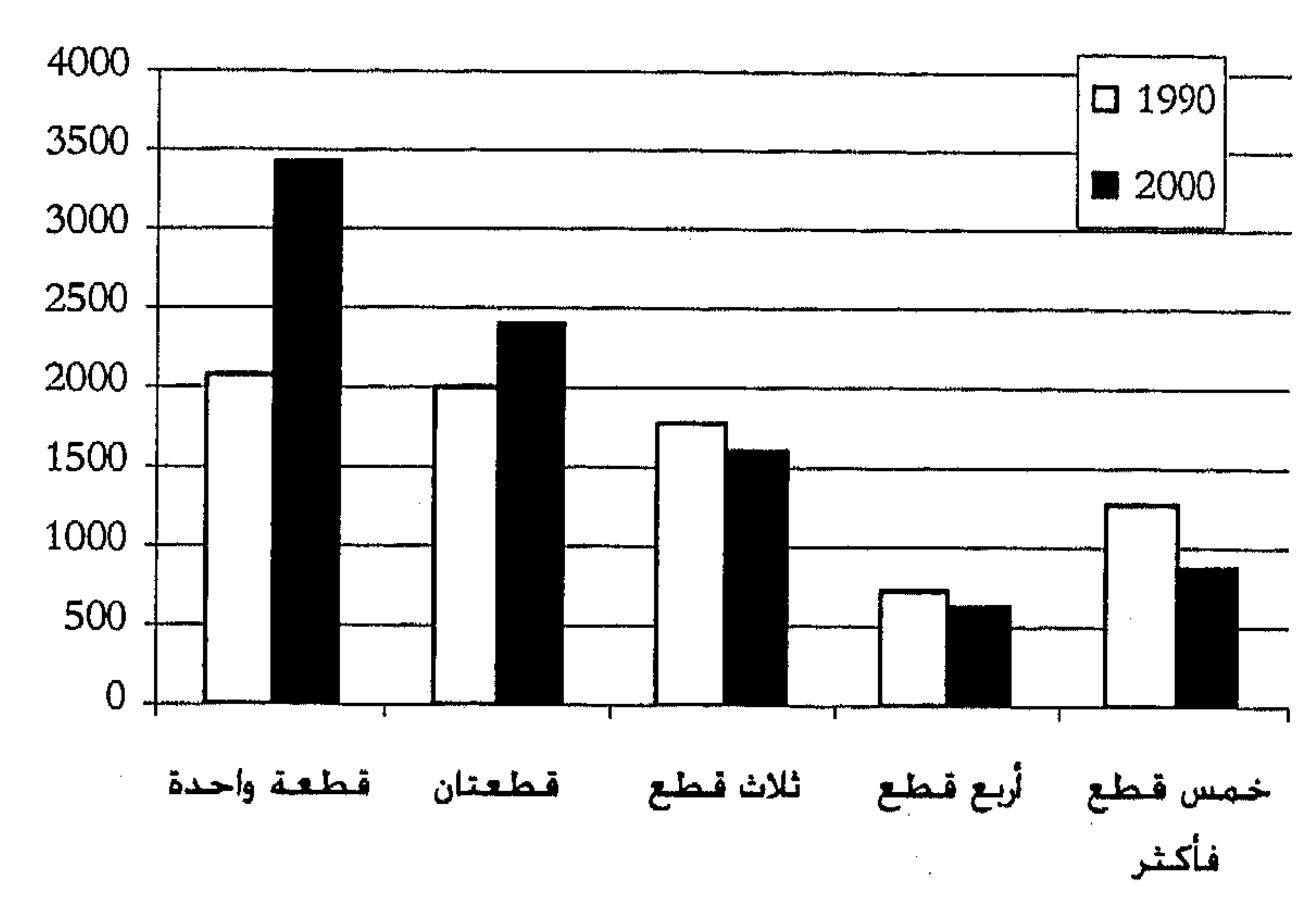


هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السادس والسابع.

سوف نجد أن الحيازة الزراعية التى تندرج تحت قطعة واحدة قد زادت فى العام ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٤ ٪ من جملة الحيازة الزراعية بعدما كانت فى العام ١٩٩٠ تبلغ ٢٦,٥ ٪ أى أن معدل الزيادة فى المساحات ذات القطعة الواحدة قد زاد بمعدل يصل إلى ١١,٩ ٪ فى العام ٢٠٠٠، ولكن هل يعنى هذا أن هناك تركز فى الحيازة الزراعية المصرية، فى كثير من الأحيان تكون الإحصاءات مضللة وفى حالتنا تلك سوف نجد أن هذا التركز يتصل بالأراضى الجديدة وليس القديمة وبخاصة إذا علمنا أن الزيادة الحاصلة فى المساحة الزراعية والتى تبلغ كما أشرنا إلى ما يزيد

عن المليون فدان سوف نجد أن جميعها يخص المساحة الزراعية فى الأراضى الجديدة، ومثل هذه النوعية من الأراضى تتسم بدرجة عالية من تركز الحيازة.

شكل (١٩): عدد القطع (بالألف) والمساحة لكل قطعة أرض زراعية في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠.



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السادس والسابع.

هذا وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى إلقاء نظرة تالية على المستوى الكلى للحيازة الزراعية فى جمهورية مصر العربية سوف نجد أن جملة عدد القطع الزراعية فى عام ٢٠٠٠ قد زادت بنسبة ٩,٦ ٪ فى حين نجد أن الحيازة الزراعية التى تندرج فى إطار القطعتين قد زادت إلى ما يقرب من الـ ٢٠٪ مقارنة العام ١٩٩٠، مما يدل على مزيد من تفتت الحيازة داخل هذه الفئة من الحيازة الزراعية(*).

فى الوقت الذى يشير فيه الشكلين السابق الإشارة إليهما على أن هناك انخفاض فى قطع الأراضي من ثلاث قطع إلى ما يزيد عن الخمس قطع وذلك بنسب متفاوتة، لكن فى اعتقادنا وكما أشرنا سابقاً أن هذا راجع بالأساس إلى دمج الإحصاءات المتعلقة بالأرضى الجديدة ضمن الأراضى القديمة.

(*) النسب والأرقام الواردة تم استخلاصهما بمعرفة الباحث، من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع الصادران عن وزارة الزراعة.

الأمر الذى يعطى صورة متفائلة فيما يتعلق بالحيازة الزراعية فى مصر سواء ما يتعلق بزيادة مساحة الأراضى الزراعية، أو غيرها من المؤشرات الأخرى المتعلقة بالحيازة الزراعية فى ريف مصر.

ولكن وفى كل الأحوال سوف نجد أن هناك ٦١,٦ ٪ من الحيازة الزراعية فى مصر مفتتة ضمن الأراضى التى تتراوح ما بين قطعتين حتى ما يزيد عن خمس قطع وذلك فى العام ٢٠٠٠[١].

هذا وتصبح الأمور أكثر وضوحاً إذا ما تناولنا التفتت فى الحيازة الزراعية بعلاقته بفئات الحيازة الزراعية وهو الذى يتبدى بصوره جلية فى الشكل رقم (٢٠) سوف نجد أن درجة التفتيت الحيازى بالنسبة لفقراء وصغار الفلاحين أعلى منها بالنسبة لأغنياء وكبار المزارعين فى الريف المصرى ففى الوقت الذى نجد فيه المساحة الزراعية لفئة أقل من فدان تبلغ ٧٢٢٣١٠ فدان نجدها مقسمة على ١٨٨٣٢١٠ قطعة. نفس الحال بالنسبة لفئة فدان فأقل حيث تبلغ المساحة ١١١٧١٤٧ فدان مقسمة على ١٥٣٨٢٢٨ قطعة.

وفى ضوء ما سبق نلاحظ أن ما كان يستهدفه القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من خلال زيادة تركز الحيازة الزراعية نجده لم ينجح فى ذلك بدرجة كبيرة حيث زادت نسبة الحيازات الزراعية بالنسبة لفئة أقل من فدان إلى ٤٢ ٪ وكذلك الحال بالنسبة لفئة فدان فأقل إلى ما يقرب من ١٩ ٪. وكذلك الحال بالنسبة لفئة فدانين فأقل وإن كان بنسبة أقل، ومن ثم يتضح أن القانون لم ينجح فى القضاء على تفتت الحيازة بل زادها تفتيتاً[*].

هذا فى الوقت الذى نجد فيه أيضاً تفتت فى الحيازات الكبيرة وبخاصة التى تزيد عن مائة فدان حيث لم تزد مساحة تلك الفئة عن ٣١٢٥٣ فدان فى العام ٢٠٠٠فى الوقت الذى زاد فيه أعداد الحائزين من ١٦٢٢ حائز عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٢٦٨٦ حائز فى العام ٢٠٠٠[٢].

---

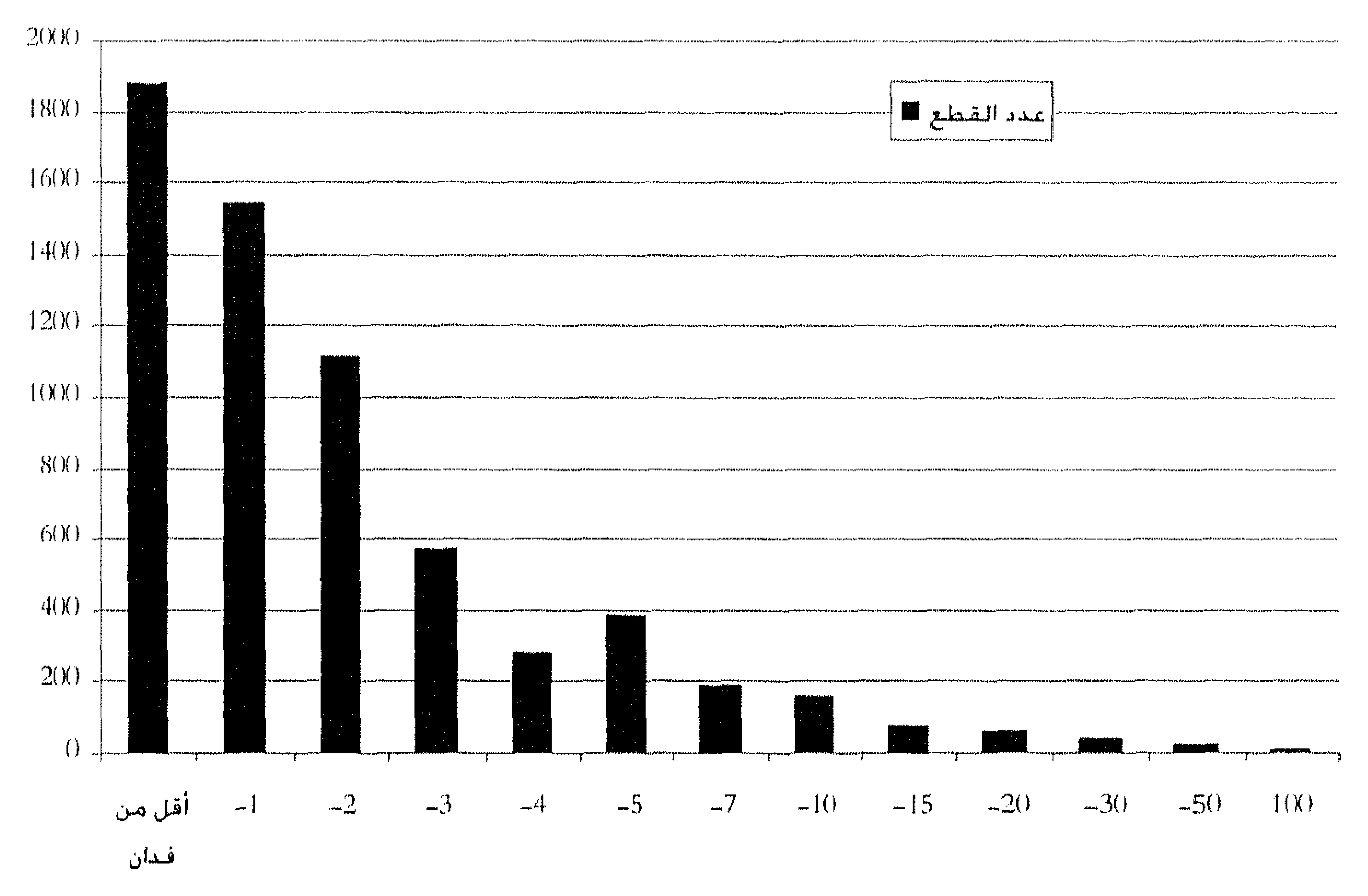
(١) راجع التعداد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ٢٠٠٠.

(*) النسب الواردة تم استخلاصهما بمعرفة الباحث، من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع الصادران عن وزارة الزراعة.

(٢) راجع التعداد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ٢٠٠٠.



شكل (٢٠): يبين عدد القطع (بالألف) وفقاً لفئات الحيازة.



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السابع.

بينما نجد أن هناك زيادة فى درجة تركز فى فئات الحيازة من سبعة أفدنة، وإلى أقل من ٥٠ فدان. وبالتالى نجد أن هناك تقزم وتفتت للحيازة فى جانب وبخاصة فيما يتعلق بفقراء الفلاحين، وكبار الملاك، فى حين نجد تركز لتلك الحيازة على الجانب الآخر بالنسبة للفئات التى تقل عن ٧، ١٠، ١٥، ٢٠، ٣٠، ٥٠ فدان[١].

٥-٤. تزايد معدلات الإفقار فى الريف المصرى

لقد كان يُروج لسياسات التحرير الاقتصادى فى مجال الزراعة باعتبارها سوف تساهم فى التخفيف من حدة الفقر فى الريف المصرى بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة، ولكن عند تأمل واقع الحال وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً من تطبيق تلك السياسات سوف نجد أن الأمور تمضى من سئ إلى أسوأ، وقد فاقم من حدة الفقر تلك عملية الطرد المتواصلة بحق الفلاحين فى ريف مصر بسبب تطبيق تلك السياسات والتى كان من أبرزها قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى العام ١٩٩٢، والذى تم تطبيقه فى أكتوبر من العام ١٩٩٧.

(١) التعداد الزراعى السابع، مرجع سابق.

فعلى الرغم من زيادة أعداد الفلاحين التى وصلت فى العام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن أربعة ملايين ونصف المليون حائز، فإنه قد صاحب ذلك بروز ظاهرة " فلاحون بلا أرض " والتى وصلت إلى ما يزيد عن ٨٢١ ألف كما أشرنا سابقاً.

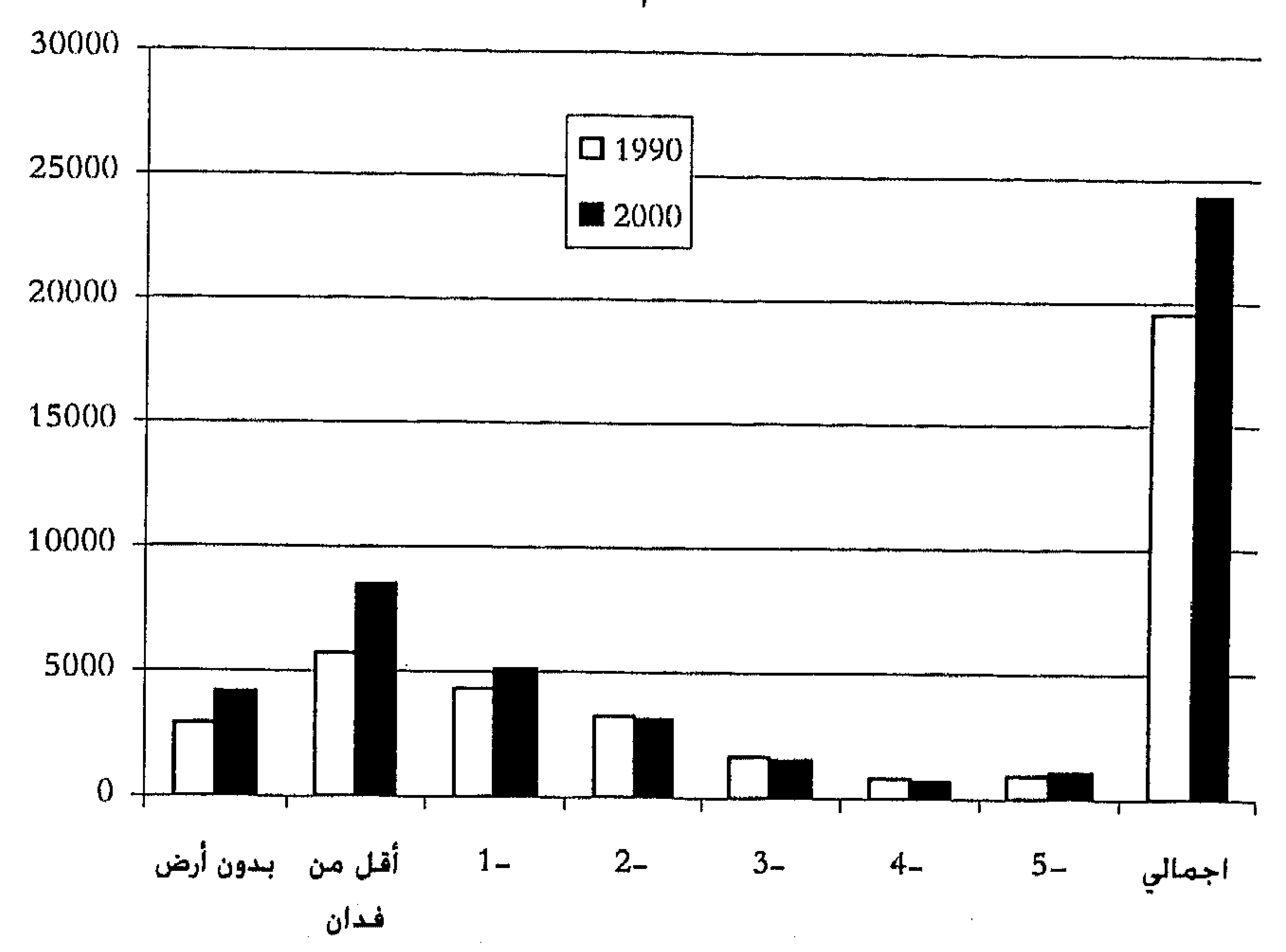
كما يلاحظ فى ذات الوقت أن فقراء وصغار الفلاحين يشكلون الجانب الأعظم من جملة الفلاحين فى ريف مصر والذين تصل أعدادهم إلى أربعة ملايين وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألف فلاح، يحوزون فقط مساحة زراعية لا تزيد عن ٥٧٪ من جملة تلك المساحة، بينما يحوز أغنياء الفلاحين وكبارالمزارعين على ٣٧ ٪ من جملة المساحة الزراعية فى الوقت الذى يشكلون فيه نسبة ٢,٧٪ من جملة الحائزين فى الريف المصرى وذلك كما أشرنا سابقاً.



ولاشك أن هذا الأمر يعكس نفسه على زيادة أعداد الفقراء فى الريف المصرى إلى أعداد كبيرة تزيد عن ٢٤ مليون نسمة، منهم ما لا يقل عن أربعة ملايين يعانون من فقر مدقع يمثلون جملة الفلاحين الذن لا يحوزون أرضاً على الإطلاق - راجع الشكل رقم ٢١ - والذين زادت نسبتهم إلى ٤٣ ٪ فى العام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام١٩٩٠(*).

(*) النسب والأرقام الواردة تم استخلاصهما بمعرفة الباحث، من واقع التعداد الزراعى السادس والسابع الصادران عن وزارة الزراعة.

شكل (٢١): أعداد الأسر المعيشية (بالألف) وفقاً لفئات الحيازة فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٠.



هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع البيانات الواردة بالتعداد الزراعي السادس والسابع.

الأمر الذى يعطى دلالة قوية على تزايد معدلات فقراء الفلاحين فى علاقتهم بالحيازة الزراعية.

٥-٥. زيادة القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية

لقد كان لتحصيل الإيجار وارتفاع ثمنه سببا فى حدوث عديد من جرائم القتل منها قتل راهب دير "المحرق" على يد شقيقين أحدهما يبلغ من العمر "٢٢" سنة، والآخر "٢٤" سنة واللذان تربصا بالمجنى عليه وقاما بإطلاق النار من داخل الزراعات فأردياه قتيلاً في الحال انتقاما من الراهب المشرف علي تحصيل إيجارات أراضي الدير بالقوصية بعدما هددهما بالطرد لعدم سدادهما قيمة الإيجار.وذلك فى سبتمبر من العام ١٩٩٩، وقد تم القبض على المتهمين واحالتهم للمحاكمة، وقضت محكمة النقض بمعاقبتهما بالسجن لمدة ١٥ سنة بإحدى جلساتها فى شهر مايو من العام ٢٠٠٤[١].

أيضا وبسبب عدم قدرة الفلاحين على سداد القيمة الإيجارية للأرض الزراعية تعرض عشرات الفلاحين بمدينة طنطا للتهديد بالسجن بتهمة تبديد إيجارات أراضي الأوقاف. فى الوقت الذى انتقد فيه أحد أعضاء مجلس محلى طنطا تقاعس موظفى هيئة الأوقاف عن تحصيل الإيجارات من المستأجرين بصورة منتظمة مما أدي إلي تراكم المبالغ المستحقة واستصدار أحكام بالحبس ضد المستأجرين مع القيام بإجراءات للحجز الوهمي بدعوي تبديد الأهالي لقيمة الإيجارات المستحقة عليهم كما انتقد عضو المجلس المحلى رفض هيئة الأوقاف لطلبات المواطنين بتسديد المبالغ المتأخرة عليهم للاستمرار فى الأراضي التي يقيمون بها منذ أكثر من ٤٠ عاما[٢].

جدول (٤): معدل التغير فى القيمة الإيجارية لفدان الأرض الزراعية فى الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٣ لعدد من المحاصيل.

السنة	١٩٨٠	٢٠٠٣	معدل التغير ٪
القمح	٤٨,٦٢	٧٠٤	١٣٤٨
قطن الزهر	٦٠,٧٣	٨٢٣	١٢٥٥,٢
برسيم رباية	٤١,٥٣	٨١٢	١٨٨٥,٢
ذرة شامى صيفى	٣٤,٦٥	٥٤٨	١٤٨١,٥
قصب السكر	٧٠,١٢	١١٥٤	١٥٤٥,٨
الأرز الصيفى	٣٣,٢٥	٧٩٠	٢٢٧٦

المصدر: تم تجميعه بمعرفة الباحث، من واقع بيانات، غير منشورة ،خاصة بالتكاليف المزرعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، فى الفترة من ١٩٨٠إلى ٢٠٠٣.

وتعود تلك المشكلات فى جزء كبير منها إلى ارتفاع قيمة الإيجار فى الأرض الزراعية فى الريف المصرى حيث نجدها قد زادت بمعدلات كبيرة للغاية وذلك فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣ وذلك بالنسبة لكافة المحاصيل المنزرعة عن تلك الفترة، فإذا ما نظرنا إلى القيمة الإيجارية

(١) جريدة الجمهورية فى٢٦/٥/٢٠٠٤.

(٢) جريدة نهضة مصر فى ١/٨/٢٠٠٤.

لفدان القمح على سبيل المثال سوف نجد أن تلك القيمة كانت تبلغ ٤٨,٦٢ جنيها فى العام ١٩٨٠ نجدها قد زادت إلى ٧٠٤ جنيها فى العام ٢٠٠٣ وذلك بزيادة قدرها ١٣٤٨٪ (راجع الجدول رقم٤).

الأمر نفسه بالنسبة للقيمة الإيجارية بالنسبة لفدان القطن حيث بلغت معدلات تلك الزيادة ١٢٥٥,٢٪، وبالنسبة لفدان برسيم الرباية إلى ١٨٥٥,٢٪، وأيضاً القيمة الإيجارية لفدان الذرة الشامى الصيفى والتى نجدها قد زادت بنسبة١٤٨١,٥ ٪، أيضاً قصب السكر ١٥٤٥,٨٪فى حين سجلت القيمة الإيجارية لفدان الأرز الصيفى أعلى المعدلات مقارنة بالمحاصيل الواردة ضمن نطاق الجدول رقم (٤) إذ بلغت ٢٢٧٦٪.

ولا شك أن تلك الزيادات المضطردة فى قيمة إيجار الأرض الزراعية قد قلصت من قدرات الفلاحين فى الوصول للأرض الزراعية من ناحية، وأيضاً عدم قدرتهم على سداد القيمة المرتفعة لتلك الإيجارات من ناحية أخرى، وبخاصة أن الزيادة فى القيمة الإيجارية قد واكبها زيادات أخرى فى كافة الأمور المتعلقة بالعملية الزراعية، ومن ثم انعكاس ذلك على المزيد من الاعباء الحياتية والمعيشية لفقراء وصغار الفلاحين فى ريف مصر.

٥-٦. ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية

عند تناول موضوع أسعار المدخلات الزراعية وتزايدها سوف نجد أن هناك عدداً من الآليات التى تفاقم من مستويات الأسعار لتلك المدخلات. فإذا ما تناولنا الأسمدة والكيماويات على سبيل المثال سوف نجد أن قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية "٩٦لسنة ١٩٩٢". كان له أثر كبير فى تلك الزيادة. لأنه بموجب هذا القانون لم يعد باستطاعة المستأجر حائز الأرض أى تعامل مع الجمعية الزراعية. ومن ثم فهو لا يستطيع شراء أى أسمدة أو كيماويات من الجمعية وذلك لأن الأرض غير مسجلة باسمه كحائز للأرض ولكنها مسجلة باسم المالك. وبالتالى فإن المستأجر ليس له أى حقوق على الأرض حتى وهو يدفع قيمة الإيجار النقدى للمالك.

فى الوقت الذى أصبح بمقدور المالك شراء الأسمدة من الجمعيات الزراعية وإعادة بيعها فى الأسواق مرة أخرى بسعر أعلى من سعر الشراء.

ولأن مستأجر الأرض الزراعية لا يستطيع أن يصل إلى سوق الأسمدة عن طريق الجمعية الزراعية باعتباره ليس له أى حقوق على الأرض التى يستأجرها.

ومن ثم بات على المستأجر الحصول على الأسمدة عن طريق السوق السوداء. فى الوقت الذى باتت فيه سوق الأسمدة تشهد تعدد الوسطاء المتعاملين فى هذه السلعة. فهناك الجمعيات الزراعية. مالك الأرض. تجار الأسمدة.. الخ.

ونتيجة لتعدد حلقات الوسطاء فإن الكيماويات تصل إلى الفلاح المستأجر بأسعار مغالى فيها وذلك نتيجة لعدم استطاعته النفاذ لأسواق السماد الرسمية.

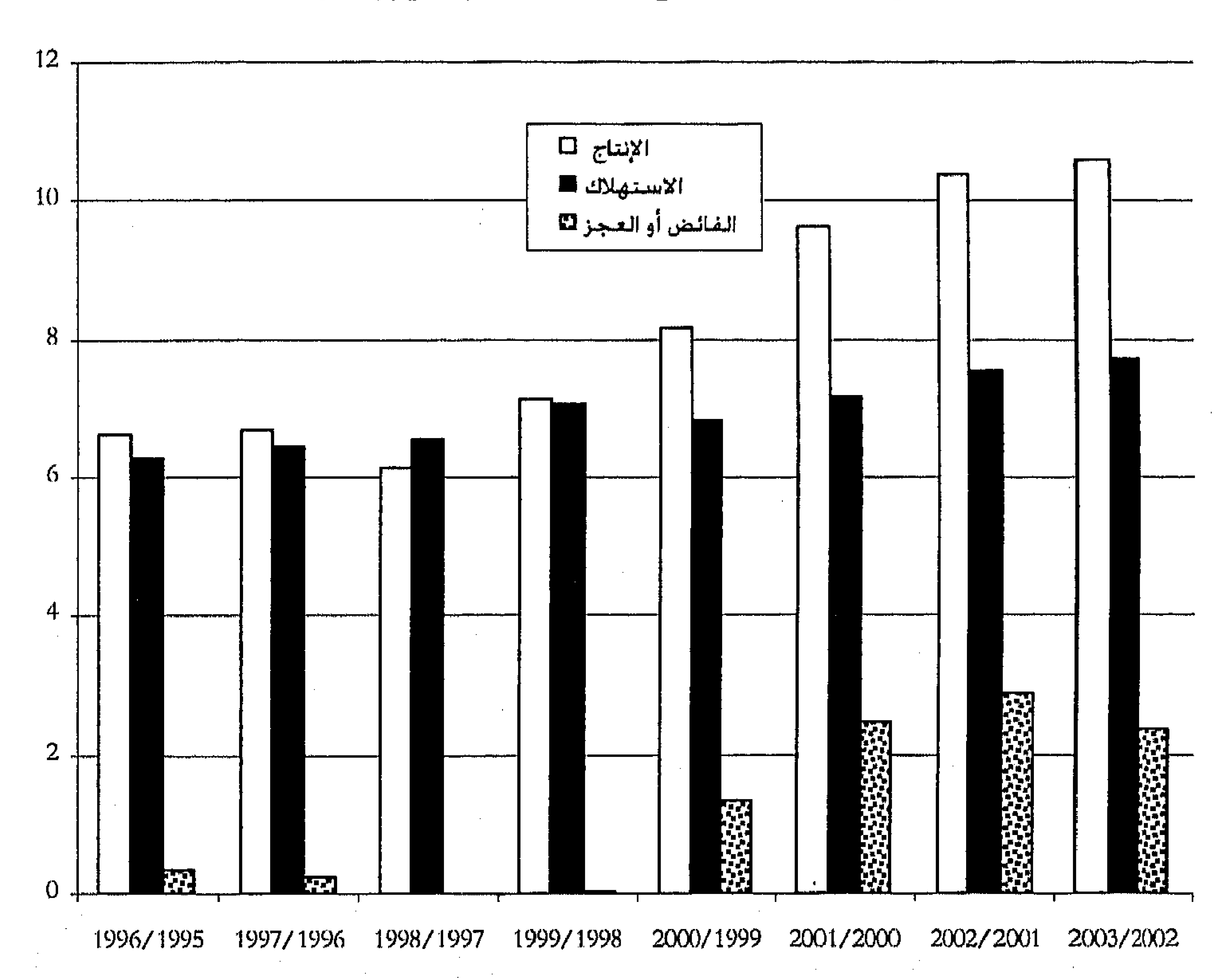
- أيضاً هناك احتكارات الأسمدة والكيماويات فى مصر. والتى باتت تمارس العديد من الأساليب والوسائل فى رفع أسعار الكيماويات بهدف تعظيم أرباحها من خلال اتجارها فى احتياجات الفلاحين لهذه السلعة وبخاصة فقراء وصغار الفلاحين سواء أكانوا مستأجرين أو ملاك لأرض زراعية.

ويكفى أن نشير فى هذا الصدد أن سوق الاسمدة قد شهد تقلبات كبيرة للغاية وبخاصة فى العام ٢٠٠٤ الأمر الذى دفع وزارة الزراعة إلى التدخل فى محاولة منها لكبح جماح ارتفاع مستويات الأسعار بالنسبة لسوق الاسمدة. هذا فى الوقت الذى سجلت فيه الأسمدة مستويات مرتفعة كأحد المدخلات الرئيسية بالنسبة لكافة المحاصيل الزراعية. فبالنسبة لمحصول القمح على سبيل المثال نجد أن معدلات الزيادة فى استخدام الأسمدة قد بلغت ١٠٥٣٪ فى العام٢٠٠٣ مقارنة بالعام ١٩٨٠- راجع الجدول رقم ٥ -. الأمر نفسه بالنسبة

لمحصول قطن الزهر فقد بلغت تلك النسبة ١٠٨٠٪، وبالنسبة لمحصول قصب السكر فقد بلغت تلك النسبة ١٢٩٥ ٪ وهو ما تكرر مع باقى المحاصيل المنزرعة على مدار تلك الفترة الممتدة من ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠٠٣ (راجع الجدول رقم ٥).

والأمر المثير للغرابة عند النظر إلى هذا الارتفاع المتزايد فى أسعار الكيماويات فى مصر، سوف نجد أن إنتاج مصر من هذه السلعة يزيد عن احتياجات السوق من حيث الاستهلاك حيث يصل إجمالى الإنتاج إلى ١٠,٠٦ مليون طن فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فى حين أن إجمالى الاستهلاك عن نفس الفترة لايزيد عن ٧,٧ مليون طن أى أن هناك فائض يصل إلى ٢,٣٦ مليون طن (راجع الشكل رقم ٢٢).

شكل (٢٢): تطور إنتاج واستهلاك الأسمدة النيتروجينة بالمليون طن فى مصر فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢ /٢٠٠٣(بالمليون طن).

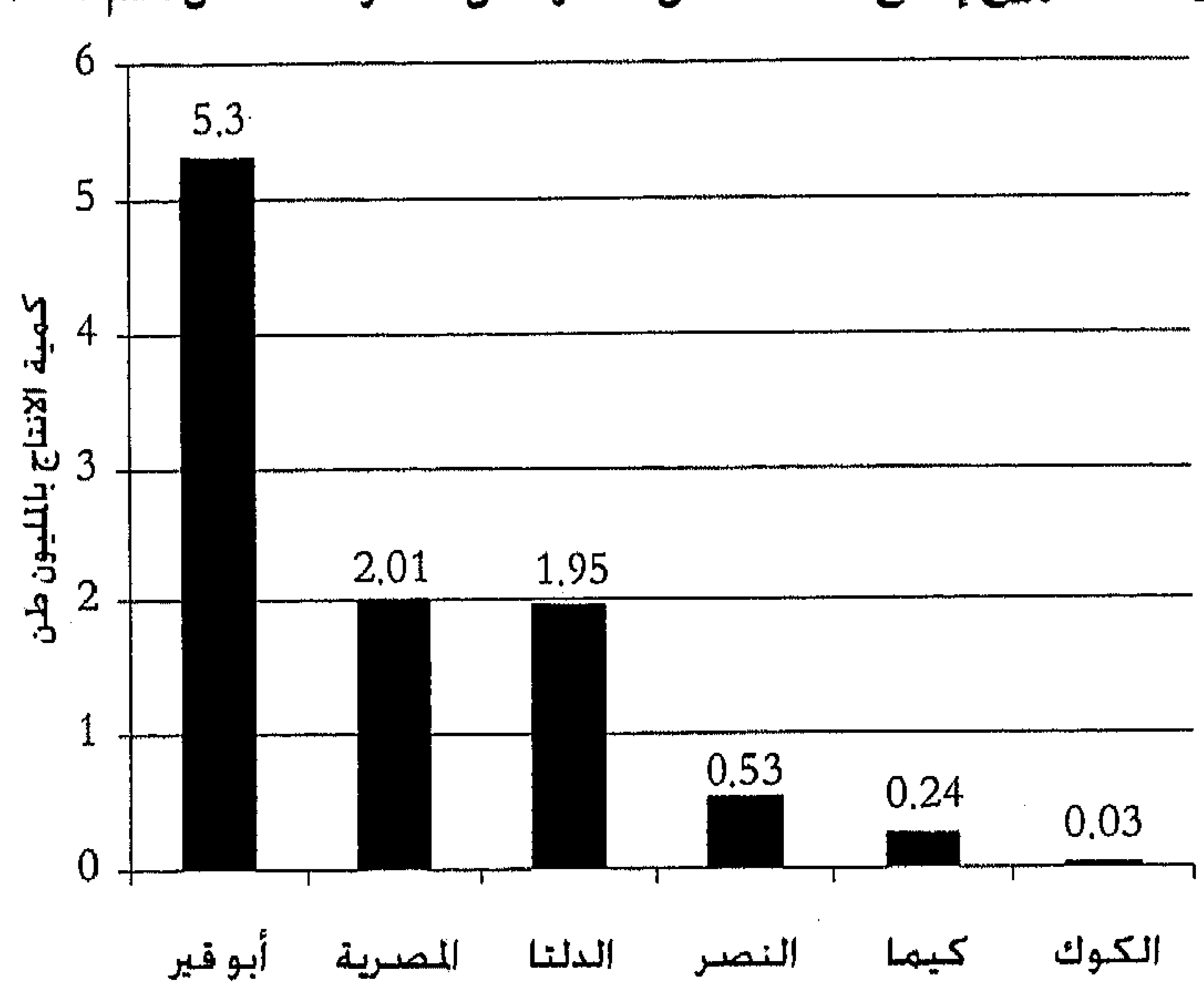


هذا الشكل تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع بيانات المجلس الأعلى للأسمدة، ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك تزايداً فى أسعار المدخلات من الأسمدة الكيماوية. وتعزى بعض الدراسات[1] هذه الزيادات إلى عدم التزام الشركات المحلية بتعاقداتها مع الحكومة ومن ثم عدم توريدها للحصة المتفق عليها. حيث كان من المتفق عليه أن تقوم الشركات الست العاملة فى مجال صناعة الأسمدة بتوريد ٧٣٥٢ ألف طن. فى حين أن ما قامت بتوريده بالفعل هو ٦٦٢٢ ألف طن أى أن هناك ٧٢٨ ألف طن لم يتم الالتزام بتوريدها من قبل الشركات الست العاملة فى السوق المصرى (راجع الجدول رقم١٣).

من ناحية أخرى فإن الجانب الذى لا يتم الإشارة إليه عند التعامل مع تلك الأزمة هو الوضع الاحتكارى للشركات العاملة فى سوق تلك السلعة حيث نجد أن إحدى الشركات الخاصة تسيطر على ما يزيد على ٥٢٪ من إنتاج هذه السلعة فى الوقت الذى تسيطر فيه شركة أخرى تعمل بنظام المناطق الحرة على ما يقرب من الـ ٢٠ ٪. فى حين أن الشركات الأربع الأخرى وهى قطاع عام تسيطر على أقل من ٢٨ ٪ (راجع الشكل رقم٢٣).

شكل (٢٣): توزيع إنتاج الأسمدة فى مصر على الشركات خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بمعرفة الباحث من واقع بيانات المجلس الأعلى للأسمدة.

ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى تمتع الشركات العاملة فى إنتاج هذه السلعة بحماية جمركية مرتفعة، وهو أمر تستغربه بعض الدراسات. وذلك لأن مبدأ الحماية الجمركية عادة ما يمنح لسلعة تواجه منافسة أجنبية فى السوق المحلى وليس لسلعة لها

(١) الدكتور طارق أحمد أنور رئيس قطاع الدراسات التنموية بمركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء. حول الأسمدة فى مصر ٢٠٠٢/٢٠٠٣. صـ١٩.

قدرة تصديرية وميزة نسبية وتنافسية عالية فى السوق العالمى[1]، وهو ما يضع العديد من علامات الاستفهام فى هذا الشأن.

جدول (٥): جملة تكاليف بعض المدخلات الزراعية لبعض المحاصيل بين عامى،١٩٨٠، ٢٠٠٣ بالجنية المصرى.

السنة /المحصول	١٩٨٠			٢٠٠٣		
	تقاوى	كيماوى	مبيدات	تقاوى	كيماوى	مبيدات
قمح	٦,٣٧	١٢,٨	–	٨٩	١٥٠	٢٨
قطن	١,٨٧	١٥,٤٢	١٢,٣٦	٣٢	١٧٧	٨٨
برسيم رباية	٨,٩٥	٣,٢٧	–	٩٠	٧٠	١٢
ذرة شامى صيفى	٣,٤١	١٢,٦٤	١,٧٥	١٠٢	٧٨	٢١٢
قصب السكر	٢٥,٧٨	٤٠,٧	–	١٥٥	٥٧٢	–

المصدر: تم تجميعه بمعرفة الباحث، من واقع بيانات، غير منشورة ،خاصة بالتكاليف المزرعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، فى الفترة من ١٩٨٠إلى ٢٠٠٣.

فى السياق ذاته فإنه إذا ما نظرنا إلى باقى المدخلات الزراعية فى مصر سوف نجد أنها قد حققت جميعها معدلات متزايدة فى أسعارها على مدار الفترة من ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠٠٣ وذلك فيما يتعلق بكافة المحاصيل الزراعية، ونتيجة لأن استعراض تلك الزيادات بالنسبة لكافة المحاصيل من الصعب تناوله ضمن هذا التقرير إلا أننا حاولنا ذلك بالنسبة لبعض تلك المحاصيل والتى نعتقد أنها تشكل قيمة استراتيجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية فى مصر، فبالنسبة لمحصول القمح نجد أن المدخلات الزراعية الخاصة بالتقاوى على سبيل المثال قد زادت بنسبة كبيرة بلغت ١٣٠٠ ٪ فى العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ١٩٨٠، الأمر نفسه بالنسبة لتقاوى قصب السكر والتى تزيد عن ٥٠٠٪ والأمر نفسه بالنسبة لباقى المحاصيل – راجع الجدول رقم (٥)-، أيضا بالنسبة لاستخدام المبيدات الزراعية والتى سجلت هى الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة للمحاصيل الزراعية، ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى زيادة تلك النوعية من المدخلات بالنسبة لمحصول القطن التى وصلت إلى ٦١٢٪ وذلك فى العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ١٩٨٠.

وعلى الرغم من التأثيرات الضارة لاستخدامات المخصبات والمبيدات الزراعية سواء على بيئة الأرض الزراعية أو البيئة المائية، فإن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يمتد إلى صحة المواطنين فى مصر وتفشى العديد من الأمراض مثال الفشل الكلوى، الكبد الوبائى.. الخ

(١) الدكتور طارق أحمد أنور مرجع سابق، صـ٣٠.

نتيجة هذا الاستخدام المفرط لتلك المخصبات والمبيدات الزراعية والذى تروج لاستخدامه عدد من الشركات الاحتكارية التى تجنى من ورائه أرباح طائلة فى مقابل تداعى أوضاع الناس والأرض والمياه.

٥-٧. الائتمان

تارة يوصفون بالغرابوة، وتارة يوصفون بالخطرية، إلى آخر المفردات التي تدل على الاستبعاد والنفي القسري والجبري، هذا هو حال الفلاحين، لم تغيره للأسف الأزمان والعقود، بل أن المتغير الوحيد هو المزيد من شظف العيش، وبؤس وتواضع الحال.

كانت التشريعات على مدار حقب عديدة، تتفنن في كيفية جباية ضرائب الأرض الزراعية، واستخراج الفايظ من جيوب الفلاحين، وعندما ينوء كاهل الفلاحين بأعباء هذا الفايظ، كانوا يتسللون هم وأسرهم من قراهم إلى قرى أخرى بعيدة، الأمر الذي دفع "محمد علي" حاكم مصر آنذاك إلى سن قانوناً يمنع عن الفلاحين حق التنقل والسفر من قراهم إلى قرى أخرى مجاورة – وهو ما بات يتكرر الآن بفعل سياسات بنك التنمية والائتمان الزراعي-. بل تفننت التشريعات القانونية المتلاحقة في خلق ضامن لهؤلاء الفلاحين، كشيخ البلد أو الملتزم، للحيلولة دون حرية حركة الفلاحين في علاقتهم بالقرى المجاورة، وهذا النظام لا زالت بقاياه موجودة في قرى مصر وخاصة فيما يتعلق بالتجنيد والقيد في سجلات الانتخاب.... الخ. وهو الذي طورته الممالك والإمارات الخليجية فيما بعد بما يعرف بنظام الكفيل، ولا غرو في أن تأتي ديباجة التقرير الصادر عن مجلس الشورى مفعمة بالظلم الذى حاق بالفلاحين بسبب علاقتهم في حديثه عن علاقات الفلاحين بالائتمان الزراعي واصفة لهذا الحال المتردى لواقع الفلاحين(*)، ولكن ورغم كل ذلك، هل نجا

إطار رقم (١٤)

التنمية على طريقة بنك الإئتمان الزراعى

الحاجة مستورة ذات السبعين ربيعاً والتى لم تطأ قدميها قط طوال هذا العمر الطويل عتبات نقاط الشرطة أو مراكز البوليس، لكنها الآن ترقد على الأرض الباردة فى أحد غرف الاحتجاز بالمركز التابع لقريتها، لا لشئ سوى أنها بددت ما تمتلكه لبعض الارائك الفقيرة المحجوز عليها لسداد ديون بنك التنمية والإئتمان الزراعى، والتى كان زوجها قد اقترضها وصدر ضده حكماً بالسجن رغم انه سدد ما يزيد عن أصل القرض، وعندما هرب فراراً من تنفيذ الحكم لم يجدوا امامهم سوى الحاجة مستورة ليحجزوا على ما لديها – رغم عدم دستورية هذا الحجز، ولكن إلى أن يتم الطعن فى هذا الأمر يبقى الحال على ما هو عليه – ومابين هروب زوجها وسجن ترسف فى اغلاله تمضى تنمية الريف بواسطة بنك التنمية والإئتمان الزراعى

---

* كان الفلاح يستمد حاجاته من التمويل اللازم له من مصادر فى مقدمتها ملاك الأراضي والتجار والمرابون. فالمزارع إذا كان مستأجراً لأرض زراعية فإنه كان يلجأ بالدرجة الأولى إلى مالك الأرض لكى يحصل على التمويل النقدي أو الائتمان العينى مقابل رد قيمة الأموال التى حصل عليها بما يزيد كثيرا على قيمتها، وذلك فى صورة نقدية أو عينية، كحصة من المحصول الناتج من الأرض التى يزرعها. وكثيرا ما كان يتم الاتفاق على قيام الفلاح ببيع محصوله لمن أقرضه المال بثمن يقل كثيراً عن قيمته سداداً لقيمة القرض، كما كان الفلاح يتحمل خسارة كبيرة من دخله بسبب تلك الشروط المجحفة الناتجة عن علاقات اجتماعية غير عادلة ولا تتسم بالحد الأدنى من الإنصاف فى الريف المصرى آنذاك. ولم يكن كبار الملاك والتجار هم من يقومون بإقراض فقراء الفلاحين وصغارهم فقط بل كان هناك المرابون أيضاً الذين كانوا يقرضون فقراء الريف والمدن بأسعار فائدة احتكارية مغالى فيها تتجاوز عادة ١٠٠٪ سنويا، الأمر الذى كان يؤدى فى أغلب الأحوال إلى إفلاسهم، وكانت ديون صغار المزارعين غير المستوفاة تضطرهم إلى بيع أراضيهم والانضمام إلى صفوف المعدمين. (راجع فى ذلك تقرير مجلس الشورى رقم (١٣) حول الائتمان الزراعى فى مصر).

الفلاحون من الفايظ؟ نستطيع بكل أسف أن نؤكد أن حال الفلاحين في علاقتهم بالحصول على مصادر الائتمان لم تتغير بل زادت أعبائها، وكلفة خدمتها. هذا بالنسبة للفلاحين الذين يمتلكون أرضا، أو كانوا يحوزون أرضاً، قبل تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢. حيث دفع الفلاحون مقابل القروض التي حصلوا عليها أضعاف المبالغ التي سبق وأن اقترضوها، وكأننا أمام أحد الفوازير التي يستعصي على أي فكاهي ساخر حلها، بل يقف أمامها مصدوماً وقد رانت على وجهه الكآبة، وتملكته حالة من الخنق والضيق المكتوم الذي يدفع بصاحبه إلى الهرب من المصير المحتوم، أو التفنن في التخفي داخل قريته أو قرى مجاورة أو أخرى بعيدة خوفاً من بطش أو مكروه قد يطوله.

هذا هو حال العديد من الفلاحين الذين ساقهم فقرهم إلى التعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعي، الذى أوقعهم في دائرة لا يستطيعون منها فكاكاً، حتى مع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا الذي ألغى الحجز الإداري على الفلاحين، ومصادرة ما يمتلكونه من أصول متواضعة، انتهاء بالحبس جراء تبديد الفلاح لتلك الأصول، التي كانت بموجب المادة الملغاة مرهونة لبنك التنمية والائتمان الزراعي، إلا أن هذا الحكم لم يقض على أصل المشكلة أو إمكانية خروج الفلاح من إسار بنك التنمية (راجع الإطار رقم١٤).

فمن عجب أن الفلاح الذي اقترض عشرة آلاف من الجنيهات، وقام بسداد خمسة عشر ألفاً، يجد نفسه لا زال مديناً للبنك بمبلغ خمسة آلاف، هذا هو حال الفلاحين في أغلب القرى في ريف مصر، إنه الفايظ الذي لا يزال جاثماً على صدور الفلاحين، ومنذ حقبة بعيدة في تاريخ استلاب الفلاحين في ريف مصر وحتى الآن، جوهره لم يتغير، ما تغير فقط هو شكل استخراج هذا الفايظ، فتارة باسم التحديث، وتارة باسم التنمية، وفي كل الأحوال لا يكون نصيب الفلاح من التحديث أو التنمية إلا المزيد من التشرد.

وما أحدثه القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو طرد المزيد من الفلاحين من الأرض التي كانوا يستأجرونها، ومن ثم تنعدم قدرة الفلاحين في الحصول على أية قروض من أية مصادر رسمية، في الوقت الذي قام فيه القانون بحرمان الفلاحين من الحصول على أية قروض، سواء أكانت عينية (مبيدات – كيماوي – تقاوي... الخ)، أو نقدية بضمان المحصول، وبالتالي لن يكون أمام الفلاحين الذي يستأجرون أرض لزراعتها من سبيل للاقتراض إلا التجار والمرابين الجدد الذين باتوا ينتشرون في القرى ويفرضون شروطاً تعسفية في سبيل إقراض الفلاحين، ومن ثم نكون قد درنا دورات كثيرة للخلف، ونعيد ما سبق أن ردده تقرير مجلس الشورى حول ظلم الفلاحين.

٦ بعض الملاحظات الختامية

لا شك أن هناك الكثير من النتائج والملاحظات التى يمكن استخلاصها من سياق المحاور التى تم التعرض لها فى سياق التقرير، وسوف نحاول التعرض لبعضها والتأكيد على البعض الآخر منها.

وفى هذا الصدد تعد عملية إهدار الأرض الزراعية فى مصر أحد أهم الملامح التى تشكل خطورة كبيرة على مستقبل الأجيال القادمة من ناحية وإستدامة الأرض الزراعية من ناحية أخرى.

وتكمن الخطورة فى تزايد مستويات الفقد والإهدار التى تتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ ألف فدان سنوياً وهو ما يعنى إختفاء الرقعة الزراعية بالوادى والدلتا فى مدى زمنى ليس ببعيد. وما لذلك من تداعيات على قدرة الفلاحين وحقهم فى إنتاج الغذاء من ناحية وحق السكان فى الريف والحضر من ناحية أخرى فى الحصول على غذاء صحى وآمن ويتناسب مع مستوياتهم المعيشية – هذا وتعد العشوائية المصاحبة لسياسات التحرير الاقتصادى والزراعى أحد الجوانب الرئيسية فى تزايد مستويات الفقد والإهدار فى الأرض الزراعية وهو ما ينعكس فى تزايد حدة التقزم والتفتت فى الأرض الزراعية وتداعيات قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية (٩٦ لسنة ١٩٩٢) الذى كان يستهدف العمل على تركيز الحيازة بهدف تطوير العملية الزراعية. ولكن كان من بين نتائج هذا القانون هو المزيد من التفتت الحيازى وبخاصة فيما يتعلق بفقراء وصغار الفلاحين. بل وحتى داخل الحيازات التى تزيد عن المائة فدان.

– كما فاقم من حدة التقزم والتفتت فى الأرض الزراعية المصرية عملية الاتجار فى تلك الأراضي بالبيع والشراء من قبل المضاربين على تلك الأراضي.

– أيضاً تتواكب مع عمليات الإهدار والفقد فى الأرض الزراعية فقدان وإهدار للموارد البشرية فى الزراعة المصرية الذين يشكل الفلاحون أهم دعائمها. حيث تم طرد ٢٣٤ ألف مستأجر. يعولون ما يزيد عن المليون نسمة. وذلك بفعل قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل دفعت سياسات التحرير الزراعى بظاهرة "الفلاحون بلا أرض "إلى التفاقم والذين باتوا يشكلون قطاع لا يستهان به فى الريف المصرى والذين لم يتم استيعابهم فى أية أعمال صناعية نتيجة لغياب أية عمليات للتحديث الصناعى فى مصر بحيث يمكن أن تستوعب هذا الفائض البشرى فى الريف المصرى.

الأمر الذى يدفع هؤلاء إما إلى البقاء فى الريف فى الوقت الذى يشكل فيه سكان الريف ما يزيد عن٥٧٪ من جملة السكان فى مصر[١]، وما يرافق ذلك من تجريف وإهدار للأرض الزراعية، إضافة إلى انتشار معدلات العنف والجريمة، وإما الهجرة إلى هوامش الحضر وبخاصة فى ظل غياب أية استراتيجيات للتوسع الحضرى، وما يرافق ذلك من عملية ترييف للمدن وما يصاحب ذلك من أمراض عدة ليست اجتماعية فقط بل صحية وبيئية أيضاً، أو إلى الهجرة الخارجية فى ظل ما يكتنفها من صعاب فى الوقت الحالى الأمر الذى يدفع البعض إلى الموت غرقاً أو خنقاً.

– فى الوقت ذاته تتواكب عمليات طرد الفلاحين من الأرض الزراعية فى الريف المصرى بتعميق انعدام العدالة وفرص الوصول للأرض، وهو ما يتضح من الأرقام التى أشرنا إليها أنفاً مثل أن يحوز ٩٦ ٪ من فقراء وصغار الفلاحين على ٥٧ ٪ من جملة الحيازة الزراعية فى ريف مصر، فى حين يحوز ٢,٧٪ فقط من أغنياء الفلاحين وكبار المزاعين على ٣٧ ٪ من جملة الحيازة الزراعية، وهو وضع يعيدنا إلى ما قبل عام ١٩٥٢ الذى كانت تتفاوت فيه فرص الحصول على الأرض الزراعية بدرجة كبيرة، ولا نغالى إذا ما قلنا إننا فى طريقنا للوصول إلى ما هو أسوأ من فترة ما قبل ١٩٥٢.

– كما إن انعدام فرص الوصول للأرض الزراعية تعد واحدة من الأسباب القوية فى تزايد معدلات الأمية، وبالتالى إضعاف قدرات الفلاحين فى تنمية مهاراتهم وزيادة معدلات فقرهم.الأمر الذى يتضح معه أن ضعف قدرات الفلاحين يعود فى جوهره إلى التفاوت فى سبل الوصول للأرض.

– من ناحية أخرى لا تتوقف عمليات طرد الفلاحين عند حدود تطبيقات قانون تحرير العلاقة الإيجارية فى مصر، بل تمتد إلى الحائزين من صغار وفقراء الفلاحين وذلك عبر أساليب وسياسات تتمثل فى ارتفاع المدخلات الزراعية وسياسات الإفقار الخاصة بالتعاملات الائتمانية.....الخ، الأمر الذى يزيد من عبء تكلفة العمليات الزراعية فى مقابل إنخفاض عائد الأرض الزراعية مما يدفع الفلاحون لبيع أراضيهم أو جزء منها لتغطية حاجتهم المعيشية والحياتية.

---

(١) تقرير التنمية البشرية (معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٣)

- من ناحية أخرى يتسم واقع العمالة فى الريف المصرى بتزايد الوزن النسبى للعمالة العائلية وهو أمر يحقق تكثيف درجة استغلال قوة العمل الزراعى من ناحية، وأيضاً خفض مستويات الأسعار للحاصلات الزراعية من ناحية أخرى.

- أيضاً تزايد عمالة النساء والأطفال فى الريف المصرى وإنعكاس ذلك على تزايد مرونة العمل فى الريف المصرى من ناحية والضغط على الأجور من ناحية أخرى.

- إلى ذلك يتسم واقع الأرض والمحاصيل الآن بالتفتت الحيازى والمحصولى معاً، فى مقابل التفتت الحيازى والتجميع المحصولى وذلك فى الفترة من بعد ١٩٥٢ وحتى ما قبل سياسة التحرير الزراعى فى مصر.

- بروز الإنتقائية فى التعامل مع الدورة الزراعية حيث نجد أن السياسات الزراعية تطالب بالعودة إلى الدورة الزراعية للعمل على تقليل الإهدار المائى وذلك بالنسبة لبعض المحاصيل فى الوقت الذى تطالب فيه تلك السياسات بضرورة إلغاء الدورة الزراعية لمحاصيل أخرى.

- يستتبع ذلك التمييز بين الفلاحين فى التعامل مع الدورة الزراعية، حيث يجرى تطبيق تلك الدورة على فلاحو الإصلاح الزراعى، فى حين يُستثنى باقى الفلاحون من العمل بالدورة الزراعية.

- إن التحرير الذى تستهدفه السياسة الزراعية يتناول فقط الجوانب الاقتصادية فى العمليات الإنتاجية الخاصة بالزراعة دون أن يطاول ذلك الجوانب الاجتماعية أو السياسية ومن ثم إحكام السيطرة على قدرات الفلاحين وإضعافها، ولعل العشوائية التى يتسم بها التركيب المحصولى فى مصر إنعكاس لتلك السياسة والتى تؤثر بالسلب ليس على أوضاع الفلاحين فقط بل تمتد إلى كافة الفئات الاجتماعية الأخرى وبخاصة الأكثر فقراً، بل وتمتد تلك الآثار السلبية إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى المصرى من خلال زيادة معدلات الاستيراد بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية، فعلى سبيل المثال تستورد مصر حبوب بما يقرب من سبعة مليارات جنيه فى العام ٢٠٠٣، فى الوقت الذى تستورد بقول بما يزيد عن ٧٢١ مليون جنيه فى نفس العام، وخضروات بما يزيد عن ٢٦٠ مليون جنية ونباتات طبية وعطرية بـ ٨٧ مليون جنية وما قيمته ٦٢ مليون جنية كمحاصيل ألياف مثال القطن والكتان الخام إضافة إلى ما يزيد عن ٤٠٣ مليون جنية..لما تم استيراده من فواكة ،الأمر نفسه بالنسبة للتقاوى التى زادت عن ١٤٤ مليون جنية (راجع الجدول رقم ١٤ ضمن الملاحق)، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى زيادة الفجوة الغذائية وعلى سبيل المثال فقد بلغت تلك

الفجوة- فى العام ٢٠٠٢ - بالنسبة لمحصول القمح ما يزيد عن ٤٢ ٪، والذرة الشامية ما يزيد عن ٤٢ ٪ والعدس ٩٤ ٪... الخ (راجع الجدول رقم ١٥ ضمن الملاحق).

- أيضاً تجدر الإشارة إلى تزايد حدة العنف الاجتماعى بين الفلاحين بسبب الصراع على الأرض والمياه والذى يزيد من ضراوته صعوبة الوصول لتلك الموارد من ناحية، وأيضاً عمق التفاوت واللاتساوى فى الحصول على الأرض والمياه فى الاتجاه الآخر ومن ثم انعدام سبل الإنصاف والذى يعد أحد أهم المداخل فى بروز حدة العنف.

- يلاحظ غياب البعد الاجتماعى عند رسم السياسات الزراعية التى تخص الفلاحين فى ريف مصر وهو ما يعود إلى غياب المشاركة الحقيقية للفلاحين فى صنع القرار أو تقرير ما يخصهم من شئون.

- وفى هذا السياق لا يمانع أحد فى وجود هياكل تنظيمية للفلاحين سواء فيما يتعلق بروابط و مجالس المياه، بل على العكس فتشجيع إنشاء مثل هذه الروابط تساعد على تقوية الهيكل الاجتماعى لجموع الفلاحين فى ريف مصر، ولكن بشرط أن تعمل تلك الهياكل على تقوية أوضاع الفلاحين الاجتماعية وليس تعميق الهشاشة لديهم فى مواجهة الموارد التى يتعاملون معها وبخاصة إذا كانت تلك الموارد هى بمثابة حقوق جماعية للفلاحين ولكافة المواطنين فى مصر وليست قابلة للتصرف تحت أى دعوى سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

ويلاحظ، أن هناك استمرارية فى تعميق المركزية وبسط نفوذ الدولة فى كل ما يتعلق بالتنظيمات الفلاحية سواء روابط المياه أو الجمعيات التعاونية الزراعية... الخ، فى الوقت الذى يتم فيه تحرير كافة العمليات والمدخلات الزراعية، من جانب وإعطاء الحريات الكاملة للاحتكارات الخاصة التى تتاجر فى تلك المدخلات فى مقابل المزيد من إضعاف الفلاحين من خلال أبنية تنظيمية هشة فى مواجهة أسواق هذه المدخلات والقائمين على احتكارها سواء أكانت الدولة أو الأفراد ومن ثم تعميق المزيد من استلاب الفلاحين.

- وفى هذا الإطار، هل نستطيع الادعاء بان هناك تحرير للسياسة الزراعية فى مصر، إننا لا نفهم معنى لكلمة التحرير سوى ألاخضاع الكامل لآليات السوق وإضفاء المزيد من الجاذبية على المحاولات المستمرة للاستلاب القسرى لجهد وعرق الفلاحين. من جانب آخر لا نفهم معنى لهذا التحرير أن تظل الدولة قابضة على كافة المؤسسات الفلاحية فى مصر بحيث تحول دون حق الفلاحين فى التعبير عن أنفسهم فيما يتعلق بإدارة شئونهم العامة والخاصة، باعتبار ذلك حق أصيل أقرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبخاصة العهد الدولى للحقوق المدنية السياسية فى العديد من مواده.

٧ الملاحق

جدول (٦): التطور فى مساحة الاراضى الزراعية فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ٢٠٠٠

السنة	المساحة الزراعية بالاراضى القديمة	المساحة المستصلحة
١٩٥٠	٨٢٩٠١٢٨	-----
١٩٩٠	٧٨٤٩١٧٣	٢٢٨١٠٠٠
٢٠٠٠	٨٩٢٨٥٣٥	٣١٥٧٦٠٠

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعى أعوام ١٩٥٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠ والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استصلاح الاراضى،عام ٢٠٠٠.

جدول (٧): الحيازات التي تشمل أراضي غير مزروعة وفقاً لفئات الحيازة

السنوات	١٩٩٠			٢٠٠٠		
	الحيازات التي تشمل أراضي غير مزروعة			الحيازات التي تشمل أراضي غير مزروعة		
فئات مساحة الحيازة (فدان)	عدد	جملة مساحة الحيازات (فدان)	المساحة الغير مزروعة (فدان)	عدد	جملة مساحة الحيازات (فدان)	المساحة الغير مزروعة (فدان)
أقل من فدان	٢٤٧٤٦	١٢١٩٠	٢٢١٨	٢٤١٢٦	١٧٤٠٧	٣٣٧٠
١ -	٣٢٨٣٥	٤٥٥٧٨	٣٨٨٠	٤٣٨١٢	٥٨٨٠٨	٤٣١٦
٢ -	٣٢١٦٢	٧٥١٦٠	٦٤٨١	٣٦٠٧٣	٨٢٤٦٤	٥٥٧٦
٣ -	٢٠٧٥٠	٦٨٤٧٧	٥٥٤٤	٢٥٠٤٣	٨١٣٥٢	٥٩٠٧
٤ -	١٣١١٣	٥٦٥٩٥	٥١٦٨	١٥١٥٧	٦٤٣٥٥	٥٠٩٢
٥ -	٢١٦٥٢	١٢٠٣٨١	١٥١١٣	٢٩٦٠٧	١٦٣١٨٩	٢٧٥٤٧
٧ -	١٢٥٦١	١٠١٩٦٥	١٢٧٥١	١٧٨٢٧	١٤٢٩٧١	٢٠٦٣١
١٠ -	١١١٩٨	١٢٩٣٩٨	٢٣٥٠٦	١٩٨٩٧	٢٢٦٥٧٣	٤١٩٦٢
١٥ -	٦٠١١	٩٩٠٠٠	١٨٥٩٠	١٠٠١٦	١٦٢٢٧٩	٣١٧٢٢
٢٠ -	٦٣١٨	١٤٦٠٢٦	٣٠٧٩٢	١٠٣٧٣	٢٣٤٧٥٠	٥٠٠٢١
٣٠ -	٥٠٠٥	١٨٣٦٧٣	٤١٤٩٣	٦٢١٣	٢٢٣٠٥٨	٥١٢١٦
٥٠ -	٢٧٢٢	١٧٦٥٧٣	٥٦٠١٤	٣٥٣٤	٢٢٤٤٨٤	٦٤٨٨٦
+١٠٠	١١٣٤	٧١٢١٥٩	٣٠١٩٢٦	٢٠٥٧	٧٧٧٤٩٢	٣٠٩٠٧٢
الإجمالي	**١٩٠٢٠٧**	**١٩٢٧١٩٢**	**٥٢٣٤٨٣**	**٢٥٣٧٣٥**	**٢٤٥٩١٨٩**	**٦٢١٣٢٧**

المصدر: هذا الجدول تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي السادس والسابع، الصادران عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

جدول (٨): الحيازات التي زرعت محاصيل حقلية شتوية حسب المحصول، ومساحته وفئات مساحة الحيازة بالجمهورية

فئات مساحة الحيازة (فدان)	قمح		شعير		برسيم مستديم وتحريش	
	عدد	مساحة بالفدان	عدد	مساحة بالفدان	عدد	مساحة بالفدان
أقل من فدان	٥٤٢٨٠٩	٢٠٦٠٤٤	٥٠٢٠	١٦٤٥	٥٧٧٥٥٤	٢١١٠٠٧
١ -	٥٣٨٧١٠	٣٦١٥٠٠	٨٠٨٩	٤٢٣٧	٥٥٣٧٤٤	٣٨٩٩٧٤
٢ -	٤٢٣٧٩٢	٤٠٦٨٠٠	١٣١٧٠	٨٨٩٤	٤٢٤٧١٧	٤٦٣٤٢١
٣ -	٢٠٩٧٤٨	٢٦٢٠٥٤	١٢٣٥٦	٩٨٦٤	٢٠٩١٤٧	٣٠٣٣١٣
٤ -	٩٨٠١١	١٥٢١٧٠	٨٢٨٩	٧٨٩٥	٩٦٩٣٩	١٧٥٢٩٣
٥ -	١١٧٩١٩	٢٣٢٤٣٨	١٧٢٥٢	٢٤٠٣٤	١١٣٧١٧	٢٥٦٠١٧

المصدر: هذا الجدول تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي السادس، الصادر عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

جدول (٩): المساحة المنزرعة بقصب السكر فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣

السنوات	المساحة المنزرعة
١٩٨٠	٢٥٢٤٨١
٢٠٠٣	٣٥٧٢١٥

المصدر: هذا الجدول تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع نشرة المحاصيل الزراعية فى الفترة من ١٩٨٠إلى ٢٠٠٣ .

جدول (١٠): الأيراد الكلى وتكاليف الزراعه وصافى العائد للفدان لمحصول الأرز الصيفى بالجنيه للفدان

السنه	الأيراد الكلى	تكاليف الزراعه	صافى العائد
١٩٨٥	٥٦٥,٥	٣٤٥,٢٨	٢٢٠,٢٢
١٩٨٩	١٠٢٧,١٤	٤٧٤,٧١	٥٥٢,٤٣
١٩٩٠	١١٦٣,١٧	٥٢١	٦٤٢,١٧
٢٠٠٠	٢٣٠٧,٦	١٦٩٢,٣	٦١٥,٣
٢٠٠٣	٤١٧٢	٢٠٥٩	٢١١٣

المصدر: هذا الجدول تم إعداده بمعرفة الباحث من واقع بيانات غير منشورة خاصة بالتكاليف المزرعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فى الفترة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٣.

جدول (١١): إنتاجية الأرز خلال عدد من السنوات

السنة	المساحة بالألف فدان	الإنتاجية		الإنتاج	
		طن للفدان	٪	مليون طن	٪
٨٤-١٩٨٧ (سنة الأساس)	١٠٠٠	٢,٤	١٠٠	٢,٤	١٠٠
١٩٩١	١٠٨٠	٣,١٦	١٣٢	٣,١٤	١٣١
١٩٩٢	١٢١٦	٣,٢٢	١٣٤	٣,٩	١٦٣
١٩٩٩	١٥٥٩	٣,٧٤	١٦٠	٥,٨	٢٤٢
٢٠٠٠	١٥٦٩	٣,٨٣	١٦٣	٦	٢٥٠
٢٠٠١	١٣٤٠	٣,٩	١٦٥	٥,٢٣	٢١٨
٢٠٠٢	١٥٢٩	٣,٩٥	١٧١	٦,٠٤	٢٥٢
٢٠٠٣	١٥٠٨	٤,٠٩	--	٦,١٨	٢٥٨

المصدر: تم إعداد الجدول بمعرفة الباحث من واقع البيانات الخاصة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، برنامج الأرز.

جدول (١٢): حوادث العنف التى تم حصرها فى عام ٢٠٠٤

م	قتلى	مصابين	القرية	سبب النزاع	التاريخ
١	١		الزنكلون - شرقية	ميراث	٠١-يناير
٢	٢		قوص/قنا	حدود	١٢-يناير
٣	١		العياط/جيزة	حدود	٢٩-يناير
٤		١	شرقية	أخرى	١٠-فبراير
٥	١		قوص/قنا	حصاد	٢٢-فبراير
٦	١		شطا/مركز طما/ سوهاج	حدود	٢٥-فبراير
٧	٣	٣	كفر الدوار/ بحيرة	سكن	٢٨-فبراير
٨	١		نبروة/ دقهلية	أخرى	٢٧-مارس
٩	٢		جلاوية /ساقلتة/ سوهاج	رى	٠٦-ابريل
١٠	١		السنبلاوين/ دقهلية	حدود	١٨-ابريل
١١	٢		دشنا/ قنا	أخرى	٢٠-ابريل
١٢	١		الشيخة سالمة/ شبين القناطر	محاصيل	٢٢-ابريل
١٣	١		دشنا/قنا	ميراث	٠١-مايو
١٤	٥		فاوقبلى/دشنا	ميراث	
١٥	١	٦	العنقا/ الضهرية/ايتاى البارود رى	رى	١٥-مايو
١٦	١		بويل/اسنا	رى	١٦-مايو
١٧		١	ايتاى البارود / بحيرة	حدود	١٧-مايو
١٨	١	٦	منيا القمح/ شرقية	ميراث	٢٤-مايو
١٩	١		قوص/قنا	سرقة ماشية	٠٤-يونيو
٢٠	١	١٠	شرانيش/ منوفية	حدود	١٢-يونيو
٢١	١		ادكو/ البحيرة	ميراث	١٤-يونيو
٢٢	١	٢	بلصفورة/ سوهاج	حدود	١٨-يونيو
٢٣	١	٢	الفرعونية/ أشمون/ منوفية	الأرض	٢١-يونيو

م	قتلى	مصابين	القرية	سبب النزاع	التاريخ
٢٤	١		الخطاطبة/ مدينة السادات/ منوفية	محاصيل	٢٦-يونيو
٢٥	١		كفر الغرباوى/ دقهلية	رى	٢٨-يونيو
٢٦	١	٤	النوبارية	الأرض	١٠-يوليو
٢٧	١		الرابعة/ الناصرية/ الرمل	الأرض	١٨-يوليو
٢٨	١	٥	شبرا بلولة	رى	٢٤-يوليو
٢٩	١	١	قنا	أخرى	٢٥-يوليو
٣٠	١		محلة خلف / مركز سمنود/	رى	١٠-اغسطس
٣١		١٤	كفر حجازى / منوفية	حدود	١٥-اغسطس
٣٢		٩	أهالى الإصلاح/ أبو المطامير/بحيرة	رى	
٣٣	١		سيدى غازى /كفر الشيخ	أخرى	٢٠-اغسطس
٣٤		١	الغابة / أبو حمص/ بحيرة	ميراث	
٣٥	٥		المعابدة/ أسيوط	الأرض	٢٧-اغسطس
٣٦	١		محلة منوف	حدود	٢٨-اغسطس
٣٧		١٣	نجع خليفة /المراغة/ سوهاج	حدود	٠٢-اغسطس
٣٨	١	١	نجع المعلا/ الحجيرات/ سوهاج	رى	٠١-سبتمبر
٣٩		١	الأوسط فامولا / نقادة/ قنا	الأرض	٠١-سبتمبر
٤٠	١		اسيوط	حدود	٠٥-سبتمبر
٤١	١		الجزارين/ محلة منوف/ مركز طنطا	الأرض	٠٥-سبتمبر
٤٢	١		اطفيح/ جيزة	أخرى	١٤-سبتمبر
٤٣	١		نجع حمادى/قنا	الأرض	١٥-سبتمبر
٤٤	١		الفيوم	حدود	
٤٥	١		الفيوم	أخرى	١٧-سبتمبر
٤٦	٢		المراشدة/قنا	الأرض	٢١-سبتمبر
٤٧	١	٤	الميمونة/ منيا القمح / شرقية	الأرض	٢٩-سبتمبر
٤٨	١	٢	طه شبرا/ قويسنا/ منوفية	مسكن	٢٥-سبتمبر
٤٩	٢		الصعايدة/ منيا القمح/ شرقية	مسكن	٠٤-اكتوبر
٥٠		٣	أوسيم /جيزة	محاصيل	٠٨-اكتوبر
٥١		١٠	خانكة/ قليوبية	ماشية	١٣-اكتوبر
٥٢	١	٥	المعابدة/أبنوب/ أسيوط	حدود	١٠-نوفمبر
٥٣	١	٤	الشوكة/طما/ سوهاج	حدود	١٣-نوفمبر
٥٤	١		قرية"١١" أبيس	محاصيل	١٥-نوفمبر
٥٥	١	٤	عزبة منشية صالح/ اسنبلاوين	مسكن	١٦-نوفمبر
٥٦	٢		المنصورة	ماشية	١٧-نوفمبر
٥٧	١	١٢	الشيخ/ العياط/الجيزة	حدود	١٨-نوفمبر
٥٨		٢	الإنشاء/ رشيد / البحيرة	محاصيل	٢٠-نوفمبر
٥٩	١		البدرشين / جيزة	الأرض	٢٤-نوفمبر
٦٠	١		طنطا/ غربية	محاصيل	٢٨-نوفمبر
٦١	١		مركز أطسا	الأرض	١٢-ديسمبر
٦٢	١		سرابيوم/ طريق مصر الاسماعيلية	محاصيل	١٢-ديسمبر

م	قتلى	مصابين	القرية	سبب النزاع	التاريخ
٦٣	١		أبو دياب/ شرق/ قنا	الأرض	١٣-ديسمبر
٦٤	١		قرية خميس	رى	٢٠-ديسمبر
٦٥	١		دندرة/ قنا	الأرض	٣٠-ديسمبر
الإجمالى	٧٢	١٢٦			

جدول (١٣): معدل تنفيذ الشركات لتعاقداتها خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣(بالألف طن)

الشركة	التسليمات المحلية المخططة	التسليمات الفعلية	الفرق ٢-١
أبو قير	٤٥٦٠	٤١٦٣	٣٩٥ -
الدلتا	١٨٣٦	١٦٦٣	١٧٣-
النصر	٥٠٩	٥١٧	٨
كيما	٤٣١	٢٥٠	١٨١-
الكوك	١٦	٢٩	١٣
الإجمالى	٧٣٥٢	٦٦٢٢	٣٩٥-

المصدر: المجلس الأعلى للأسمدة، ٢٠٠٣.

جدول (١٤): إجمالى الواردات لعدد من المحاصيل لعام ٢٠٠٣

المحصول	القيمة بالألف جنية
الحبوب	٦٧١٤٣٩٣
الفول	٧٢١١٦٧
الخضروات	٢٦٠٤٢٩
النباتات الطبية والعطرية	٨٧٠٠٦
الشاى والبن والكاكاو	٤٤٢٦٨٩
محاصيل الألياف	٦٢
البذور الزيتية	٤٠٣٢٤٩
التقاوى	١٤٤٩٧٦
الفواكه	٢٠٣١٩٤
الابصال والفسائل والشتلات	٤٢٧٣
الإجمالى	**٨٩٨١٤٣٨**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث من واقع الأرقام الخاصة بنشرة التجارة الخارجية، ٢٠٠٣

جدول (١٥): نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائيةخلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ٢٠٠٢

المحصول	١٩٦٠	٢٠٠٢
القمح	٥٣	٥٧,٤
الذرة الشامية	٩٩	٥٦,٤
الأرز	١٣٨	١١٢,٥
الفول	٩٧	٨٤,٥
العدس	١٠٠	٦
السكر	٩٧	٧٦,٢
اللحوم الحمراء	٩٧	٧٥
لحوم الدواجن	١٠٠	١٠٠
الاسماك	٩٥	٧٨
الزيوت النباتيه	١٠١	١٢

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية في الفترة من ١٩٦٠إلى ٢٠٠٣.


Bibliotheca Alexandrina
0918998